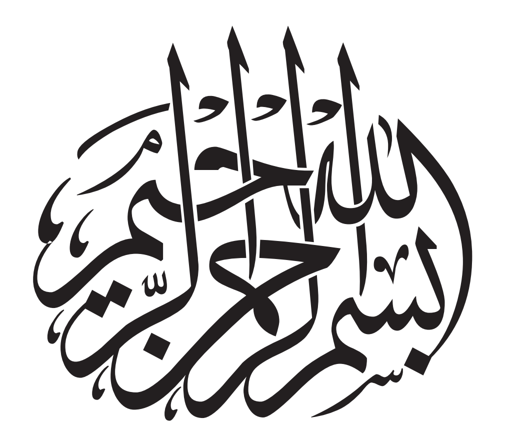
تحدِّي أهلِ الإلحادِ والطُّغْيانْ بالسُّنَّةِ قرينةِ القُرْآنْ


جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م

تحدِّي أهلِ الإلحادِ والطُّغْيانْ بالسُّنَّةِ قرينةِ القُرْآنْ

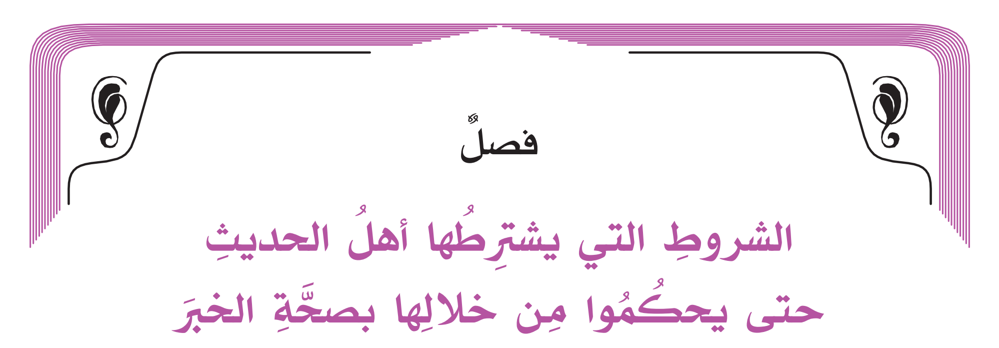


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أتم علينا النعمة بإكمال الدين وحفظ لنا القرآن والسُّنَّة حتى تكون منارة للسائرين ونورًا للمهتدين وضياء للسالكين وحجة على الطغاة والمعاندين وكسرًا لشبهات الملحدين وهدما لترهات الجاهلين حمدًا كثيرًا على توالي نعمه وشكرًا له على جميل صنعه ونسأله المزيد من فضله أما بعد:

فقد نبتت نابتة من الزائغين همها الطعن في الدين والتشكيك بسنة سيد المرسلين، وأصل ذلك أحد أمرين اتباع الهوى وسلوك طريق الجهل أو كلاهما فلذا استعنت بالله فجمعت في هذه الأوراق ما يدمغ باطلهم ـ إن شاء الله ـ ويدحض شبهتهم ويكشف تمويههم ويظهر تناقضهم ويطفئ فتنتهم بماء الحق من الكتاب والسُّنَّة، والعقل والفطرة، ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الأنبياء: ١٨] ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان: ٣٣] حتى يحيى من حي عن بينة ويهلك من هلك عن بينة، ويكون إن شاء الله تثبيتًا للمسلمين.





فصلٌ

الشروطِ التي يشترِطُها أهلُ الحديثِ حتى يحكُمُوا مِن خلالِها بصحَّةِ الخبرَ

اعلَمْ ـ علَّمك اللهُ ـ: أنَّ علماءَ الحديثِ قد اشترَطُوا أعلى درَجاتِ التوثيقِ في قَبولِ الأخبارِ، بحيثُ إذا توفَّرتْ هذه الشروطُ تامَّةً، فلا شكَّ حينئذٍ في صحَّةِ الخبَرِ؛ وعليه: فإن ثُبوتَهُ يكونُ قطعيًّا، ليس عندهم فقطْ؛ بل عند جميعِ الناسِ، مسلِمِهم وكافرِهم؛ لأنَّها شروطٌ دَلَّ عليها العَقْلُ والفِطرةُ التي فُطِرَ عليها الخَلْقُ، مع شهادةِ الواقعِ، وأنَّها أصَحُّ مِن الأخبارِ التاريخيَّةِ، والأخبارِ العاديَّةِ التي تكونُ بين الناسِ، والتي تُنقَلُ في الصُّحُفِ والمَجَلَّاتِ والقَنَواتِ؛ بل وخبَرِ الطبيبِ؛ فمِن المعلوم: أنَّ كثيرًا مِن الناسِ قد يوافِقُ على إجراءِ عمليَّةٍ في جِسْمِهِ ـ بل في قلبِهِ ـ بإخبارِ طبيبٍ أو أكثَرَ.

بل هي أصَحُّ مِن الكُتُبِ السماويَّةِ سِوى القرآنِ؛ لأنَّها قد حُرِّفتْ.

وإليك بيانَ ذلك:

أوَّلًا: لا ينظُرونَ إلى الخبَرِ، ولا يلتفِتونَ إليه ـ فضلًا عن أن يصدِّقُوهُ ـ حتى يكونَ له إسنادٌ؛ فأيُّ خبَرٍ ليس له إسنادٌ، فهو ساقطٌ؛ بل وجودُهُ كعدَمِه.

وقد اختَصَّ اللهُ ﷻ هذه الأمَّةَ مِن سائرِ الأُمَمِ ـ مِن لَدُنْ آدَمَ عليه السلام فمَن بعدَهُ ـ بهذه الخَصِيصةِ؛ وهي الإسنادُ؛ فلا يُمكِنُ أن يُنقَلَ شيءٌ مِن الدِّينِ ـ حتى ولو كان كلمةً بل حَرْفًا ـ إلا بإسنادٍ.

وبُرهانُ ذلك: أنَّ مَن قلَّب شيئًا مِن كُتُبِ الحديثِ عند أهلِ الإسلام، رأى عامَّتَها مسنَدةً، حتى أصبَحتِ الأسانيدُ أضعافَ أضعافِ ما يرادُ روايتُهُ، ودونَكَ حديثَ: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا**»؛ فقد جمَعَ الطَّبَرانيُّ رسالةً في بيانِ طُرُقِهِ، فذكَرَ مئةً وثمانيةً وسبعِينَ إسنادًا منه إلى رسولِ اللهِ ﷺ، يبلُغُ عَدَدُهم نحوَ ألفٍ مِن الرُّواةِ في جميعِ طبقاتِ الإسنادِ!

فهل وُجِدَ في أمَّةٍ مِن الأُمَمِ خبَرٌ فيه بِضْعُ كلماتٍ يَروِيهِ هذا الجَمُّ الغفيرُ؟! وكلُّهم يَشهَدونَ على صحَّتِهِ؟!

وليس هذا في عِلْمِ الحديثِ وحَسْبُ، بل إنَّك تجِدُ الأسانيدَ في كتبِ اللُّغةِ والشِّعْرِ والتاريخِ، وذلك في القرونِ الثلاثةِ الأُولى، فلم يكُونوا ينقُلونَ شيئًا إلا بالإسنادِ؛ بل حتى الأخبارَ التي لا ينبني عليها كبيرُ شيءٍ؛ كالمنامات.

ومثالُ ذلك: مَنامُ حَمْزةَ بنِ حَبِيبٍ الزَّيَّاتِ؛ قال أبو الحُسَينِ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: «حدَّثَنا سُوَيدُ بنُ سعيدٍ، حدَّثَنا عليُّ بنُ مُسهِرٍ، قال: «سَمِعتُ أنا وحَمْزةُ الزَّيَّاتُ مِن أَبَانَ بنِ أبي عيَّاشٍ نحوًا مِن ألفِ حديثٍ»، قال عَلِيٌّ: فلَقِيتُ حَمْزةَ، فأخبَرَني: «أنَّه رأى النبيَّ ﷺ في المَنامِ، فعرَضَ عليه ما سَمِعَ مِن أَبَانَ، فما عرَفَ منها إلا شيئًا يسيرًا؛ خمسةً أو سِتَّةً»[1].

واستمَرَّتْ روايتُهُ إلى عهدِ ابنِ حَجَرٍ، فقال ـ وهو يعدِّدُ مسموعاتِهِ على شيوخِهِ ـ: «... وجزءًا فيه مَنامُ حَمْزةَ الزَّيَّاتِ»[2]؛ بل وإلى عصرِنا هذا؛ فكيف بغيرِهِ؟!

(١) المقدِّمة.
(٢) «المجمع المؤسَّس» (٢/ ٢١٤).

وهذا فيه فائدةٌ عظيمةٌ؛ وهي أنَّه مِن خلالِ ذلك نَعرِفُ صحَّةَ الخبَرِ مِن عَدَمِهِ؛ كما سيأتي.

ثانيًا: لا بدَّ أن يكونَ رواةُ هذا الخبَرِ عدولًا، في جميعِ طبقاتِ الإسنادِ، والمقصودُ بالعَدْلِ: مَن عُرِفَ بالصِّدْقِ والمروءةِ، فإن لم يكُنْ كذلك ـ ولو في طبقةٍ واحدةٍ ـ فالخبَرُ مردودٌ، وحتى لو لم يُعرَفْ أنَّه كذَبَ إلا مرَّةً واحدةً؛ فإنَّ جميعَ ما روَاهُ يكونُ مردودًا:

قال مالكُ بنُ أنَسٍ: «لا تأخُذِ العِلْمَ مِن أربعةٍ، وخُذْ ممَّن سِوى ذلك:

لا تأخُذْ مِن سَفِيهٍ معلِنٍ بالسَّفَهِ، وإن كان أَرْوَى الناسِ.

ولا تأخُذْ مِن كذَّابٍ يَكذِبُ في أحاديثِ الناسِ؛ إذا جُرِّبَ ذلك عليه، وإن كان لا يُتَّهَمُ أن يَكذِبَ على رسولِ اللهِ ﷺ.

ولا مِن صاحبِ هَوًى يدعو الناسَ إلى هوَاه.

ولا مِن شيخٍ له فَضْلٌ وعبادةٌ؛ إذا كان لا يَعرِفُ ما يُحدِّثُ».

وقال الحسَنُ بنُ صالحٍ: «كنَّا إذا أرَدْنا أن نكتُبَ عن الرجُلِ، سأَلْنا عنه، حتى يقالَ لنا: أتريدُونَ أن تزوِّجُوهُ»[(١)].

وقال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: «كانوا إذا أرادوا أن يأخُذُوا عن رجُلٍ، نظَرُوا إلى صلاتِهِ، وإلى هيئتِهِ، وإلى سَمْتِه»[(٢)].

ولذا؛ قال أبو الحُسَينِ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ ـ بعد أن ذكَرَ هذا الشرطَ ونحوَهُ ـ: «والدليلُ على أنَّ الذي قُلْنا مِن هذا هو اللازمُ، دُونَ ما خالَفَهُ: قولُ اللهِ جلَّ ذِكْرُهُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٍ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ۝٦﴾ [الحُجُرات: ٦]، وقال

(١) «الكفاية» (ص٩٢).
(٢) «الكفاية» (ص١٥٧).

جلَّ ثناؤُهُ: ﴿مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ﴾ [البَقَرة: ٢٨٢]، وقال ﷻ: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]؛ فدَلَّ بما ذكَرْنا مِن هذه الآيِ: أنَّ خبَرَ الفاسقِ ساقطٌ غيرُ مقبولٍ، وأنَّ شهادةَ غيرِ العَدْلِ مردودةٌ، والخبَرُ ـ وإن فارَقَ معناه معنى الشهادةِ في بعضِ الوجوهِ ـ فقد يجتمِعانِ في أعظَمِ معانيهما؛ إذْ كان خبَرُ الفاسقِ غيرَ مقبولٍ عند أهلِ العِلْمِ، كما أنَّ شَهادتَهُ مردودةٌ عند جميعِهِم، ودَلَّتِ السُّنَّةِ على نَفْيِ روايةِ المنكَرِ مِن الأخبارِ؛ كنحوِ دَلالةِ القرآنِ على نَفْيِ خبَرِ الفاسقِ، وهو الأثَرُ المشهورُ عن رسولِ اللهِ ﷺ: «**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّه كَذِبٌ، فَهُوَ أَحَدُ الكَاذِبِينَ**»[(١)].

ولا يكتفون بهذا ـ مع أنَّ أكثَرَ العقلاءِ يعُدُّونَ هذا كافيًا ـ بل لا بدَّ أن ينضَمَّ مع العدالةِ: الضبطُ لِما يَروِيهِ، والحِفْظُ لِما يحدِّثُ به؛ **وهو الشرطُ الثالثُ**.

قال الشافعيُّ فيمَن تقومُ الحُجَّةُ بخبَرِهِ: «أن يكونَ مَن حدَّث به ثقةً في دِينِهِ، معروفًا بالصِّدْقِ في حديثِهِ، عاقلًا لِما يحدِّثُ به، عالِمًا بما يُحِيلُ معانيَ الحديثِ مِن اللفظِ، وأن يكونَ ممَّن يؤدِّي الحديثَ بحروفِهِ كما سَمِعَ، لا يحدِّثُ به على المعنى؛ لأنَّه إذا حدَّث على المعنى ـ وهو غيرُ عالِمٍ بما يُحِيلُ به معناه ـ لم يَدرِ لعلَّه يُحِيلُ الحلالَ إلى الحرامِ، وإذا أدَّاه بحروفِهِ، فلم يَبقَ وجهٌ يُخافُ فيه إحالتُهُ الحديثَ، حافظًا إن حدَّث به مِن حِفْظِهِ، حافظًا لكتابِهِ إن حدَّث مِن كتابِهِ، إذا شَرِكَ أهلَ الحِفْظِ في حديثٍ، وافَقَ حديثَهم، بَرِيًّا مِن أن يكونَ مدلِّسًا؛ يحدِّثُ عمَّن لَقِيَ ما لم يَسمَعْ منه، ويحدِّثُ عن النبيِّ ما يحدِّثُ الثِّقاتُ خلافَهُ عن النبيِّ، ويكونُ هكذا مَن فَوْقَهُ ممَّن حدَّثه، حتى يُنتهَى بالحديثِ موصولًا

(١) المقدِّمة.

إلى النبيِّ، أو إلى مَن انتُهِيَ به إليه»[١].

وقال مطرِّفُ بنُ عبدِ اللهِ اليَسَاريُّ مَوْلَى زيدِ بنِ أسلَمَ: «أَشهَدُ لَسَمِعتُ مالكَ بنَ أَنَسٍ يقولُ: لقد أدرَكْتُ بهذا البلدِ ـ يعني: المدينةَ ـ مَشيَخةً لهم فَضْلٌ وصلاحٌ وعبادةٌ يحدِّثون، ما سَمِعتُ مِن واحدٍ منهم حديثًا قطُّ، قيل: ولِمَ يا أبا عبدِ اللهِ؟ قال: لم يكُونُوا يَعرِفونَ ما يحدِّثون»[٢].

ويَعرِفون حِفْظَ الراوي بأمورٍ:

١ ـ أن يكونَ معروفًا بهذا الشأنِ؛ وهو طلَبُ عِلْمِ الحديثِ؛ فمَن لم يكُنْ معروفًا بذلك، فلا شَكَّ أنَّ خبَرَهُ مردودٌ عندهم.

٢ ـ أن يكونَ في غالبِ ما حدَّث به يوافِقُهُ عليه غيرُهُ؛ كما قال أبو الحُسَينِ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: «علامةُ المنكَرِ في حديثِ المحدِّثِ: إذا ما عُرِضتْ روايتُهُ للحديثِ على روايةِ غيرِهِ مِن أهلِ الحِفْظِ والرِّضا، خالَفَتْ روايتُهُ روايتَهم، أو لم تكَدْ توافِقُها، فإذا كان الأغلَبُ مِن حديثِهِ كذلك، كان مهجورَ الحديثِ، غيرَ مقبولِهِ، ولا مستعمَلِهِ؛ فمِن هذا الضَّرْبِ مِن المحدِّثِينَ: عبدُ اللهِ بنُ محرَّرٍ، ويحيى بنُ أبي أُنَيسةَ، والجَرَّاحُ بنُ المِنْهالِ أبو العَطُوفِ، وعَبَّادُ بنُ كَثِيرٍ، وحُسَينُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ ضُمَيرةَ، وعُمَرُ بنُ صُهْبانَ، ومَن نحَا نحوَهم في روايةِ المنكَرِ مِن الحديثِ، فلسنا نعرِّجُ على حديثِهم، ولا نَتشاغَلُ به؛ لأنَّ حُكْمَ أهلِ العِلْمِ، والذي نَعرِفُ مِن مذهبِهم في قَبولِ ما يَتفرَّدُ به المحدِّثُ مِن الحديثِ: أن يكونَ قد شارَكَ الثِّقاتِ مِن أهلِ العِلْمِ والحِفْظِ في بعضِ ما روَوْا، وأمعَنَ في ذلك على الموافَقةِ لهم، فإذا وُجِدَ كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابِهِ، قُبِلتْ زيادتُه»[٣].

(١) «الرسالة» (١/ ٣٧٠).
(٢) «الكفاية» (ص١١٦).
(٣) المقدِّمة.

وبِناءً على ذلك، فقد كانوا يدرُسُونُ حديثَ الراوي حديثًا حديثًا؛ فإن استقام وثَّقُوه، وإلا جرَحُوه.

قال ابنُ عَدِيٍّ ـ في ترجمةِ أشعَثَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ زُبَيدٍ ـ: «تبحَّرْتُ حديثَهُ مِقْدارَ ما له، فلم أرَ له حديثًا منكَرًا»[١].

وقال: «وقد تبحَّرْتُ حديثَ حَرْمَلَةَ، وفتَّشْتُهُ الكثيرَ، فلم أجِدْ في حديثِهِ ما يجبُ أن يُضعَّفَ مِن أجلِه»[٢].

وقال ابنُ حِبَّانَ: «دخَلْتُ حِمْصَ وأكبَرُ هَمِّي شأنُ بقيَّةَ، فتتبَّعْتُ أحاديثَهُ، وكتَبْتُ النُّسَخَ على الوجهِ، وتتبَّعْتُ ما لم أجِدْ بعُلُوٍّ ـ يعني: بنزولٍ ـ: فرأَيْتُهُ ثقةً مأمونًا، ولكنَّه كان مدلِّسًا...»[٣].

وقال ابنُ المبارَكِ: «إنِّي إذا نظَرْتُ في حديثِ مَعمَرٍ ويونُسَ، يُعجِبُني، كأنَّهما خرَجَا مِن مِشْكاةٍ واحدةٍ»[٤].

وقال ابنُ عُقْدَةَ: «نظَرْتُ في حديثِ إبراهيمَ [بنِ أبي يحيى] كثيرًا، وليس بمنكَرِ الحديثِ»[٥].

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظَرْتُ أنا أيضًا في حديثِهِ الكثيرَ، فلم أجِدْ فيه منكَرًا إلا عن شيوخٍ يُحتمَلون»[٦].

وبناءً عليه، كانوا يَعرِفونَ عَدَدَ ما أخطأ فيه، وعمَّن، ونوعَ الخطإِ، وسيأتي بيانُ ذلك إن شاء اللهُ.

---

(١) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢/ ٢٦٤).
(٢) «الكامل في ضعفاء الرجال» (٤/ ٢٣٧).
(٣) «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٥٥٤).
(٤) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٤٩٩).
(٥) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٤٩٩).
(٦) «الكامل في ضعفاء الرجال» (١/ ٤٩٩).

٣ ـ أنَّهم قد يَسمَعونَ حديثَهُ أكثرَ مِن مرَّةٍ؛ ليستدِلُّوا بذلك على ضَبْطِهِ، فإن تغيَّر، رَدُّوه، وعَلِموا أن لم يكُنْ بالحافظِ؛ قال أبو داودَ الطَّيَالِسيُّ: «سَمِعتُ شُعْبةَ يقولُ: «سَمِعتُ مِن طَلْحةَ بنِ مصرِّفٍ حديثًا واحدًا، وكنتُ كلَّما مرَرْتُ به، سألْتُهُ عنه، فقيل له: لِمَ يا أبا بِسطَامَ، قال: أرَدتُّ أن أنظُرَ إلى حِفْظِهِ، فإنْ غيَّر فيه شيئًا، ترَكْتُهُ»[1].

وإذا لم يُدرِكوهُ، فإنَّهم يكتُبُونَ حديثَهُ مِن أكثرَ مِن وجهٍ؛ لكي يَعرِفوا الخطأَ: أهو منه أو مِن غيرِهِ؟ ومَن المقدَّمُ مِن تلاميذِهِ والمؤخَّرُ منهم؟!

قال عبدُ اللهِ بنُ جعفَرِ بنِ خاقانَ السُّلَميُّ: «سأَلْتُ إبراهيمَ بنَ سعيدٍ الجَوْهَريَّ عن حديثٍ لأبي بكرٍ الصِّدِّيقِ؟ فقال لجاريتِهِ: أَخرِجي ليَ الجزءَ الثالثَ والعِشْرينَ مِن مسنَدِ أبي بكرٍ، فقلتُ له: لا يَصِحُّ لأبي بكرٍ خمسونَ حديثًا؛ مِن أين ثلاثةٌ وعِشرونَ جزءًا؟ فقال: كلُّ حديثٍ لا يكونُ عندي مِن مئةِ وجهٍ، فأنا فيه يتيمٌ!»[2].

جاء يحيى بنُ مَعِينٍ إلى عَفَّانَ ليَسمَعَ منه كُتُبَ حمَّادِ بنِ سلَمةَ، فقال: أَمَا سَمِعتَها مِن أحدٍ؟ قال: نَعَمْ؛ حدَّثني سبعةَ عشَرَ نَفْسًا عن حمَّادٍ، قال: واللهِ، لا حدَّثْتُكَ، فقال: إنَّما هو دِرْهَمٌ، وأنحدِرُ إلى البَصْرةِ، فأَسمَعُ مِن التَّبُوذَكيِّ، قال: شأنُكَ! فانحدَرَ إلى البَصْرةِ، وجاء إلى التَّبُوذَكيِّ، فقال له: أَمَا سَمِعتَها مِن أحدٍ؟ قال: سَمِعتُها على الوجهِ مِن سبعةَ عشَرَ، وأنتَ الثامنَ عشَرَ، قال: وما تَصنَعُ بهذا؟ قال: إنَّ حمَّادَ بن سلَمةَ كان يُخطِئُ، فأرَدتُّ أن أميِّزَ خطأَهُ مِن خطإِ غيرِهِ، فإذا رأَيْتُ أصحابَهُ اجتمَعُوا على شيءٍ، عَلِمْتُ أنَّ الخطأَ منه[3].

(١) «الكفاية» (ص١١٣).
(٢) «تاريخ بغداد» (٦/٦١٨).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/٤٥٦)، وقال الذهَبيُّ: «هذه حكايةٌ منقطِعةٌ».

٤ ـ أنَّهم قد يختبِرونَهُ، فيُدخِلونَ عليه أحاديثَ ليست مِن حديثِهِ؛ فإن نفاها، عَلِموا صِدْقَهُ وضَبْطَهُ، وإن حدَّث بها، أسقَطوا روايتَهُ؛ كما روَى الخطيبُ، عن أحمَدَ بنِ منصورٍ الرَّمَاديِّ، قال: «خرَجْتُ مع أحمدَ بنِ حنبلٍ، ويحيى بنِ مَعِينٍ، إلى عبدِ الرزَّاقِ، خادمًا لهما، فلمَّا عُدْنا إلى الكوفةِ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: أُريدُ أختبِرُ أبا نُعَيمٍ، فقال له أحمدُ بنُ حنبلٍ: لا تُريدُ؛ الرجُلُ ثقةٌ، فقال يحيى بنُ مَعِينٍ: لا بدَّ لي، فأخَذَ ورَقةً، فكتَبَ فيها ثلاثينَ حديثًا مِن حديثِ أبي نُعَيمٍ، وجعَلَ على رأسِ كلِّ عشَرةٍ منها حديثًا ليس مِن حديثِهِ، ثم جاؤوا إلى أبي نُعَيمٍ، فدَقُّوا عليه البابَ، فخرَجَ، فجلَسَ على دُكَّانِ طِينٍ حِذاءَ بابِهِ، وأخَذَ أحمدَ بنَ حَنْبَلٍ فأجلَسَهُ عن يمينِهِ، وأخَذَ يحيى بنَ مَعِينٍ فأجلَسَهُ عن يسارِهِ، ثم جلَسْتُ أسفَلَ الدُّكَّانِ، فأخرَجَ يحيى بنُ مَعِينٍ الطَّبَقَ، فقرَأَ عليه عشَرةَ أحاديثَ، وأبو نُعَيمٍ ساكتٌ، ثم قرَأَ الحاديَ عشَرَ، فقال له أبو نُعَيمٍ: ليس مِن حديثي؛ اضرِبْ عليه، ثم قرَأَ العَشْرَ الثانيَ، وأبو نُعَيمٍ ساكتٌ، فقرَأَ الحديثَ الثانيَ، فقال أبو نُعَيمٍ: ليس مِن حديثي؛ فاضرِبْ عليه، ثم قرَأَ العَشْرَ الثالثَ، وقرَأَ الحديثَ الثالثَ، فتغيَّر أبو نُعَيمٍ، وانقلَبتْ عيناه، ثم أقبَلَ على يحيى بنِ مَعِينٍ، فقال له: أمَّا هذا ـ وذِراعُ أحمدَ في يدِهِ ـ فأورَعُ مِن أن يَعمَلَ مِثْلَ هذا، وأمَّا هذا ـ يُرِيدُني ـ فأقَلُّ مِن أن يَفعَلَ مِثلَ هذا، ولكنْ هذا مِن فِعْلِكَ يا فاعلُ، ثم أخرَجَ رِجْلَهُ، فرفَسَ يحيى بنَ مَعِينٍ، فرمَى به مِن الدُّكَّانِ، وقام فدخَلَ دارَهُ، فقال أحمدُ ليحيى: ألَمْ أَمنَعْكَ مِن الرجُلِ، وأقُلْ لك: إنَّه ثَبْتٌ، قال: واللهِ، لَرَفْسَتُهُ إليَّ أحَبُّ إليَّ مِن سفَري»(١).

٥ ـ أن يكونَ ضَبْطُهُ وحِفْظُهُ مستمِرًّا لِلَّذي كان يحدِّثُ به، وإلا

(١) «تاريخ بغداد» (١٤/ ٣٠٧).

رَدُّوا خبَرَهُ ونسَبُوهُ للاختلاطِ، وقد حكَموا على جَمْعٍ مِن الرُّواةِ بذلك، حتى إنَّهم يبيِّنُونَ متى اختلَطَ، ومتى بدَأَ اختلاطُهُ، ومَن سَمِعَ منه قبل الاختلاطِ، ومَن سَمِعَ منه بعده.

ومثالُ ذلك: المسعوديُّ؛ قال أحمدُ: «سماعُ وَكِيعٍ مِن المسعوديِّ بالكوفةِ قديمٌ، وأبو نُعَيمٍ أيضًا، وإنَّما اختلَطَ المسعوديُّ ببَغْدادَ، ومَن سَمِعَ منه بالكوفةِ والبَصْرةِ، فسماعُهُ جيِّدٌ»[(١)].

ومِثْلُ زُهَيرِ بنِ محمَّدٍ؛ قال أبو بكرٍ الأثرَمُ: «سَمِعتُ أبا عبدِ اللهِ، وذكَرَ روايةَ الشاميِّينَ عن زُهَيرِ بنِ محمَّدٍ، قال: يَروُونَ عنه أحاديثَ مناكيرَ هؤلاءِ، ثم قال لي: تَرى هذا زُهَيرَ بنَ محمَّدٍ الذي يَروُونَ عنه أصحابُنا، ثم قال: أمَّا روايةُ أصحابِنا عنه، فمستقيمةٌ»[(٢)].

ومِثْلُهم الأعمى؛ قال ابنُ رجَبٍ: «الضَّريرُ والأُمِّيُّ إذا لم يَحفَظا الحديثَ، فإنه لا تجُوزُ الروايةُ عنهما، ولا تلقينُهما، ولا القراءةُ عليهما مِن كتابٍ، وقد نَصَّ على ذلك أحمدُ في روايةِ عبدِ اللهِ في الضَّريرِ والأُمِّيِّ؛ لا يجُوزُ أنَّ يحدِّثَا إلا بما يَحفَظان.

وقال: كان أبو مُعاوِيَةَ الضَّريرُ إذا حدَّثَنا بالشيءِ الذي نرى أنَّه لا يَحفَظُهُ، يقولُ: في كتابي كذا وكذا، ولا يقولُ: ثنا، ولا سَمِعتُ.

وكذلك قال يحيى بنُ مَعِينٍ في الضَّريرِ والأُمِّيِّ؛ نقَلَهُ عنه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، وعبَّاسٌ الدُّوريُّ.

وقال أبو خَيْثمةَ: «كان يُعابُ على يَزِيدَ بنِ هارونَ: أنَّه كان بعدما أضَرَّ يأمُرُ مَن يلقِّنُهُ حديثَهُ مِن كتابِهِ ويَتحفَّظُهُ»[(٣)].

(١) «العلل» برواية عبد الله (٥٧٥).
(٢) «تهذيب الكمال» (٩/ ٤١٧)، «شرح علل الترمذي» (٢/ ٦١٥). وانظر: «تاريخ دمشق» (١٩/ ١٢٢).
(٣) «شرح علل التِّرمِذي» (١/ ٥١٠).

والشاهدُ مِن هذه القصَّةِ: دِقَّةُ نظَرِ الحُفَّاظِ، واحتياطُهم لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، مع أنَّ يَزيدَ مِن كبارِ الحُفَّاظِ، وجاريتُهُ إنَّما تَقْرَأُ عليه كتابَهُ، ومع ذلك انتقَدُوهُ في هذا الأمر.

وفائدةُ هذا: أنَّه لو وُجِدَ له حديثٌ يخالِفُ ما جاء في القرآنِ أو السُّنَّةِ، أو خالَفَ غيرَهُ مِن الحُفَّاظِ، قيل حينئذٍ: لعلَّه أُتِيَ مِن قِبَلِ هذا، وقد قال الذهَبيُّ: «ما بهذا الفعلِ بأسٌ، مع أمانةِ مَن يلقِّنُهُ، ويَزِيدُ حُجَّةٌ بلا مَثْنويَّةٍ»[1].

ثم إنَّهم يحدِّدُونَ مِقْدارَ هذا الاختلاطِ؛ أهو شديدٌ أو ليس بشديدٍ؟

كعطاءِ بنِ السائبِ؛ قال وُهَيبٌ: «لمَّا قَدِمَ عطاءٌ البَصْرةَ، قال: «كتَبْتُ عن عَبِيدةَ ثلاثينَ حديثًا»، ولم يَسمَعْ مِن عَبِيدةَ شيئًا؛ وهذا اختلاطٌ شديدٌ[2].

وأبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ؛ قال الذهَبيُّ في «الميزان»: «شاخَ ونَسِيَ، ولم يختلِطْ»[3].

ولذا: تَراهم يقولون للشخصِ إن كان عنده خطأٌ واحدٌ، أو اثنانِ: «**ربَّما أخطأ**»؛ مِثْلُ: الحُسَينِ بنِ واقدٍ، والحكَمِ بنِ أَبانَ، وأحمدَ بنِ إشكابٍ.

فإن زادَ، قالوا: «له أوهامٌ»؛ مِثْلُ: العَلَاءِ بنِ المسيِّبِ؛ قاله الحاكمُ، وأبي أحمدَ الزُّبَيريِّ؛ قاله أبو حاتمٍ، وإبراهيمَ بنِ بشَّارٍ الرَّماديِّ؛ قال البخاريُّ: «يَهِمُ في الشيءِ بعد الشيءِ»[4].

فإن زادَ، قالوا: «يَهِمُ»؛ مِثْلُ: إبراهيمَ بنِ عبدِ الملِكِ القَنَّاد.

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٩/ ٣٦٣ ط. الرسالة).
(٢) «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٣٤).
(٣) (٥/ ٣٢٦).
(٤) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٧٧).

فإن زادَ، قالوا: «كثيرُ الوهَمِ»؛ مِثْلُ: إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ مجمِّعٍ؛ قاله البخاريُّ، وأبو حاتمٍ.

فإن زادَ، قالوا: «ضعيفٌ»، أو «منكَرُ الحديثِ»، أو «ساقطٌ»، وهذا على **نوعَيْن**:

الأوَّلُ: مَن أخطاؤُهُ كثيرةٌ، ولكنْ لا يصِلُ إلى درجةِ شديدِ الضَّعْفِ؛ فهذا يُكتَبُ حديثِهِ، ومعنى ذلك: أنَّه يَتقوَّى بغيرِهِ؛ مِثْلُ: ابنِ لَهيعةَ، ولَيْثِ بنِ أبي سُلَيمٍ، ويَزِيدَ بنِ أبي زيادٍ، وعبدِ الرحمٰنِ بنِ زِيادِ بنِ أنعُمٍ.

الثاني: منهم مَن يكونُ شديدَ الضَّعْفِ يحدِّثُ بالأباطيلِ؛ فهذا لا يُكتَبُ حديثُهُ؛ مِثْلُ: إبراهيمَ بنِ الحكَمِ بنِ أبانَ.

والسببُ في هذا التقسيم: أنَّ الأخطاءَ على درجاتٍ، وهي على قِسمَيْنِ: خطأٌ في الإسنادِ، وخطأٌ في المتنِ، وخطأُ المتنِ أشَدُّ مِن خطأِ الإسنادِ مِن حيثُ الجملةُ، ثم إنَّ الخطأَ فيهما على ثلاثِ درجاتٍ: أن يكونَ خفيفًا ويسيرًا، ثم شديدًا، ثم الأشَدَّ مِن ذلك.

الشرطُ الرابعُ: أن يثبُتَ سماعُ بعضِهِم مِن بعضٍ، مِن أوَّلِ السَّنَدِ إلى منتهاهُ، فإذا ثبَتَ أنَّ بعضَهم لم يَسمَعْ مِن البعضِ الآخَرِ، ولو في طبقةٍ واحدةٍ ـ: رُدَّ الخبَرُ بأكمَلِهِ؛ قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «اعلَمْ ـ وفَّقَكَ اللهُ ـ أنِّي تأمَّلْتُ أقاويلَ أئمَّةِ أهلِ الحديثِ، ونظَرْتُ في كُتُبِ مَن اشترَطَ الصحيحَ في النقلِ منهم، ومَن لم يشترِطْهُ: فوجَدتُّهم أجمَعُوا على قَبولِ الإسنادِ المُعَنْعَنِ، لا خلافَ بينهم في ذلك، إذا جمَعَ شروطًا ثلاثةً؛ وهي: عدالةُ المحدِّثينَ في أحوالِهم، ولقاءُ بعضِهم بعضًا مجالَسةً ومشاهَدةً، وأن يكونوا بُرَآءَ مِن التدليس»[1].

(١) «التمهيد» (١/ ١٢).

الشرطُ الخامسُ: أن يكونَ هذا السماعُ ظاهرًا؛ بحيثُ لا يكونُ سَمِعَ منه خبَرًا، أو خبَرَيْنِ، أو مجرَّدَ لقاءٍ؛ ولذا ينُصُّونَ أنَّ فلانًا سَمِعَ منه شيئًا يسيرًا، أو حديثًا، أو حديثَيْنِ؛ ولذا يرُدُّون الراويَ إذا لم يكُنْ سماعًا، حتى ولو كان مِن كتابٍ ما لم يَسمَعْهُ منه أو يَعرِضْهُ عليه.

قال أبو الحُسَينِ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ: «حدَّثَنا زُهَيرُ بنُ حَرْبٍ، ثنا إسحاقُ بنُ عِيسى، ثنا ابنُ لَهِيعةَ، قال: كتَبَ إليَّ مُوسى بنُ عُقْبةَ يقولُ: حدَّثني بُسْرُ بنُ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ احتجَمَ في المسجِدِ»، قلتُ لابنِ لَهِيعةَ: مسجِدٌ في بيتِهِ؟ قال: «مسجِدُ الرسولِ ﷺ».

سَمِعتُ مسلِمًا يقولُ: «وهذه روايةٌ فاسدةٌ مِن كلِّ جهةٍ، فاحشٌ خطَؤُها في المتنِ والإسنادِ جميعًا، وابنُ لَهِيعةَ المصحِّفُ في مَتْنِهِ، المغفَّلُ في إسنادِهِ، وإنَّما الحديثُ: «أنَّ النبيَّ ﷺ احتجَرَ في المسجِدِ بخُوصةٍ أو حصيرٍ يصلِّي فيها، وسنذكُرُ صحَّةَ الروايةِ في ذلك إن شاء اللهُ:

حدَّثني محمَّدُ بنُ حاتمٍ، حدَّثَنا بَهْزُ بنُ أسَدٍ، ثنا وُهَيبٌ، حدَّثني موسى بنُ عُقْبةَ، قال: سَمِعتُ أبا النَّضْرِ يحدِّثُ عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ اتَّخَذَ حُجْرةً في المسجدِ مِن حَصِيرٍ، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ فيها لياليَ، حتى اجتمَعَ إليه أناسٌ، ثم فقَدُوا صوتَهُ ليلةً، وظَنُّوا أنَّه قد نام، فجعَلَ بعضُهم يتنحنَحُ بأن يخرُجَ إليهم...»، وساقَهُ.

حدَّثَنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، ثنا محمَّدُ بنُ جَعْفَرٍ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ سعيدٍ، ثنا سالمٌ أبو النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بنِ عُبَيدِ اللهِ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، قال: «احتجَرَ رسولُ اللهِ ﷺ بخَصَفةٍ أو حَصِيرٍ، فخرَجَ رسولُ اللهِ ﷺ».

سَمِعتُ مسلِمًا يقولُ: «الرِّوايةُ الصحيحةُ في هذا الحديثِ: ما ذكَرْنا عن وُهَيبٍ، وذكَرْنا عن عبدِ اللهِ بنِ سعيدٍ، عن أبي النَّضْرِ. وابنُ لَهِيعة

إنَّما وقَعَ في الخطإِ مِن هذه الرِّوايةِ: أنَّه أخَذَ الحديثَ مِن كتابِ موسى بنِ عُقْبةَ إليه فيما ذكر، وهي الآفةُ التي نَخشَى على مَن أخَذَ الحديثَ مِن الكُتُبِ مِن غيرِ سماعٍ مِن المحدِّثِ أو عَرْضٍ عليه، فإذا كان أحَدُ هذَيْنِ ـ السَّماعِ، أو العَرْضِ ـ فخَلِيقٌ ألَّا يأتيَ صاحبُهُ التصحيفَ القبيحَ، وما أشبَهَ ذلك مِن الخطإِ الفاحشِ؛ إن شاء اللهُ»[(١)].

ومِمَّا يدخُلُ في ذلك: روايةُ الحسَنِ، عن سَمُرةَ؛ فإنَّهم اختلَفُوا في سماعِهِ منه، وقد ثبَتَ أنَّه سَمِعَ منه حديثًا واحدًا؛ وهو حديثُ العَقِيقة.

والسببُ في ذلك: أنَّه يَروِي عنه أيضًا مِن صحيفةٍ وقَعَتْ له، فلم يُمكِنْ مِن هنا حَمْلُ سائرِ أحاديثِهِ أنَّه سَمِعَها منه؛ فاقتصَرَ بعضُ الحُفَّاظِ على إثباتِ حديثِ العقيقةِ، دون سائرِ حديثِه.

ويُستثنَى مِن ذلك: إذا عُرِفَ خَطُّ المحدِّثِ على سبيلِ الجَزْمِ، ويكونُ الذي عرَفَ خَطَّهُ مِن الثِّقاتِ المتقِنِينَ؛ كقولِ عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ: «وجَدتُّ بخَطِّ أبي كذا وكذا»، وكقولِ الأَوْزاعيِّ: «كتَبَ إليَّ قتادةُ»[(٢)].

ويكونُ هذا الكتابُ مَصُونًا مِن الزيادةِ أو التغييرِ مِن غيرِ صاحبِ الكتابِ:

مِثْلُ: بُكَيرِ بنِ عَطاءٍ اللَّيْثيِّ؛ قال الثَّوْريُّ: «كان عنده حديثانِ؛ سَمِعَ شُعْبةُ أحَدَهما، ولم يَسمَعِ الآخَرَ»[(٣)].

ومِثْلُ: عبدِ اللهِ بنِ المسيِّبِ القُرَشيِّ؛ قال البخاريُّ: «سَمِعَ إبراهيمُ بنُ راشدٍ منقطِع»[(٤)]؛ يعني: سَمِعَ منه حديثًا منقطِعًا غيرَ متَّصِلِ الإسناد.

(١) «التمييز» (ص١٨٨).
(٢) انظر: «تاريخ بغداد» (٤/ ١٢٠).
(٣) «التاريخ الكبير» (٢/ ١١١).
(٤) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢٠٢).

ومِثْلُ: الزُّهْريِّ؛ قال عبدُ الرزَّاقِ: «قلتُ لمَعمَرٍ: هل سَمِعَ الزُّهْريُّ مِن ابنِ عُمَرَ؟ قال: نَعَمْ؛ سَمِعَ منه حديثَيْن»[(١)].

قال شُعْبةُ: «لم يَسمَعْ قتادةُ مِن أبي العاليةِ إلا ثلاثةَ أحاديثَ: حديثُ عليٍّ: «**القُضَاةُ ثَلَاثَةٌ**»، وحديثُ: «**لَا صَلَاةَ بَعْدَ العَصْرِ**»، وحديثُ: «**يُونُسُ بنُ متَّى**»[(٢)].

قال أبو داودَ: «أبو إسحاقَ لم يَسمَعْ مِن الحارثِ إلا أربعةَ أحاديثَ»[(٣)].

وقال شُعْبةُ: «كنتُ أنظُرُ إلى فَمِ قتادةَ، فإذا قال: حدَّثَنا، كتَبْتُ، وإذا قال: حدَّث، لم أكتُبْ»[(٤)].

وقال إبراهيمُ بنُ الجُنَيدِ: «قلتُ ليحيى بنِ مَعِينٍ: إنَّ يحيى بنَ سعيدٍ ـ يَعْني: القطَّانَ ـ يزعُمُ أنَّ ابنَ أبي نَجِيحٍ لم يَسمَعِ التفسيرَ مِن مُجاهِدٍ، وإنَّما أخَذَهُ مِن القاسمِ بنِ أبي بَزَّةَ؟ فقال ابنُ مَعِينٍ: كذا قال ابنُ عُيَينةَ، ولا أدري أحَقٌّ ذلك أم لا؟!»[(٥)].

قال القاضي عِياضٌ: «وقد بلَغَني أنَّ أبا ذَرٍّ الهَرَويَّ كان يَتكلَّمُ في سماعِ كَرِيمةَ بنتِ أحمدَ المَرْوَزيَّةِ، مِن أبي الهَيْثمِ الكُشْمِيهَنيِّ، ويستضعِفُهُ، ويقولُ: إنَّ أباها يُحضِرُها معنا عند أبي الهَيْثمِ، وهي صغيرةٌ لا تَضبِطُ السماعَ، أو نحوَ هذا»[(٦)].

قلتُ: كَرِيمةُ إنَّما تَروِي كتابًا محرَّرًا مضبوطًا؛ وهو البخاريُّ، والذين يَروُونَ عنها لا يَقصِدونَ إلا تسلسُلَ الإسناد.

فإن قال قائلٌ: «إنَّ مَن ثبَتَ سماعُهُ مِن شخصٍ قد يَروِي عنه ما لم يَسمَعْهُ؛ فكيف يُقبَلُ؟»:

---

(١) «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٣١٤).
(٢) «جامع التحصيل» (ص٢٥٥).
(٣) «السنن» (٩٠٨).
(٤) «الكفاية» (ص٣٦٣).
(٥) «جامع التحصيل» (ص٢١٨).
(٦) «الإلماع» (ص١٤٤).

فالجوابُ: أنَّ الرواةَ الذين يَروُونَ ما لم يَسمَعوا عن شخصٍ قد سَمِعوا منه، يَصِفُونَهُ بالتدليسِ؛ فلذا يشترِطونَ فيه التصريحَ بالتحديثِ، على تفصيلٍ في ذلك بسَطْتُهُ في موضِعٍ آخَرَ.

الشرطُ السادسُ: ألَّا يكونَ هناك عِلَّةٌ ـ مِن تفرُّدٍ، ومخالَفةٍ ـ تَمنَعُ مِن صحَّةِ هذا الخبَرِ؛ قال أبو الحُسَينِ مسلِمُ بنُ الحَجَّاجِ ـ في مَعرِضِ بيانِهِ عن شيءٍ مِن أنواعِ العِلَلِ ـ: «أن يَروِيَ نفَرٌ مِن حُفَّاظِ الناسِ حديثًا عن مِثْلِ الزُّهْريِّ أو غيرِهِ مِن الأئمَّةِ، بإسنادٍ واحدٍ، ومتنٍ واحدٍ، مجتمِعونَ على روايتِهِ في الإسنادِ والمتنِ لا يختلِفونَ فيه في معنًى، فيَروِيهِ آخَرُ سِواهم، عمَّن حدَّث عنه النَّفَرُ الذين وصَفْناهم بعينِهِ، فيخالِفُهم في الإسنادِ، أو يَقلِبُ المتنَ، فيَجعَلُهُ بخلافِ ما حكَى مَن وصَفْنا مِن الحُفَّاظِ: فيُعلَمُ حينَئذٍ أنَّ الصحيحَ مِن الرِّوايتَيْنِ ما حدَّث الجماعةُ مِن الحُفَّاظِ، دُونَ الواحدِ المنفرِدِ، وإن كان حافظًا»[(١)].

وقال: «ومِن الأخبارِ المنقولةِ على الوهَمِ في الإسنادِ والمتنِ جميعًا: حدَّثَنا أبو بكرٍ، ثنا أبو خالدٍ، عن أَيمَنَ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه كان يقولُ: «باسمِ اللهِ، وباللهِ، والتحيَّاتُ للهِ»».

قال أبو الحُسَينِ: «هذه الرِّوايةُ مِن التشهُّدِ، والتشهُّدُ غيرُ ثابتِ الإسنادِ والمتنِ جميعًا، والثابتُ: ما روَاهُ اللَّيْثُ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ حُمَيدٍ، فتابَعَ فيه في بعضِهِ فيما:

حدَّثَنا قُتَيبةُ، ثنا اللَّيْثُ، وثنا أبو بكرٍ، ثنا يحيى بنُ آدَمَ، ثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ حُمَيدٍ، حدَّثني أبو الزُّبَيرِ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: «كان رسولُ اللهِ ﷺ يعلِّمُنا التشهُّدَ، كما يعلِّمُنا السُّورةَ مِن القرآنِ».

---

(١) «التمييز» (ص١٧٢).

سَمِعتُ مسلِمًا يقولُ: «فقد اتَّفَقَ اللَّيْثُ وعبدُ الرحمٰنِ بنُ حُمَيدٍ الرُّؤَاسيُّ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن طاوُسٍ، وروى اللَّيْثُ، فقال: «عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ».

وكلُّ واحدٍ مِن هذَيْنِ عند أهلِ الحديثِ أثبَتُ في الرِّوايةِ مِن أَيمَنَ.

ولم يذكُرِ اللَّيْثُ في روايتِهِ حين وصَفَ التشهُّدَ: «باسمِ اللهِ، وباللهِ».

فلمَّا بانَ الوهَمُ في حِفْظِ أَيمَنَ لإسنادِ الحديثِ، بخلافِ اللَّيْثِ وعبدِ الرحمٰنِ إيَّاه، دخَلَ الوهَمُ أيضًا في زيادتِهِ في المتنِ ـ: فلا يثبُتُ ما زاد فيه.

وقد رُوِيَ التشهُّدُ عن رسولِ اللهِ ﷺ مِن أوجُهٍ عِدَّةٍ صِحاحٍ، فلم يُذكَرْ في شيءٍ منه بما روَى أيمَنُ في روايتِهِ: قولُهُ: «**باسمِ اللهِ، وباللهِ**»، ولا ما زاد في آخِرِهِ مِن قولِهِ: «**أسأَلُ اللهَ الجنَّةَ، وأعُوذُ باللهِ مِن النارِ**».

والزيادةُ في الأخبارِ لا يَلزَمُ إلا عن الحُفَّاظِ الذين لم يُعثَرْ عليهم الوهَمُ في حِفْظِهم»[(١)].

قال التِّرْمِذيُّ: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، حدَّثَنا يحيى وعبدُ الرحمٰنِ، قالا: حدَّثَنا سفيانُ، عن سلَمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن حُجْرِ بنِ عَنْبَسٍ، عن وائلِ بنِ حُجْرٍ: «سَمِعتُ النبيَّ ﷺ قرَأَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧﴾ [الفاتحة: ٧]، فقال: آمِين، مَدَّ بها صَوْتَهُ».

سَمِعتُ محمَّدَ بنَ إسماعيلَ يقولُ: «حديثُ سفيانَ الثَّوْريِّ، عن سلَمةَ بنِ كُهَيلٍ، في هذا البابِ: أصَحُّ مِن حديثِ شُعْبةَ، وشُعْبةُ أخطأ في هذا الحديثِ في مواضِعَ:

(١) «التمييز» (ص١٨٩).

قال: «عن سلَمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن حُجْرٍ أبي العَنْبَسِ»؛ **وإنَّما هو**: حُجْرُ بنُ عَنْبَسٍ، وكُنْيَتُهُ: أبو السَّكَنِ.

وزاد فيه: «عن عَلْقمةَ بنِ وائلٍ»؛ **وإنَّما هو**: حُجْرُ بنُ عَنْبَسٍ، عن وائلِ بنِ حُجْرٍ، ليس فيه عَلْقَمةُ.

وقال: «وخفَضَ بها صوتَهُ»؛ **والصحيحُ**: أنَّه جهَرَ بها».

وسأَلْتُ أبا زُرْعةَ، فقال: «حديثُ سفيانَ: أصَحُّ مِن حديثِ شُعْبةَ، وقد روَاهُ العلاءُ بنُ صالحٍ»[1].

قال الجُوزَجانيُّ: «ابنُ إسحاقَ روَى عن الزُّهْريِّ، إلا أنَّه يمضُغُ حديثَ الزُّهْري بمَنطِقِهِ؛ حتى يَعرِفَ مَن رسَخَ في عِلْمِهِ: أنَّه خلافُ روايةِ أصحابِهِ عنه»[2].

قال ابنُ حجَرٍ في يونُسَ بنِ يَزِيدَ: «ثقةٌ، إلا أنَّ في روايتِهِ عن الزُّهْريِّ وهَمًا قليلًا، وفي غيرِ الزُّهْري خطًا»[3].

وهذه الشروطُ كلُّها في الإسنادِ، ولا يُكتفَى بها حتى تَتوفَّرَ باقي الشروطِ التي تُشترَطُ في المتنِ؛ وهي:

الأوَّلُ: ألَّا يخالِفَ القرآنَ العظيمَ، وما تواتَرَ مِن السُّنَّةِ؛ بحيثُ لا يُمكِنُ الجمعُ بينهما؛ فكلُّ خبَرٍ كان بهذه الصفةِ، فلا شكَّ في بطلانِهِ؛ لأنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ حقٌّ، وهذا خالَفَها؛ فلا يُمكِنُ أن يكونَ منها، ونَصَّ الخطيبُ على هذا المعنى: أنَّ ممَّا يُعلَمُ فسادُهُ أن «يكونَ ممَّا يَدفَعُهُ نَصُّ القرآنِ، أو السُّنَّةِ المتواترةِ»[4].

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «تَعرِفُ جَوْدَةَ الدِّينارِ: بالقياسِ إلى غيرِهِ؛ فإن

(١) «العلل الكبير» للتِّرمِذي (ص٦٨).
(٢) «شرح علل التِّرمِذي» (٢/ ٦٧٤).
(٣) تقريب التهذيب (٧٩١٢).
(٤) «الكفاية» (ص١٧).

تخلَّف عنه في الحُمْرةِ والصفاءِ، عُلِمَ أنَّه مغشوشٌ، ويُعلَمُ جنسُ الجوهرِ: بالقياسِ إلى غيرِه؛ فإن خالَفَهُ في الماءِ والصلابةِ، عُلِمَ أنَّه زُجاجٌ، ويقاسُ صحَّةُ الحديثِ: بعدالةِ ناقِلِيه، وأن يكونَ كلامًا يصلُحُ أن يكونَ مِن كلامِ النُّبُوَّةِ، ويُعلَمُ سَقَمُهُ وإنكارُهُ: بتفرُّدِ مَن لم تَصِحَّ عدالتُهُ بروايتِه»(١).

قال الرَّامَهُرْمُزيُّ: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الحَضْرَميُّ، قال: قال لي أبو عبدِ الرحمٰنِ بنُ نُمَيرٍ: اذهَبْ إلى الهَيْثمِ الخشَّابِ، فاكتُبْ عنه؛ فإنَّه قد كتَبَ، فذهَبْتُ إليه، فقال: حدَّثَنا مالكُ بنُ أنسٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بنِ المسيِّبِ، عن أبي الدَّرْداءِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي**: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [البَيِّنة]، لَعَطَّلُوا الأَهْلَ وَالمَالَ؛ فَتَعَلَّمُوهَا»، فقال رجُلٌ مِن خُزَاعةَ: وما فيها مِن الأجرِ يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**لَا يَقْرَؤُهَا مُنَافِقٌ أَبَدًا، وَلَا عَبْدٌ فِي قَلْبِهِ شَكٌّ فِي اللهِ، وَاللهِ، إِنَّ المَلَائِكَةَ المُقَرَّبِينَ يَقْرَؤُونَهَا مُنْذُ خَلَقَ اللهُ** ﷻ **السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، مَا يَفْتُرُونَ مِنْ قِرَاءَتِهَا، وَمَا مِنْ عَبْدٍ يَقْرَؤُهَا إِلَّا بَعَثَ اللهُ إِلَيْهِ مَلَائِكَةً يَحْفَظُونَهُ فِي دِينِهِ وَدُنْيَاهُ، وَيَدْعُونَ اللهَ لَهُ بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحْمَةِ**».

قال الحَضْرَميُّ: «فجئتُ إلى أبي عبدِ الرحمٰنِ بنِ نُمَيرٍ، فألقَيْتُ هذا الحديثَ عليه، فقال: هذا قد كفَانا مُؤْنَتَهُ، فلا تعُدْ إليه»(٢).

روى عيسى بنُ شُعَيبٍ، قال: «حدَّثَنا عبَّادُ بنُ منصورٍ، عن أبي رجاءٍ، عن سمُرةَ بنِ جُندُبٍ رضي الله عنه؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عن أطفالِ المشركِينَ؟ فقال: «**هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ**»(٣).

وهذا الحديثُ روَاهُ عَوْفٌ، عن أبي رَجَاءٍ، وروَاهُ جماعةٌ مع

(١) «الجَرْح والتعديل» (١/ ٣٥١).
(٢) «المحدِّث الفاصل» (ص٣١٥).
(٣) «البزَّار» (٤٥١٦).

عوفٍ؛ منهم: عبَّادُ بنُ منصورٍ، وزاد فيه على عوفٍ: سُئِلَ عن أطفالِ المشرِكينَ؟ فقال: «**هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ**»، وقال: «**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الفِطْرَةِ**»، ورواهُ أبو خَلْدةَ أيضًا، عن أبي رَجَاءٍ، عن سَمُرةَ، ورواهُ جَرِيرُ بنُ حازمٍ، فزاد فيه: «فاستقبَلَنا بوجهِهِ»، ولم يكُنْ عند جَريرٍ بطُولِ حديثِ عَوْفٍ ولا عبَّادٍ؛ هؤلاءِ أطوَلُ له حديثًا، ولا نَعلَمُ روَى هذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ إلا سَمُرةُ، ولا روَاهُ عنه إلا أبو رجاءٍ العُطَارِديُّ.

قلتُ: عبَّادٌ: لا يُحتَجُ به، وخاصَّةً بعدما تغيَّر، وإنَّما يُكتَبُ حديثُهُ، وكلُّ الأئمَّةِ ـ فيما وقَفْتُ عليه ـ قد تكلَّمُوا فيه؛ فبعضُهم ضعَّفه، وبعضُهم ليَّنه، خاصَّةً ما روَاهُ عن عِكْرِمةَ؛ لأنَّه أخَذَهُ مِن ابنِ أبي يحيى، عن داودَ بنِ الحُصَين.

إلا ما قال أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ يحيى بنِ سعيدٍ القطَّانُ، قال: «قال جَدِّي: عبَّادُ بنُ منصورٍ: ثقةٌ، لا ينبغي أن يُترَكَ حديثُهُ لرأيٍ أخطأ فيه»؛ يعني: القدَرَ[1].

والجوابُ عن ذلك: أنَّ عليَّ بنَ المَدِينيِّ قال: «قلتُ ليحيى بنِ سعيدٍ: عبَّادُ بنُ منصورٍ، كان تغيَّر؟ قال: لا أدري، إلا أنَّا حين رأَيْناهُ نحنُ، كان لا يَحفَظُ، ولم أَرَ يحيى يَرْضاهُ»[2].

قلتُ: ما روَاهُ عليُّ بنُ المَدِينيِّ: أَوْلى، وهو موافِقٌ لرأيِ عامَّةِ النُّقَّادِ[3].

وروايةُ عَوْفٍ وجَرِيرٍ في البخاريِّ[4]، وغيرِهما، وليس فيها هذه الزيادةُ.

---

(١) «تهذيب الكمال» (١٤/١٥٨). (٢) «الجرح والتعديل» (٦/٨٦).

(٣) وأمَّا قولُ ابنِ حجَرٍ: «صدُوقٌ رُمِيَ بالقَدَرِ، وكان يدلِّسُ، وتغيَّر بأَخَرةٍ»، فهذا فيه نظَرٌ.

(٤) (١٣٨٦).

وجاء عن الأَعمَشِ[(١)]، والرَّبيعِ[(٢)]؛ كلاهما عن يَزِيدَ الرَّقَاشيِّ، عن أنَسٍ؛ قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**الأَطْفَالُ خَدَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

ورُوِيَ عن مُقاتِلِ بنِ سليمانَ، عن قتادةَ، عن أنَسٍ، مرفوعًا[(٣)].

ويَزِيدُ ومُقاتِلٌ: متروكان.

وعن الحُرِّ بنِ مالكٍ، عن مُبارَكِ بنِ فَضَالةِ، عن عليِّ بنِ زيدٍ، عن أنَسٍ[(٤)].

عليُّ بنُ زيدٍ: لا يُحتَجُّ به، ومُبارَكٌ: يدلِّسُ، والإسنادُ: غريبٌ.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن مُبارَكِ بنِ فَضَالةَ إلا الحُرُّ بنُ مالكٍ».

وعن مَعمَرٍ، عن قتادةَ، عن الحسَنِ؛ أنَّ سَلْمانَ قال: «أولادُ المشركينَ خَدَمٌ لأهلِ الجنَّةِ»، ثم قال الحسَنُ: «ما يَعجَبونَ؛ أكرَمَهم اللهُ، وأكرَمَ بهم؟!»[(٥)].

ورواهُ البَيْهَقيُّ، مِن طريقِ أبي عَوَانةَ، عن قتادةَ، عن أبي مُرَايةَ، عن سَلْمانَ؛ قولَهُ.

قال البَيْهَقيُّ: «الخبَرُ: موقوفٌ، وأبو مُرَايةَ: فيه نظَرٌ»[(٦)].

ويَظهَرُ: أنَّ الحسَنَ أخَذَهُ مِن أبي مُرَايةَ.

---

(١) «مسند أبي يَعْلَى» (٤٠٩٠).
(٢) «مسند أبي داود الطَّيَالِسيّ» (٢٢٢٥).
(٣) «المعجم الأوسط» (٢٩٧٢).
(٤) «المعجم الأوسط» (٥٣٥٥).
(٥) «جامع مَعْمَر» (٢٠٠٧٩). وعلَّق الأعظميُّ على قولِهِ: «يَعجَبونَ»؛ قال: «كذا في (ص)، بصيغةِ الغائب، والظاهرُ: بصيغةِ المخاطب».
(٦) «القضاء والقَدَر» (ص٣٥٥).

وقال أبو القاسم الطَّبَرانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد رُوِيَ عن رسولِ اللهِ ﷺ في أطفالِ المشركينَ؛ أنَّه قال لعائشةَ: «**إِنْ شِئْتِ، دَعَوْتُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُسْمِعَكِ تَضَاغِيَهُمْ فِي النَّارِ**»، ورُوِيَ عنه ﷺ؛ أنَّه سُئِلَ عن أطفالِ المشركينَ؟ فقال: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»؛ فرجَعَ الأمرُ إلى قولِهِ ﷺ: «**اللهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ**»:

فمَن سبَقَ عِلْمُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فيه: أنَّه لو كَبِرَ، لم يؤمِنْ، فهو الذي قال لعائشةَ: «**إِنْ شِئْتِ، دَعَوْتُ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُسْمِعَكِ تَضَاغِيَهُمْ فِي النَّارِ**»، ومَن سبَقَ عِلْمُ اللهِ فيه: لو كَبِرَ، آمَنَ، فهُمُ الذين قال ﷺ: «**هُمْ خَدَمُ أَهْلِ الجَنَّةِ**».

فقد صحَّتْ معاني الأحاديثِ الثلاثةِ، وهو قولُ أهلِ السُّنَّةِ: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن أبي رجاءٍ إلا عبَّادُ بنُ منصورٍ»[1].

قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ: «وقد قال بعضُ الناسِ: إنَّ أطفالَ الكفَّارِ يكُونونَ خدَمَ أهلِ الجنَّةِ، ولا أصلَ لهذا القولِ؛ وقد ثبَتَ في «الصحيحَيْنِ»: «**أَنَّ الجَنَّةَ يَبْقَى فِيهَا فَضْلٌ عَنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، فَيُنْشِئُ اللهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ، فَيُسْكِنُهُمُ الجَنَّةَ**»، فإذا كان يُسكِنُ مَن يُنشِئُهُ مِن الجَنَّةِ مِن غيرِ ولَدِ آدَمَ في فضولِ الجنَّةِ، فكيف بمَن دخَلَها مِن ولَدِ آدَمَ، وأُسكِنَ في غيرِ فضولِها؟! فليسوا أحَقَّ بأن يكُونُوا مِن أهلِ الجنَّةِ؛ ممَّن يُنشَأُ بعد ذلك، ويُسكَنُ فضولَها؟!»[2].

روى البخاريُّ في «التاريخ»[3]، عن الزُّهْري؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَا أَدْرِي أَعُزَيْرٌ نَبِيًّا كَانَ أَمْ لَا؟! وَتُبَّعٌ لَعِينًا كَانَ أَمْ لَا؟! وَالحُدُودُ كَفَّارَاتٌ لِأَهْلِهَا أَمْ لَا؟!**».

(١) «الأوسط» (٢٠٤٥).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٧٩).
(٣) «التاريخ الكبير» (١/ ١٥٢).

وقال عبدُ الرزَّاقِ: «عن مَعمَرٍ، عن ابنِ أبي ذئبٍ، عن سعيدٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ».

والأوَّلُ أصَحُّ، ولا يثبُتُ هذا عن النبيِّ ﷺ؛ لأنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**الحُدُودُ كَفَّارَةٌ**».

وذكَرَ حديثَ: «**إِنَّ أُمَّتِي أُمَّةٌ مَرْحُومَةٌ؛ جُعِلَ عَذَابُهَا بِأَيْدِيهَا فِي الدُّنْيَا**»:

ثم قال: «والخبَرُ عن النبيِّ ﷺ في الشفاعةِ: «**وَإِنَّ قَوْمًا يُعَذَّبُونَ، ثُمَّ يُخْرَجُونَ**»، أكثَرُ وأبيَنُ وأشهَرُ»[1].

وقال في حديثٍ: «**لَا أُحِلُّ المَسْجِدَ لِحَائِضٍ، وَلَا لِجُنُبٍ، إِلَّا لِمُحَمَّدٍ، وَآلِ مُحَمَّدٍ**»:

وقال عُرْوةُ وعبَّادُ بنُ عبدِ اللهِ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ: «**سُدُّوا هَذِهِ الأَبْوَابَ، إِلَّا بَابَ أَبِي بَكْرٍ**»؛ وهذا أصَحُّ[2].

قلتُ: ومنها: حديثُ العَلَاءِ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ: «**إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلَا تَصُومُوا**»:

قال أبو داودَ: «كان عبدُ الرحمٰنِ لا يحدِّثُ به، قلتُ لأحمدَ: لِمَ؟ قال: لأنَّه كان عنده: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يَصِلُ شَعْبانَ برمَضانَ، وقال: عن النبيِّ ﷺ خلافُهُ»[3].

وأنكَرَهُ أبو زُرْعةَ الرازيُّ، والأَثرَمُ؛ قال ابنُ رجَبٍ: «قال الإمامُ أحمدُ: لم يَرْوِ العلاءُ حديثًا أنكَرَ منه، ورَدَّهُ بحديثِ: «**لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ**»[4].

(١) «التاريخ الكبير» (١/ ٣٩).
(٢) «التاريخ الكبير» (٢/ ٦٧).
(٣) (٢٣٣٧).
(٤) «لطائف المعارف» (ص١٣٥).

قال ابنُ القيِّم: «**ومنها**: مناقَضةُ الحديثِ لِما جاءت به السُّنَّةُ الصريحةُ مناقَضةً بيِّنةً؛ فكلُّ حديثٍ يشتمِلُ على فسادٍ، أو ظُلْمٍ، أو عبَثٍ، أو مَدْحِ باطلٍ، أو ذَمِّ حقٍّ، أو نحوِ ذلك: فرسولُ اللهِ ﷺ منه بريءٌ.

ومِن هذا البابِ: أحاديثُ مَدْحِ مَن اسمُهُ محمَّدٌ، أو أحمدُ، وأنَّ كلَّ مَن يُسمَّى بهذه الأسماءِ لا يدخُلُ النارَ.

وهذا مناقِضٌ لِما هو معلومٌ مِن دِينِهِ ﷺ؛ أنَّ النارَ لا يُجارُ منها بالأسماءِ والألقابِ، وإنَّما النجاةُ منها بالإيمانِ، والأعمالِ الصالحة.

ومِن هذا البابِ: أحاديثُ كثيرةٌ عُلِّقتِ النجاةُ مِن النارِ بها، وأنَّها لا تَمَسُّ مَن فعَلَ ذلك، وغايتُها: أن تكونَ مِن صِغارِ الحسَناتِ.

والمعلومُ مِن دِينِهِ ﷺ خلافُ ذلك، وأنَّه إنَّما ضَمِنَ النجاةَ منها لمَن حقَّق التوحيدَ»[(١)].

الثاني: ألَّا يخالِفَ بداهةَ العقولِ، وما فُطِرَ الخَلْقُ عليه جميعًا، وليس بعضَ مَن خرَجَ عن العقلِ الصحيحِ والفطرةِ السليمةِ مِن الناسِ، فرَدَّ خبَرًا بعقلِهِ المجرَّدِ؛ قال الشافعيُّ: «ولا يُستدَلُّ على أكثَرِ صِدْقِ الحديثِ وكَذِبِهِ إلا بصِدْقِ المخبِرِ وكَذِبِهِ، إلا في الخاصِّ القليلِ مِن الحديثِ؛ وذلك أن يُستدَلَّ على الصدقِ والكَذِبِ فيه: بأن يحدِّثَ المحدِّثُ ما لا يجُوزُ أن يكونَ مِثْلُهُ، أو ما يخالِفُهُ: ما هو أثبَتُ وأكثَرُ دَلَالاتٍ بالصدقِ منه»[(٢)].

قلتُ: الشاهدُ منه: «ما لا يجُوزُ أن يكونَ مِثْلُهُ»؛ لأنَّه ليس كلُّ شيءٍ يجُوزُ؛ فهناك أشياءُ تَدفَعُها العقولُ والفِطَرُ.

---

(١) «المَنَار المُنِيف» (ص٥٦).
(٢) «الرسالة» (١/ ٣٩٩).

قال سِيبَوَيْهِ: «هذا بابُ الاستقامةِ مِن الكلامِ والإحالةِ:

فمنه: مستقيمٌ حسَنٌ، ومُحالٌ، ومستقيمٌ كَذِبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو مُحالٌ كَذِبٌ:

فأمَّا المستقيمُ الحسَنُ: فقولُك: «أتيتُكَ أمسِ»، و«سآتيكَ غدًا».

وأمَّا المُحالُ: فأن تنقُضَ أوَّلَ كلامِكَ، فتقولَ: «أتيتُكَ غدًا»، و«سآتيكَ أمسِ».

وأمَّا المستقيمُ الكَذِبُ: فقولُكَ: «حمَلْتُ الجبَلَ»، و«شَرِبْتُ ماءَ البحرِ»، ونحوُهُ.

وأمَّا المستقيمُ القبيحُ: فأن تضَعَ اللفظَ في غيرِ موضعِهِ؛ نحوُ قولِك: «قد زيدًا رأَيْتُ»، و«كي زيدًا يأتيكَ»، وأشباهُ هذا.

وأمَّا المُحالُ الكَذِبُ: فأن تقولَ: «سوفَ أشرَبُ ماءَ البحرِ أمسِ»»[١].

ولذا قال الخطيبُ في الخبَرِ الذي يُعلَمُ فسادُهُ: «ما يُعلَمُ فسادُهُ: فالطريقُ إلى معرفتِهِ: أن يكونَ ممَّا تَدفَعُ العقولُ صحَّتَهُ بموضوعِها، والأدلَّةِ المنصوصةِ فيها؛ نحوُ الإخبارِ عن... ونَفْيِ الصانعِ، وما أشبَهَ ذلك»[٢]، وبوَّب الخطيبُ: «بابٌ: في وجوبِ اطِّراحِ المنكَرِ والمستحيلِ مِن الأحاديثِ»[٣].

وهذا ما سلَكَهُ أهلُ الحديثِ وسارُوا عليه.

قال الرَّامَهُرْمُزيُّ: «حدَّثَنا مسبِّحُ بنُ حاتمٍ العُكْليُّ، ثنا عبدُ الجبَّارِ بنُ عبدِ اللهِ، شيخٌ له قديمٌ، كان يُكثِرُ روايةَ الحكاياتِ عنه، قال: قيل

(١) «الكتاب» (١/ ٢٥).
(٢) «الكفاية» (ص١٧).
(٣) «الكفاية» (ص٤٢٩).

لشُعْبَةَ: «مِن أين تَعلَمُ أنَّ الشيخَ يَكذِبُ؟ قال: إذا روَى عن النبيِّ ﷺ: **«لا تأكُلوا القَرْعةَ حتى تَذبَحُوها»، عَلِمْتُ أنَّه يَكذِبُ»**[١].

قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ يحيى المعلِّميُّ: «هل راعَوُا العقلَ في قَبولِ الحديثِ وتصحيحِهِ؟:

أقولُ: نَعَمْ؛ راعَوْا ذلك في أربعةِ مَواطِنَ:

- عند السماع.
- وعند التحديث.
- وعند الحكمِ على الرواة.
- وعند الحكمِ على الأحاديث.

فالمتثبِّتونَ إذا سَمِعوا خبَرًا تمتنِعُ صحَّتُهُ أو تبعُدُ، لم يكتُبوهُ ولم يَحفَظوهُ، فإن حَفِظوهُ، لم يحدِّثوا به، فإن ظهَرتْ مصلحةٌ لذِكْرِهِ، ذكَروهُ مع القَدْحِ فيه، وفي الراوي الذي عليه تَبِعَتُهُ...

وفي الرواةِ جماعةٌ يَتسامَحونَ عند السماعِ، وعند التحديثِ؛ لكنَّ الأئمَّةَ بالمِرْصادِ للرواةِ؛ فلا تكادُ تجدُ حديثًا بيِّنَ البُطْلانِ إلا وجَدتَّ في سنَدِهِ واحدًا أو اثنَيْنِ أو جماعةً قد جرَحَهم الأئمَّةُ، والأئمَّةُ كثيرًا ما يَجرَحونَ الراويَ بخبَرٍ واحدٍ منكَرٍ جاء به، فضلًا عن خبَرَيْنِ أو أكثَرَ.

ويقولونَ للخبَرِ الذين تمتنِعُ صحَّتُهُ أو تبعُدُ: «منكَرٌ»، أو «باطلٌ»، وتجدُ ذلك كثيرًا في تراجمِ الضُّعَفاء، وكُتُبِ العِلَلِ والموضوعاتِ، والمتثبِّتونَ لا يوثِّقونَ الراويَ حتى يستعرِضوا حديثَهُ، وينقُدوهُ حديثًا حديثًا»[٢].

---

(١) «المحدِّث الفاصل» (ص٣١٦).
(٢) «الأنوار الكاشفة» (ص٦).

وقال: «مَن تتبَّع كُتُبَ تواريخِ رجالِ الحديثِ وتراجِمِهم، وكُتُبَ العِلَلِ ـ: وجَدَ كثيرًا مِن الأحاديثِ يُطلِقُ الأئمَّةُ عليها: «حديثٌ منكَرٌ»، «باطلٌ»، «شِبْهُ الموضوعِ»، «موضوعٌ»، وكثيرًا ما يقولونَ في الراوي: «يحدِّثُ بالمناكيرِ»، «صاحبُ مناكيرَ»، «عنده مناكيرُ»، «منكَرُ الحديثِ»، ومَن أنعَمَ النظَرَ، وجَدَ أكثَرَ ذلك مِن جهةِ المعنى، ولما كان الأئمَّةُ قد راعَوْا في توثيقِ الرواةِ النظَرَ في أحاديثِهم، والطَّعْنَ فيمَن جاء بمنكَرٍ، صار الغالِبُ: ألَّا يُوجَدَ حديثٌ منكَرٌ إلا وفي سنَدِهِ مجروحٌ، أو خلَلٌ؛ فلذلك صاروا إذا استنكَروا الحديثَ، نظَروا في سنَدِهِ، فوجَدوا ما يبيِّنُ وَهْنَهُ فيذكُرونه، وكثيرًا ما يستغنونَ بذلك عن التصريحِ بحالِ المتنِ؛ انظُرْ «موضوعاتِ ابنِ الجَوْزيِّ»، وتدبَّرْ، تَجِدْهُ إنَّما يَعمِدُ إلى المتونِ التي يَرَى فيها ما يُنكِرُهُ، ولكنَّه قلَّما يصرِّحُ بذلك؛ بل يكتفي غالبًا بالطعنِ في السَّنَد.

وكذلك كُتُبُ العِلَلِ، وما يُعَلُّ مِن الأحاديثِ في التراجمِ: تَجِدُ غالبَ ذلك ممَّا يُنكَرُ متنُهُ، ولكنَّ الأئمَّةَ يستغنونَ عن بيانِ ذلك بقولِهم: «منكَرٌ»، أو نحوَهُ، أو الكلامِ في الراوي، أو التنبيهِ على خلَلٍ في السَّنَدِ؛ كقولِهم: «فلانٌ لم يَلقَ فلانًا»، «لم يَسمَعْ منه»، «لم يذكُرْ سماعًا»، «اضطرَبَ فيه»، «لم يتابَعْ عليه»، «خالَفَهُ غيرُهُ»، «يُروَى هذا موقوفًا؛ وهو أصَحُّ»، ونحوَ ذلك»[1].

وقد قال الرَّبيعُ بنُ خُثَيم: «إنَّ مِن الحديثِ حديثًا له ضَوْءٌ كضَوْءِ النهار، وإنَّ مِن الحديثِ حديثًا له ظُلْمةٌ كظُلْمةِ الليل»[2].

الثالثُ: أن يصلُحَ أن يكونَ مِن كلامِ النُّبُوَّةِ، بحيثُ لا يكونُ كلامًا ركيكًا ضعيفًا، ونحوَ ذلك، وتقدَّم كلامُ ابنِ أبي حاتمٍ: «يصلُحُ أن يكونَ مِن كلامِ النبوَّة».

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص٢٦٣).
(٢) «المحدِّث الفاصل» (ص٣١٦).

قال ابنُ القيِّم: «أن يكونَ كلامُهُ لا يُشبِهُ كلامَ الأنبياءِ، فضلًا عن كلامِ رسولِ اللهِ ﷺ الذي هو وَحْيٌ يُوحَى؛ كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣ ـ ٤]؛ أي: وما نُطْقُهُ إلا وَحْيٌ يُوحَى؛ فيكونُ الحديثُ ممَّا لا يُشبِهُ الوَحْيَ؛ بل لا يُشبِهُ كلامَ الصحابة:

كحديثِ: «ثلاثةٌ تَزِيدُ في البصَرِ: النظَرُ إلى الخُضْرةِ، والماءِ الجاري، والوجهِ الحسَنِ».

وهذا الكلامُ ممَّا يُجَلُّ عنه أبو هُرَيرةَ وابنُ عبَّاسٍ؛ بل سعيدُ بنُ المسيِّبِ والحسَنُ؛ بل أحمَدُ ومالكٌ؛ رَحِمَهم اللهُ.

وحديثِ: «الزُّرْقةُ في العَيْنِ يُمْنٌ».

وحديثِ: «إنَّ اللهَ طهَّر قومًا مِن الذُّنُوبِ بالصَّلْعةِ في رؤوسِهم، وإنَّ عليًّا لَأَوَّلُهم»[1].

الرابعُ: ألَّا يضطرِبَ رواةُ الحديثِ أو بعضِهم اضطرابًا متدافِعًا يدُلُّ على عدَمِ حِفْظِ رُواتِهِ، أو بعضِهم له.

ذكَرَ البخاريُّ؛ مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ صالحِ بنِ دِرْهَمٍ، عن مَسلَمةَ بنِ سالمٍ ـ ثم لَقِيتُ مَسلَمةَ ـ عن صالحِ بنِ دِرْهَمٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: قال النبيُّ ﷺ: «**إذَا قَالَ المُؤَذِّنُ: اللهُ أَكْبَرُ، فَقُلْتُ أَنَا: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ـ: حَرَّمَكَ اللهُ عَلَى النَّارِ**»؛ وفيه نظَرٌ؛ حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ، قال: أخبَرَنا مالكٌ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عَطَاءِ بنِ يَزِيدَ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِذَا سَمِعْتُمُ النِّدَاءَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ المُؤَذِّنُ**»؛ هذا أَصَحُّ[2].

(١) «المَنَار المُنِيف» (ص٦٢).

(٢) «التاريخ الكبير» (١/ ٢٩٤).

قلتُ: كثيرٌ مِن الأحاديثِ الضعيفةِ لها أصولٌ صحيحةٌ؛ فيأتي هذا الراوي الضعيفُ فيَروِي هذا الخبَرَ، فيغيِّرُ لَفْظَهُ؛ كما تقدَّم في حديثِ أبي سعيدٍ، أو يَزِيدُ فيه؛ كما تقدَّم في حديثِ سمُرةَ، أو يَقلِبُهُ؛ كحديثِ: «**إِذَا أَذَّنَ ابنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا، وَإِذَا أَذَّنَ بِلَالٌ، فَلَا تَأْكُلُوا وَلَا تَشْرَبُوا**»[1]، والمعروفُ: أنَّ الذي يؤذِّنُ بليلٍ هو بلالٌ.

وقد تقدَّم كلامُ شُعْبَةَ في سؤالِ طَلْحةَ بنِ مصرِّفٍ عن حديثٍ كلَّما رآهُ.

الخامسُ: ألَّا يأتيَ عن الراوي ما يخالِفُ ما روَاهُ، أو ما اشتهَرَ عنه؛ فما كان بهذه المَثَابةِ يرُدُّهُ نُقَّادُ الحديث:

ومِن الأمثلةِ على ذلك:

قال التِّرمِذيُّ: «حدَّثَنا محمَّدُ بنُ المثنَّى، حدَّثَنا الوليدُ بنُ مسلِمٍ، عن الأوزاعيِّ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: «**إذا جاوَزَ الخِتَانُ الخِتَانَ، وجَبَ الغُسْلُ؛ فعَلْتُهُ أنا ورسولُ اللهِ ﷺ، فاغتسَلْنا**»؛ سأَلْتُ محمَّدًا عن هذا الحديثِ؟ فقال: «هذا حديثٌ خطأٌ؛ إنَّما يَروِيهِ الأوزاعيُّ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسمِ، مرسَلًا، وروَى الأوزاعيُّ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسمِ، عن أبيه، عن عائشةَ، شيئًا مِن قولِها: «**فأخَذَ الخِرْقةَ، فمسَحَ بها الأَذَى**»، وقال أبو الزِّنادِ: «سأَلْتُ القاسمَ بنَ محمَّدٍ: سَمِعتَ في هذا البابِ شيئًا؟ قال: لا»[2].

وروَى البَيْهَقيُّ، مِن طريقِ حَيَّانَ بنِ عُبَيدِ اللهِ، حدَّثني عبدُ اللهِ بنُ بُرَيدةَ، عن أبيه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ عِنْدَ كُلِّ أَذَانَيْنِ رَكْعَتَيْنِ، مَا خَلَا المَغْرِبَ**».

---

(١) «النَّسائي» (٦٤٠).

(٢) «العلل الكبير» (٧٢).

قال البَيْهَقيُّ: «أنبأ أبو عبدِ اللهِ الحافظُ، أخبَرَني محمَّدُ بنُ إسماعيلَ، ثنا أبو بَكْرٍ محمَّدُ بنُ إسحاقَ ـ يعني: ابنَ خُزَيمةَ ـ على أثَرِ هذا الحديثِ، قال: «حيَّانُ بنُ عُبَيدِ اللهِ هذا قد أخطأ في الإسنادِ؛ لأنَّ كَهْمَسَ بنَ الحسَنِ، وسعيدَ بنَ إياسٍ الجُرَيريَّ، وعبدَ المُؤمِنِ العَتَكيَّ: روَوُا الخبَرَ عن ابنِ بُرَيدةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مغفَّلٍ، لا عن أبيه؛ هذا عِلْمي مِن الجِنْسِ الذي كان الشافعيُّ رحمهُ اللهُ يقولُ: «أخَذَ طريقَ المَجَرَّةِ».

فهذا الشيخُ لمَّا رأى أخبارَ ابنِ بُرَيدةَ عن أبيه، توهَّم أنَّ هذا الخبَرَ هو أيضًا عن أبيه، ولعلَّه لمَّا رأى العامَّةَ لا تصلِّي قبل المَغرِبِ، توهَّم أنَّه لا يُصلَّى قبل المَغرِبِ، فزاد هذه الكلمةَ في الخبَر.

وزاد عِلْمًا بأنَّ هذه الروايةَ خطأٌ: أنَّ ابنَ المبارَكِ قال في حديثِهِ عن كَهْمَسٍ: «فكان ابنُ بُرَيدةَ يصلِّي قبل المَغرِبِ ركعتَيْنِ».

فلو كان ابنُ بُرَيدةَ قد سَمِعَ مِن أبيه، عن النبيِّ ﷺ هذا الاستثناءَ الذي زاد حَيَّانُ بنُ عُبَيدِ اللهِ في الخبَرِ: «**مَا خَلَا صَلَاةَ المَغْرِبِ**» ـ: لم يكُنْ يخالِفُ خبَرَ النبيِّ ﷺ»[(١)].

قال الإمامُ مسلِمٌ: «ثنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، ثنا أبو الأَحوَصِ، عن أبي إسحاقَ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ أكثرَ مِن عِشْرينَ مرَّةً يَقرَأُ في الركعتَيْنِ بعد المَغرِبِ، والركعتَيْنِ قبل الفجرِ بـ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾، و﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾».

وإبراهيمُ النَّخَعيُّ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عُمَرَ؛ بهذا.

وهذا الخبَرُ وَهَمٌ عن ابنِ عُمَرَ:

والدليلُ على ذلك: الرواياتُ الثابتةُ عن ابنِ عُمَرَ: أنَّه ذكَرَ ما حَفِظَ

(١) «السنن الكبير» (٤١٧٢).

عن النبيِّ ﷺ مِن تطوُّعِ صلاتِهِ بالليلِ والنهارِ، فذكَرَ عَشْرَ ركَعاتٍ، ثم قال: «**ورَكْعَتَيِ الفجرِ**»؛ أخبَرتْني حَفْصةُ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلِّي ركعتَيْنِ خفيفتَيْنِ إذا طلَعَ الفجرُ، وكانت ساعةً لا أدخُلُ على النبيِّ ﷺ فيها؛ فكيف سَمِعَ منه أكثرَ مِن عِشْرينَ مَرَّةً قراءتَهُ فيها، وهو يُخبِرُ أنَّه حَفِظَ الركعتَيْنِ مِن حَفْصةَ عن النبي ﷺ؟! وسنذكُرُ ـ إن شاء اللهُ ـ ما ثبَتَ عن ابنِ عُمَرَ في الروايةِ في ذلك»[1].

وقال الدارَقُطْنيُّ ـ في حديثِ عَطَاءٍ، عن أبي هُرَيرةَ، مرفوعًا ـ: «**أنَّه كَرِهَ السَّدْلَ**»، قال: «في رَفْعِهِ نظَرٌ؛ لأنَّ ابنَ جُرَيجٍ روَى عن عَطَاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ: أنَّه كان يسدُلُ في الصلاة»[2].

في هذه الأحاديثِ: استدَلَّ النُّقَّادُ على ضَعْفِها بأنَّ مَن رُوِيَتْ عنه، جاء عنه ما يخالِفُها، وهذا ليس على إطلاقِهِ، وإنَّما يُرجَعُ فيه للقرائن.

السادسُ: أن يكونَ مَتْنُ الحديثِ أو الخبَرِ محفوظًا لدى الراوي إلى حينِ تأديتِهِ، فإنْ شَكَّ فيه، فإنَّه يكونُ ضعيفًا، ولا يُحتَجُّ به، وإنْ شَكَّ في بعضِهِ، طُرِحَ هذا المشكوكُ فيه.

وهذا الشرطُ ـ وإن كان قد تقدَّم في شروطِ الإسنادِ ـ فإنَّ له عَلَاقةً وثيقةً هنا أيضًا، ويَحْتاجُ إلى زيادةِ شرحٍ؛ فأقولُ وباللهِ التوفيقُ:

روَى أبو داودَ، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ أَبَانَ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، قال: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرُا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[3].

---

(١) «التمييز» (ص٢٠٧).
(٢) «العلل» (١٦٠٨).
(٣) (٣٦٦٠).

وروَى التِّرْمِذيُّ، مِن طريقِ عبدِ الملِكِ بنِ عُمَيرٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، يحدِّثُ عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**نَضَّرَ اللهُ امْرُا سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاهَا وَحَفِظَهَا وَبَلَّغَهَا؛ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ**»[1].

وروَى مسلِمٌ، مِن طريقِ شُعْبَةَ، عن أبي جَمْرةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ؛ في قصَّةِ وَفْدِ عبدِ القَيْسِ، لمَّا أمَرَهم النبيُّ ﷺ بأربَعٍ، ونهاهم عن أربَعٍ: «**احْفَظُوهُ، وَأَخْبِرُوا بِهِ مِنْ وَرَائِكُمْ**»[2].

قال الإمامُ مسلِمٌ: «وقد اشترَطَ النبيُّ ﷺ على سامعِ حديثِهِ ومبلِّغِهِ حين دعَا له: أن يَعِيَهُ ويَحفَظَ، ثم يؤدِّيَهُ كما سَمِعَهُ؛ فالمؤدِّي لذلك بالتوهُّمِ غيرُ المتيقِّنِ: مؤدٍّ على خلافِ ما شرَطَ النبيُّ ﷺ، وغيرُ داخلٍ في جزيلِ ما يُرجَى مِن إجابةِ دعوتِهِ عليه»[3].

فعلى هذا: فإنَّ متونَ الأحاديثِ التي جاءت في كُتُبِ السُّنَّةِ هي غالبًا لفظُ رسولِ اللهِ ﷺ، أو بنحوِهِ؛ هذا هو الأصلُ فيها.

ويؤيِّدُ ذلك: أنَّ طبَقةَ أتباعِ التابعِينَ ومَن جاء بعدهم لم يكُونُوا يحدِّثونَ إلا مِن كتابٍ.

قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ يحيى المعلِّميُّ: «**وأمَّا التابِعونَ**: فقد يَتحفَّظونَ الحديثَ كما يَتحفَّظونَ القرآنَ؛ كما جاء عن قتادةَ؛ أنَّه «كان إذا سَمِعَ الحديثَ، أخَذَهُ العَوِيلُ والزَّوِيلُ حتى يَحفَظَهُ»، هذا مع قُوَّةِ حِفْظِهِ، ذكَروا أنَّ صحيفةَ جابرٍ على كِبَرِها قُرِئتْ عليه مرَّةً واحدةً ـ وكان أعمَى ـ فحَفِظَها بحروفِها، حتى قرَأَ مرَّةً سورةَ البَقَرةِ، فلم يُخطِئْ حَرْفًا، ثم قال:

(١) (٢٦٥٨)، ورواهُ مِن طريقِ سِماكِ بنِ حَرْبٍ، قال: «سَمِعتُ عبدَ الرحمٰنِ بنَ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ يحدِّثُ عن أبيه»، وقال: «حسَنٌ صحيحٌ».

(٢) «مسلم» (١٧).

(٣) «التمييز» (ص١٧٩).

«لَأَنَا لِصحيفةِ جابرٍ أحفَظُ منِّي لِسُورةِ البَقَرةِ»، وكان غالِبُهم يكتُبونَ، ثم يَتحفَّظونَ ما كتَبوهُ، ثم منهم مَن يُبقِي كُتُبَهُ، ومنهم مَن إذا أتقَنَ المكتوبَ حِفْظًا، مَحَا الكتابَ، وهؤلاءِ ونفَرٌ لم يكونوا يكتُبونَ، غالِبُهم ممَّن رُزِقوا جَوْدَةَ الحِفْظِ، وقوَّةَ الذاكرةِ؛ كالشَّعْبيِّ، والزُّهْريِّ، وقَتَادةَ.

وقد عُرِفَ منهم جماعةٌ بالتزامِ روايةِ الحديثِ بتمامِ لفظِهِ؛ كالقاسمِ بنِ محمَّدِ بنِ أبي بكرٍ، ومحمَّدِ بنِ سِيرينَ، ورجاءِ بنِ حَيْوةَ.

أمَّا أتباعُ التابعِينَ، فلم يكُنْ فيهم راوٍ مُكثِرٌ إلا كان عنده كُتُبٌ بمسموعاتِهِ يراجِعُها، ويتعاهَدُها، ويتحفَّظُ حديثَهُ منها.

ثم منهم: مَن لم يكُنْ يَحفَظُ، وإنَّما يحدِّثُ مِن كتابِه.

ومنهم: مَن جرَّب عليه الأئمَّةُ: أنَّه يحدِّثُ مِن حِفْظِهِ، فيخطِئُ؛ فاشترَطوا لصحَّةِ روايتِهِ أن يكونَ السماعُ منه مِن كتابِهِ.

ومنهم: مَن عرَفَ الأئمَّةُ أنَّه حافظٌ، غيرَ أنَّه قد يقدِّمُ كلمةً أو يؤخِّرُها، ونحوُ ذلك ممَّا عرَفوا أنَّه لا يغيِّرُ المعنى، فيوثِّقونَهُ ويبيِّنونَ أنَّ السماعَ منه مِن كتابِهِ أثبَتُ.

فأمَّا مَن بعدهم، فكان المتثبِّتونَ لا يكادُونَ يَسمَعونَ مِن الرجُلِ إلا مِن أصلِ كتابِهِ؛ كان عبدُ الرزَّاقِ الصَّنْعانيُّ ثقةً حافظًا، ومع ذلك لم يَسمَعْ منه أحمدُ بنُ حنبلٍ ويحيى بنُ مَعِينٍ إلا مِن أصلِ كتابِه»[١].

فإن لم يَضبِطِ اللفظَ، وروَاهُ بالمعنى، فإنَّه لا يُقبَلُ إلا بشرطٍ؛ وهو: ألَّا يُحِيلَ المعنى:

قال الشافعيُّ: «كلُّ ما لم يكُنْ فيه حُكْمٌ، فاختلافُ اللفظِ فيه لا يُحِيلُ معناه، وقد قال بعضُ التابعِينَ: لَقِيتُ أُناسًا مِن أصحابِ رسولِ اللهِ،

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص٨٠).

فاجتمَعوا في المعنى، واختلَفوا علَيَّ في اللفظِ، فقلتُ لبعضِهم ذلك؟ فقال: لا بأسَ ما لم يُحِلِ المعنى»[١].

وقال ابنُ حجَرٍ: «ولا يجُوزُ تعمُّدُ تغييرِ صورةِ المتنِ مطلَقًا، ولا الاختصارُ منه بالنَّقْصِ، ولا إبدالُ اللفظِ المرادِفِ باللفظِ المرادِفِ له، إلا لعالِمٍ بمدلولاتِ الألفاظِ، وبما يُحِيلُ المعانيَ»[٢].

ومِن ثَمَّ رَدَّ أهلُ العِلْمِ أحاديثَ رُوِيتْ بالمعنى، وقَعَ فيها إخلالٌ بمعنى أصلِ الحديث:

منها: ما روَاهُ ابنُ جُرَيجٍ، أخبَرني محمَّدُ بنُ المنكدِرِ، قال: سَمِعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ يقولُ: «قرَّبْتُ للنبيِّ ﷺ خُبْزًا ولَحْمًا، فأكَلَ، ثم دعَا بوَضُوءٍ، فتوضَّأ به، ثم صلَّى الظُّهْرَ، ثم دعا بفَضْلِ طعامِهِ، فأكَلَ، ثم قام إلى الصلاةِ، ولم يَتوضَّأْ».

وروَاهُ شُعَيبُ بنُ أبي حَمْزةَ، عن محمَّدِ بنِ المنكدِرِ، عن جابرٍ، قال: «كان آخِرَ الأمرَيْنِ مِن رسولِ اللهِ ﷺ تَرْكُ الوُضُوءِ ممَّا غَيَّرَتِ النارُ».

قال أبو داودَ: «هذا اختصارٌ مِن الحديثِ الأوَّل»[٣].

وقال أبو حاتم: «هذا حديثٌ مضطرِبُ المتنِ؛ إنَّما هو: «أنَّ النبيَّ ﷺ أكَلَ كَتِفًا، ولم يَتوضَّأْ»؛ كذا روَاهُ الثِّقاتُ عن ابنِ المنكدِرِ، عن جابرٍ، ويحتمِلُ أن يكونَ شُعَيبٌ حدَّث به مِن حِفْظِهِ؛ فوَهِمَ فيه»[٤].

ومنها: ما روَاهُ سفيانُ بنُ عُيَينةَ، عن عمرِو بنِ يحيى، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ الذي أُرِيَ النداءَ، قال: «رأَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ توضَّأ

(١) «الرسالة» (٢٧٠).
(٢) «نُزْهة النَّظَر» (ص١١٩).
(٣) (١٩٢).
(٤) «العلل» (١٦٨).

فغسَلَ وجهَهُ ثلاثًا، ويدَيْهِ مرَّتَيْنِ، وغسَلَ رِجْلَيْهِ مرَّتَيْنِ، ومسَحَ برأسِهِ مرَّتَيْنِ»[1].

والحديثُ روَاهُ جماعةٌ عن عمرٍو؛ منهم: مالكٌ، ووُهَيْبٌ، وخالدٌ الواسطيُّ، وغيرُهم[2]؛ يقولون: «مسَحَ رأسَهُ بيدَيْهِ، فأقبَلَ بهما وأدبَرَ».

قال ابنُ عبدِ البَرِّ: «لم يذكُرْ فيه أحدٌ «مرَّتَيْنِ»، غيرَ ابنِ عُيَينةَ، وأظُنُّهُ ـ واللهُ أعلَمُ ـ تأوَّل الحديثَ، قولَهُ: «فمسَحَ رأسَهُ بيدَيْهِ، فأقبَلَ بهما وأدبَرَ»[3].

ويدخُلُ في هذا: التصحيفُ في الإسنادِ والمتنِ:

قال الإمامُ مسلِمٌ: «كنُعْمانَ بنِ راشدٍ؛ حيثُ حدَّث عن الزُّهْريِّ، فقال: «عن أبي الطُّفَيلِ عمرِو بنِ واثِلَةَ»، ومعلومٌ عند عوامِّ أهلِ العلمِ: أنَّ اسمَ أبي الطُّفَيلِ عامرٌ، لا عمرٌو.

وكما حدَّث مالكُ بنُ أنَسٍ، عن الزُّهْريِّ، فقال: «عن عبَّادٍ»، وهو مِن ولَدِ المُغيرةِ بن شُعْبَةَ، وإنما هو: عبَّادُ بنُ زيادِ بنِ أبي سُفْيانَ، معروفُ النَّسَبِ عند أهلِ النَّسَبِ، وليس مِن المغيرةِ بسبيلٍ.

وكروايةِ مَعمَرٍ؛ حين قال: «عن عُمَرَ بنِ محمَّدِ بنِ عمرِو بنِ مُطعِمٍ»، وإنَّما هو عُمَرُ بنُ محمَّدِ بنِ جُبَيرِ بنِ مُطعِمٍ، خطأٌ لا شَكَّ عند نُسَّابِ قُرَيشٍ وغيرِهم ممَّن عرَفَ أنسابَهم، ولم يكُنْ لجُبَيرٍ أخٌ يُعرَفُ بعمرٍو.

وكنحوِ ما وصَفْتُ منه هذه الجهةَ مِن خطإِ الأسانيدِ، فموجودٌ في متونِ الأحاديثِ ممَّا يَعرِفُ خطأَهُ السامعُ الفَهِمُ حين يَرِدُ على سَمْعِه.

(١) «النسائي» (٩٩).
(٢) «البخاري» (١٨٥، ١٨٦، ١٩١). وانظر: «السنن الكبير»، للبيهقي (٢٩٩).
(٣) «التمهيد» (٢٠/ ١١٥).

وكذلك نحوُ روايةِ بعضِهم؛ حيثُ صحَّف، فقال: «نهى النبيُّ ﷺ عن التحيُّرِ»؛ أراد: النَّجْشَ، وكما روَى آخَرُ، فقال: «إنَّ أبغَضَ الناسِ إلى اللهِ ﷻ ثلاثةٌ: مُلحِدٌ في الحِرْفةِ، وكذا، وكذا»، أرادَ: مُلحِدًا في الحرَم.

وكروايةِ الآخَرِ؛ إذْ قال: «نَهَى رسولُ اللهِ ﷺ أن تُتَّخَذَ الرُّوحُ عرضًا»؛ أراد: الرُّوحُ غرَضًا»[١].

كما أنَّ الروايةَ مِن الكتابِ لها شروطٌ:

الأوَّلُ: أن يَنسَخَ كتابَ شيخِهِ كما هو.

الثاني: ألَّا يحدِّثَ به إلا بتحمُّلٍ مِن شيخِهِ؛ إمَّا بقراءتِهِ عليه، أو بسماعِهِ منه، وأمَّا إجازتُهُ مِن غيرِ سماعٍ: فهذه اشتهَرَتْ عند المتأخِّرِينَ بعد أن ضُبِطتِ الرِّوايةُ.

الثالثُ: أن يصُونَ كتابَهُ مِن عبَثِ العابثِينَ؛ فيَزِيدَ فيه شخصٌ مَّا، أو ينقُصَ، أو يغيِّرَ؛ ولذا تكلَّم أهلُ العلمِ على جَمْعٍ مِن الرُّواةِ ممَّن لم يصُنْ كتابَهُ، ويحافِظْ عليه:

كما حصَلَ لقيسِ بنِ الرَّبيعِ الأسَديِّ؛ فقد ضُعِّفَ بسببِ ذلك؛ قال أبو داودَ: «إنَّما أُتِيَ قيسٌ مِن قِبَلِ ابنِهِ؛ كان ابنُهُ يأخُذُ حديثَ الناسِ، فيُدخِلُها في فُرَجِ كتابِ قيسٍ، ولا يَعرِفُ الشيخُ ذلك».

وكذلك سفيانُ بنُ وَكِيعٍ، أدخَلَ عليه ورَّاقُهُ ما ليس مِن حديثِهِ؛ فسقَطَ حديثُه.

ولذا كانوا ينُصُّونَ على صحَّةِ كتابِ الشيخِ مِن عدَمِه:

فقالوا عن شَرِيكٍ: «كتابُهُ صحيحٌ»:

---

(١) «التمييز» (ص١٧١).

قال يعقوبُ بنُ شَيْبةَ، وغيرُهُ: «كُتُبُهُ صِحاحٌ، وحِفْظُهُ فيه اضطرابٌ»[(١)].

وقال ابنُ المَدِينيِّ: «حَفْصُ بنُ غياثٍ ثَبْتٌ، قيل له: إنَّه يَهِمُ؟ قال: كتابُهُ صحيحٌ»[(٢)].

قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي حاتم: «حدَّثَنا أحمدُ بنُ سِنانٍ الواسطيُّ، قال: سَمِعتُ عبدَ الرحمٰنِ بنَ مَهْديٍّ يقولُ: لمَّا حدَّث سُفْيانُ، عن حمَّادٍ، عن عمرِو بنِ عطيَّةَ التَّيْميِّ، عن سَلْمانَ، قال: «إذا حكَكْتَ جسَدَكَ، فلا تَمسَحْهُ ببُزَاقٍ؛ فإنَّه ليس بطَهُورٍ»، قلتُ له: هذا حمَّادٌ يَروِي عن رِبْعيِّ بنِ حِراشٍ، عن سَلْمانَ، قال: مَن يقولُ ذا؟ قلتُ: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سلَمةَ، قال: امضِهْ، قلتُ: حدَّثَنا شُعْبةُ، قال: امضِهْ، قلتُ: حدَّثَنا هشامٌ الدَّسْتُوائيُّ، قال: هشامٌ؟ قلتُ: نَعَمْ؛ فأطرَقَ هُنَيهةً، ثم قال: امضِهْ؛ سَمِعتُ حمَّادًا يحدِّثُهُ عن عمرِو بنِ عطيَّةَ، عن سَلْمانَ.

قال عبدُ الرحمٰنِ: فمكَثْتُ زمانًا أحمِلُ الخطأَ على سفيانَ، نظَرْتُ في كتابِ غُنْدَرٍ، عن شُعْبةَ، فإذا هو: عن حمَّادٍ، عن رِبْعيِّ بنِ حِرَاشٍ، عن سَلْمانَ، قال شُعْبةُ: وقد قال حمَّادٌ مرَّةً: عن عمرِو بنِ عطيَّةَ التَّيْميِّ، عن سَلْمانَ.

فعَلِمْتُ أنَّ سفيانَ إذا حَفِظَ الشيءَ، لم يُبالِ مَن خالَفَهُ»[(٣)].

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «سأَلْتُ أبي عن حديثٍ رواهُ أبو بكرِ بنُ أبي عتَّابٍ الأعيَنُ، عن أبي صالحٍ، عن اللَّيْثِ، عن سعيدٍ المَقْبُريِّ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «**يَدْخُلُ الجَنَّةَ بِشَفَاعَةِ رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَكْثَرُ**

---

(١) «شرح علل التِّرمِذي» (٢/ ٧٥٩). (٢) «شرح علل التِّرمِذي» (٢/ ٧٦٢).

(٣) «الجَرْح والتعديل»، لابن أبي حاتم (١/ ٦٥).

مِن مُضَرَ وَبَنِي تَمِيمٍ»، فقيل: مَن هو يا رسولَ اللهِ؟ قال: «**أُوَيْسٌ القَرَنِيُّ**».

قال أبي: «هذا الحديثُ ليس هو في كتابِ أبي صالحٍ، عن اللَّيْثِ؛ نظَرْتُ في أصلِ اللَّيْثِ، وليس فيه هذا الحديثُ، ولم يذكُرْ أيضًا اللَّيْثُ في هذا الحديثِ خبَرً[(١)]، ويحتمِلُ أن يكونَ سَمِعَهُ مِن غيرِ ثقةٍ، ودلَّسه، ولم يَروِهِ غيرُ أبي صالحٍ»[(٢)].

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «حدَّثَنا أبي، قال: حدَّثَنا سُنَيدُ بنُ داودَ، قال: حدَّثَنا حَجَّاجٌ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن زيادِ بنِ سعدٍ، عن ابنِ شِهابٍ الزُّهْريِّ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زينبَ الثَّقَفيَّةِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**إِذَا شَهِدَتْ إِحْدَاكُنَّ العِشَاءَ، فَلَا تَمَسَّ طِيبًا**».

وقال أبي: «لم يَرْوِ هذا الحديثَ عن ابنِ شِهابٍ سِوى زيادِ بنِ سعدٍ، ولا روَى عن زيادِ بنِ سعدٍ غيرُ ابنِ جُرَيجٍ، ولا عن ابنِ جُرَيجٍ إلا حَجَّاجٌ، ولا عن حَجَّاجٍ إلا سُنَيدٌ، غيرَ أنَّ أبا زُرْعةَ حدَّثني بعَوْرتِهِ؛ أخبَرَني أنَّه ذكَرَ هذا الحديثَ ليحيى بنِ مَعِينٍ، فقال: رأَيْتُ هذا الحديثَ فِي كتابِ حَجَّاجٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن زيادٍ، عن بُسْرٍ؛ ليس فيه الزُّهْريُّ».

قال أبو محمَّدٍ: «وقرَأَ علينا أبو زُرْعةَ هذا الحديثَ عن سُنَيدٍ هكذا، فأملى علينا أبو زُرْعةَ، وقال: أخبَرْتُ بهذا الحديثِ يحيى بنَ مَعِينٍ، فقال: كتَبْتُهُ مِن كتابِ حَجَّاجٍ، عن ابنِ جُرَيجٍ، عن زيادِ بنِ سعدٍ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن زَيْنَبَ الثَّقَفيَّةِ، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه الزُّهْريُّ»[(٣)].

---

(١) كذا في «العلل» بحذفِ ألفِ تنوينِ النصبِ؛ على لغةِ رَبِيعة.
(٢) «العلل» (٢٥٧٩).
(٣) (٢١١).

ولم يكُونُوا يكتفونَ بكتابٍ واحدٍ؛ بل يطلُبُونَ مراجَعةَ باقي كُتُبِهِ؛ هذا إذا كان له أكثرُ مِن كتابٍ:

قال ابنُ أبي حاتمٍ: «سَمِعتُ أبي يقولُ:

سألْتُ يحيى بنَ مَعِينٍ، وقلتُ له: حدَّثَنا أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ بحديثِ إسحاقَ الأَزْرَقِ، عن شَرِيكٍ، عن بَيَانٍ، عن قَيْسٍ، عن المُغِيرةِ بنِ شُعْبةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه قال: «**أَبْرِدُوا بالظُّهْرِ**»، وذكَرْتُهُ للحسَنِ بنِ شاذانَ الواسِطيِّ، فحدَّثَنا به، وحدَّثَنا أيضًا عن إسحاقَ، عن شَرِيكٍ، عن عُمارةَ بنِ القَعْقاعِ، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ بمِثْلِه؟

قال يحيى: «ليس له أصلٌ؛ إنَّما نظَرْتُ في كتابِ إسحاقَ؛ فليس فيه هذا».

قلتُ لأبي: «فما قولُكَ في حديثِ عُمارةَ بنِ القَعْقاعِ، عن أبي زُرْعةَ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النبيِّ ﷺ، الذي أنكَرَهُ يحيى؟

قال: هو عندي صحيحٌ، وحدَّثَنا أحمدُ بنُ حنبلٍ بالحديثَيْنِ جميعًا عن إسحاقَ الأزرَق.

قلتُ لأبي: فما بالُ يحيى نظَرَ في كتابِ إسحاقَ، فلم يَجِدْهُ؟

قال: كيف؟! نظَرَ في كتبِهِ كلِّه؟! إنَّما نظَرَ في بعضٍ، وربَّما كان في موضِعٍ آخَرَ»[١].

وفي بعضِ الأحيانِ: لا يَجزِمونَ بخطإِ الراوي إذا لم يَجِدُوا الحديثَ في كتابِ المَرْوِيِّ عنه؛ لأنَّه قد يكونُ في محفوظِهِ؛ شريطةَ أن يكونَ مِن الحُفَّاظِ، مع أنَّ الأصلَ خلافُ ذلك؛ وهو: الحُكْمُ بالخطإِ؛ إذا لم يُوجَدْ في الكتاب:

(١) «العلل» (٣٧٨).

قال ابنُ أبي حاتم: «سأَلْتُ أبي عن حديثٍ روَاهُ زَيْدُ بنُ يحيى بنِ عُبَيدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ بنِ زَبْرٍ، قال: حدَّثَنا القاسمُ مَوْلَى يَزِيدَ، قال: حدَّثَنا أبو أُمَامةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ خرَجَ على شيوخٍ مِن الأنصارِ بيضٍ لِحَاهُم، فقال: «**يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، حَمِّرُوا وَصَفِّرُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ**»، قُلْنا: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أهلَ الكتابِ يَتخفَّفونَ ولا ينتعِلونَ، فقال النبيُّ ﷺ: «**فَتَخَفَّفُوا وَانْتَعِلُوا، وَخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ**»، قُلْنا: يا رسولَ اللهِ، إنَّ أهلَ الكتابِ يقُصُّونَ عَثَانِينَهم، ويوفِّرُونَ سِبالَهم، فقال النبيُّ ﷺ: «**وَفِّرُوا العَثَانِينَ، وَقُصُّوا السِّبَالَ، وَخَالِفُوا أَهْلَ الكِتَابِ**».

قال أبي: «سأَلْتُ شُعَيبَ بنَ شُعَيبٍ ـ وكان خَتَنَ زيدِ بنِ يحيى على ابنتِهِ ـ فسأَلْتُهُ أن يُخرِجَ إليَّ كتابَ عبدِ اللهِ بنِ العلاءِ، فأخرَجَ إليَّ الكتابَ، فطلَبْتُ هذا الحديثَ، وحديثًا آخَرَ عن أبي عُبَيدِ اللهِ مسلِمِ بنِ مِشْكَم، عن أبي ثَعْلَبَةَ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنَّه سأَله عن الإثمِ والبِرِّ، فلم أَجِدْ لهما أصلًا في كتابِهِ، وليس هما بمنكَرَيْنِ، يحتمِلُ»[1].

وهذا يدُلُّ أنَّه ليست الأحاديثُ محفوظةً وحَسْبُ؛ بل حتى النُّسَخُ الفرديَّةُ مِن رواةٍ ليس لهم الشُّهْرةُ الكبيرةُ، وقد تَبقَى قرونًا متطاوِلةً؛ فهناك نُسَخٌ كثيرةٌ مِن كُتُبِ السُّنَّةِ ـ كـ«صحيحَيِ البخاريِّ ومسلِمٍ» ـ عليها خطوطُ كبارِ الحُفَّاظِ، ويَتداوَلُها أهلُ العلمِ طبَقةً بعد طبَقةٍ؛ ومِن ذلك: قولُ المِزِّيِّ: «قرَأْتُ أنا بخَطِّ النَّسَائيِّ»[2].

ويَرجِعُ إليها مَن يَرجِعُ مِن النُّقَّادِ؛ فيَتبيَّنُ لهم في رجوعِهم إلى هذه الكُتُبِ أشياءُ لم تَتبيَّنْ عند النظَرِ في الإسنادِ قبل الرجوعِ إليها؛ وكلُّ هذا مِن حِفْظِ اللهِ لدِينِه:

ولذا قال القاضي عِياضٌ: «الذي ذهَبَ إليه أهلُ التحقيقِ مِن مشايخِ

(١) «العلل» (٢٢٠٨).

(٢) «تُحْفة الأشراف» (٢٦٦٥).

الحديثِ، وأئمَّةِ الأصوليِّينَ والنُّظَّارِ: أنَّه لا يَجِبُ أن يحدِّثَ المحدِّثُ إلا ما حَفِظَهُ في قلبِهِ، أو قيَّدَهُ في كتابِهِ، وصانه في خِزانتِهِ؛ فيكونُ صَوْنُهُ فيه كصَوْنِهِ في قلبِهِ؛ حتى لا يدخُلَهُ رَيْبٌ ولا شكٌّ في أنَّه كما سَمِعَهُ، وكذلك يأتي لو سَمِعَ كتابًا وغاب عنه، ثم وجَدَهُ أو أعارَهُ ورجَعَ إليه، وحقَّق أنَّه بخَطِّهِ أو الكتابُ الذي سَمِعَ فيه بنفسِهِ، ولم يَرْتَبْ في حَرْفٍ منه، ولا في ضَبْطِ كلمةٍ، ولا وجَدَ فيه تغييرًا؛ فمتى كان بخلافِ هذا، أو دخَلَهُ رَيْبٌ أو شَكٌّ: لم يجُزْ له الحديثُ بذلك؛ إذِ الكلُّ مُجمِعونَ على أنَّه لا يحدِّثُ إلا بما حقَّق، وإذا ارتاب في شيءٍ، فقد حدَّث بما لم يحقِّقْ أنَّه مِن قولِ النبيِّ ﷺ، ويُخشَى أن يكونَ مغيَّرًا؛ فيدخُلَ في وعيدِ مَن حدَّث عنه بالكذِبِ، وصار حديثُهُ بالظنِّ، والظنُّ أكذَبُ الحديث.

وقد هاب السَّلَفُ الصالحُ مِن الصحابةِ ـ رِضْوانُ اللهِ عليهِمُ ـ الحديثَ بما سَمِعوهُ مِن فَلْقِ فيه[1]، وحَفِظوهُ عنه؛ مَخَافةَ تجويزِ النِّسْيانِ والوهَمِ والغلَطِ على حِفْظِهم، ولا تأثيرَ في الشرعِ للتجويزاتِ؛ فكيف بما لا يُحقَّقُ ويُبنَى على الظنِّ وسلامةِ الظاهرِ؟! ولهذا قال مالكٌ رَحِمَهُ اللهُ فيمَن يحدِّثُ مِن الكُتُبِ، ولا يَحفَظُ حديثَهُ: «لا يُؤخَذُ عنه؛ أخافُ أن يُزادَ في كُتُبِهِ بالليلِ».

وقد قال بمثلِ هذا جماعةٌ مِن أئمَّةِ الحديثِ، وشدَّدوا في الأخذ:

حدَّثَنا أبو الطاهرِ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ سِلَفةَ الحافظُ مكاتَبةً، أخبَرَنا المبارَكُ بنُ عبدِ الجبَّارِ، أخبَرَنا أبو الحسَنِ الفاليُّ، أخبَرَنا القاضي ابنُ خَرْبانَ، أخبَرَنا القاضي ابنُ خلَّادٍ، أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ الغَزَّاءُ، أخبَرَنا يوسُفُ بن مسلَّمٍ، أخبَرَنا خلَفُ بنُ تَمِيمٍ، قال:

(١) الفَلْقُ، بفتحِ الفاءِ، وسكونِ اللامِ: الشقُّ. انظر: «مطالع الأنوار»، لابن قُرْقُولٍ (٥/ ٢٤٥)، و«النهاية»، لابن الأثير (٣/ ٤٧١).

«كتَبْتُ عن سُفْيانَ عشَرةَ آلافِ حديثٍ أو نحوَها، فكنتُ أستفهِمُ جليسي، فقلتُ لزائدةَ: يا أبا الصَّلْتِ، إنِّي كتَبْتُ عن سُفْيانَ عشَرةَ آلافِ حديثٍ أو نحوَها، فقال لي: لا تحدِّثْ إلا بما تَحفَظُ بقلبِك، وتَسمَعُ بأُذُنِك، قال: فألقَيْتُها».

قال: «وحدَّثَنا أبو حَفْصٍ الواسطيُّ، أخبَرَنا عبَّاسٌ الدُّوريُّ، قال قُرَادٌ: سَمِعتُ شُعْبةَ يقولُ: «إذا سَمِعتَ مِن المحدِّثِ، ولم تَرَ وجهَهُ، فلا تَرْوِ عنه».

وذكَرَ عن سفيانَ الثَّوْريِّ في الجماعةِ يَسمَعونَ، والكتابُ عند بعضِهم، وهو عندهم ثقةٌ، هل يصدِّقونَهُ؟ قال: لا؛ إنَّما هي بمنزلةِ الشهادة...

وحكى أبو عبدِ اللهِ المَحامِليُّ، عن أبي حَنِيفةَ، وبعضِ الشافعيَّةِ؛ فيمَن وجَدَ سماعَهُ في كتابٍ، ولم يذكُرْ أنَّه سَمِعَهُ: أنَّه لا يجوزُ له روايتُهُ حتى يَتذكَّرَ سماعَهُ؛ وهو قولُ الجُوَينيِّ.

وحكى المَحامِليُّ، عن أكثرِ الشافعيَّةِ، ومحمَّدِ بنِ الحسَنِ، وأبي يوسُفَ: جوازَ ذلك، وحكاه أبو المَعَالي؛ وهو الذي اختارَ هو.

والخلافُ فيه مبنيٌّ على الخلافِ في شهادةِ الإنسانِ على خَطِّهِ بالشهادةِ؛ إذا لم يذكُرْها، وإن كان أولئكَ لا يقولُونَ بجوازِها في الشهادةِ، وأجازُوها هنا:

قالوا: «لأنَّ الشهادةَ مبنيَّةٌ على التغليظِ والتشديدِ، والخبَرُ مبنيٌّ على حُسْنِ الظاهرِ والمسامَحةِ، وأنَّه لا يُشترَطُ فيه ما يُشترَطُ في الشهادة».

قالوا: «مع اعتمادِ السلَفِ الصالحِ على كُتُبِ النبيِّ ﷺ، والرجوعِ إلى الخطِّ».

وهذا غيرُ مسلَّمٍ لهم؛ لِما قدَّمْناه.

وكذلك: اختلَفوا: إذا حقَّق السماعَ مِن ثقةٍ، ونَسِيَ ممَّن سَمِعَهُ:

فحُكِيَ عن بعضِ الأصوليِّينَ: جوازُ روايتِهِ؛ وأومأَ إليه الشافعيُّ.

وأنكَرَهُ المحقِّقون؛ إذْ لا يَصِحُّ له تسميةُ مَن سَمِعَهُ منه إلا على الإرسالِ، ولعلَّه مرادُ مَن أجازه»(١).

هذا فيما يَتعلَّقُ بصحَّةِ الخبَرِ، والشروطِ التي يجبُ أن تَتوفَّرَ حتى يُقبَلَ.

ثم تأتي بعد ذلك مرحلةٌ أخرى، ولها علاقةٌ وثيقةٌ بما تقدَّم؛ أَلَا وهي: صيانةُ الخبَرِ عن التصحيفِ والتحريفِ، والتغييرِ والتبديلِ؛ وذلك بضَبْطِ ألفاظِهِ، وإعجامِ حروفِهِ، وخاصَّةً الألفاظَ الغريبةَ، وبيانَ معانيها:

قال القاضي عِياضٌ: «حدَّثَنا القاضي أبو عبدِ اللهِ بنُ عيسى، والفقيهُ أبو الوليدِ هشامُ بنُ أحمدَ؛ بقراءتي عليه؛ قالا: حدَّثَنا الشيخُ أبو عليٍّ الحافظُ، قال: أخبَرَنا أبو عُمَرَ الحافظُ، حدَّثَنا ابنُ عبدِ المؤمنِ، أخبَرَنا ابنُ داسَةَ، أخبَرَنا أبو داودَ، أخبَرَنا مسدَّدٌ، وأبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ؛ قالا: أخبَرَنا يحيى بنُ عُبَيدِ اللهِ بنِ الأخنَسِ، عن الوليدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي مُغِيثٍ، عن يوسُفَ بنِ ماهَكَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، قال:

«كنتُ أكتُبُ كلَّ شيءٍ أَسمَعُهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ أُرِيدُ حِفْظَهُ... وذكَرَ الحديثَ، وأنَّه ذكَرَ ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال له: «**اكْتُبْ**»:

حدَّثَنا القاضي أبو عليٍّ الصَّدَفيُّ، أخبَرَنا أبو الفضلِ الأَصبَهانيُّ، أخبَرَنا أبو نُعَيمٍ الحافظُ، أخبَرَنا عليُّ بنُ هارُونَ، أخبَرَنا موسى بنُ هارُونَ، أخبَرَنا سعيدُ بنُ عبدِ الجبَّارِ، أخبَرَنا عبدُ اللهِ بنُ المثنَّى، حدَّثني ثُمَامةُ عمِّي؛ أنَّ أنَسَ بنَ مالكٍ قال لبَنِيهِ: «**قَيِّدُوا العِلْمَ بِالكِتَابِ**».

(١) «الإلماع» (ص١٣٥ ـ ١٤٠).

قال موسى: «اتَّفَقَ الأنصاريُّ، ومسلِمُ بنُ إبراهيمَ، وسعيدٌ؛ على هذا في قولِ أنَسٍ، ورفَعَهُ عبدُ الحميدِ، ولا يَصِحُّ رَفْعُه».

وقد رُوِيَ كتابةُ العلمِ عن النبيِّ ﷺ في أحاديثَ كثيرةٍ.

ورُوِيَ إجازةُ ذلك، وفِعْلُهُ عن عُمَرَ، وعليٍّ، وأنَسٍ، وجابرٍ، وابنِ عبَّاسٍ، وعبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، والحسَنِ، وعطاءٍ، وقتادةَ، وعُمَرَ بنِ عبدِ العزيزِ، وسعيدِ بنِ جُبَيرٍ؛ في أمثالِهم، ومَن بعدَ هؤلاءِ ممَّن لا يُعَدُّ كثرةً.

ووقَعَ عليه بعد هذا الاتِّفاقُ والإجماعُ مِن جميعِ مشايخِ العلمِ، وأئمَّتِهِ، وناقِلِيه.

وكان فيه في الصَّدْرِ الأوَّلِ خلافٌ؛ لأحاديثَ ورَدَتْ في ذلك:

أخبَرَنا الشيخُ الحافظُ أبو عليٍّ الحُسَينُ بنُ محمَّدٍ الجَيَّانيُّ، فيما أَذِنَ لي فيه، وقرأْتُهُ على الفقيهِ أبي الوليدِ، عنه، قال: أخبَرَنا ابنُ عبدِ البَرِّ، أخبَرَنا ابنُ عبدِ المؤمِنِ، أخبَرَنا ابنُ داسَةَ، أخبَرَنا أبو داودَ، أخبَرَنا نصرُ بنُ عليٍّ، أخبَرَني أبو أحمدَ، أخبَرَنا كَثِيرُ بنُ زَيْدٍ، عن المطَّلِبِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ حَنْطَبٍ، قال: «دخَلَ زَيْدُ بنُ ثابتٍ على معاوِيةَ، فسأَله عن حديثٍ، فأمَرَ إنسانًا بكَتْبِهِ، فقال له زيدٌ: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ أمَرَنا ألَّا نكتُبَ شيئًا مِن حديثِهِ، فمحَاهُ».

حدَّثَنا القاضي الشهيدُ أبو عليٍّ بقراءتي عليه، قال: أخبَرَنا أبو الحُسَينِ، وأبو الفضلِ بنُ خَيْرُونَ، حدَّثَنا أبو يَعلَى ابنُ زَوْجِ الحُرَّةِ، أخبَرَنا أبو عليٍّ السِّنْجيُّ، أخبَرَنا أبو العبَّاسِ المَرْوَزيُّ، أخبَرَنا أبو عيسى التِّرمِذيُّ، أخبَرَنا سُفْيانُ بنُ وَكِيعٍ، أخبَرَنا سُفْيانُ بنُ عُيَينةَ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ زَيْدِ بنِ أسلَمَ، عن أبيه، عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، عن أبي

سعيدٍ ـ هو الخُدْريُّ ـ قال: «استأذَنَّا النبيَّ ﷺ في الكتابةِ، فلم يأذَنْ لنا».

ورُوِيَ كَراهةُ ذلك عن أبي مُوسى، وابنِ عُمَرَ، وأبي سعيدٍ الخُدْريِّ، وجماعةٍ بعدهم؛ لذلك ومخافةِ الاتِّكالِ على الكتابِ، وتَرْكِ الحِفْظِ، ولئلَّا يُكتَبَ شيءٌ مع القرآن.

ومنهم: مَن كان يكتُبُ، فإذا حَفِظَ، مَحَا.

والحالُ ـ اليومَ ـ داعيةٌ للكتابةِ؛ لانتشارِ الطُّرُقِ، وطُولِ الأسانيدِ، وقِلَّةِ الحِفْظِ، وكَلالِ الأفهام.

وأمَّا النَّقْطُ والشَّكْلُ: فهو متعيِّنٌ فيما يُشكِلُ ويشتبِهُ:

حدَّثَنا أبو عليٍّ الغَسَّانيُّ الحافظُ المعروفُ بالجَيَّانيِّ كتابةً، والفقيهُ أبو عِمْرانَ بنُ أبي تَلِيدٍ، والخطيبُ أبو القاسمِ خلَفُ بنُ إبراهيمَ المقرِئُ، والفقيهُ أبو محمَّدِ بنُ عتَّابٍ، وغيرُهم، مِن كتابةٍ وإجازةٍ؛ قالوا: أخبَرَنا أبو عُمَرَ بنُ عبدِ البَرِّ الحافظُ، قال: أخبَرَنا خلَفُ بنُ أبي جَعفَرٍ، أخبَرَنا أبو عُمَرَ بنُ حَزْمٍ، أخبَرَنا أحمدُ بنُ خالدٍ، أخبَرَنا مَرْوانُ بنُ عبدِ الملِكِ، أخبَرَنا أبو الطاهرِ، أخبَرَنا بِشْرُ بنُ بكرٍ، عن الأَوْزاعيِّ، قال: سَمِعتُ ثابتَ بنَ مَعبَدٍ يقولُ: «**نُورُ الكِتابِ العَجْمُ**»، وقد رُوِيَ مِن قولِ الأَوْزاعيِّ.

وقال بعضُهم: «**إنَّما يُشكَلْ، ما يُشكِلْ**».

وأمَّا النَّقْطُ، فلا بدَّ منه.

وقال آخَرونَ: «**يجبُ شَكْلُ ما أشكَلْ، وما لا يُشكِلْ**»؛ **وهذا هو الصوابُ**؛ لا سيَّما للمبتدِئِ وغيرِ المتبحِّرِ في العلمِ؛ فإنَّه لا يَمِيزُ ما أشكَلَ ممَّا لا يُشكِلُ، ولا صوابَ وجهِ الإعرابِ للكلمةِ مِن خطَئِه.

وقد يقَعُ النِّزاعُ بين الرواةِ فيها؛ فإذا جاء عند الخلافِ، وسُئِلَ: «كيف ضَبْطُهُ في هذا الحرفِ وقد أهمَلَهُ؟!»، بَقِيَ متحيِّرًا.

وقد وقَعَ الخلافُ بين العلماءِ بسببِ اختلافِهم في الإعراب:

كاختلافِهم في قولِهِ ﷺ: «**ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ**»:

فالحنَفيَّةُ: ترجِّحُ فَتْحَ «ذَكَاةٍ» الثانيةِ على مَذهَبِها: في أنَّه يُذكَّى مِثْلَ ذكاةِ أُمِّه.

وغيرُهم مِن المالكيَّةِ والشافعيَّةِ: ترجِّحُ الرَّفْعَ؛ لإسقاطِهم ذكاتَهُ...

وكذلك قولُهُ في الحديثِ: «**هُوَ لَكَ عَبْدُ بنُ زَمْعَةَ**»:

روايةُ الجماعةِ: رفعُ «عَبْدٍ» على النداءِ، وإتباعُ «ابنٍ» له على الوجهَيْنِ في نعتِ المنادَى المفرَدِ؛ مِن الضمِّ والفتح.

والحنَفيَّةُ: ترجِّحُ تنوينَ «عبدٍ» على الابتداءِ؛ أي: هو الولَدُ لك عَبْدٌ، وتَنصِبُ «ابنَ زَمْعةَ» على النداءِ المضاف.

في كثيرٍ ممَّا لا يُحصَى مِن هذا؛ فإذا أهمَلَهُ السامعُ إذْ لم ينتبِهْ لوضعِ الخلافِ فيه، فإذا نُوزِعَ في إعرابِهِ وضبطِهِ، ورجَعَ إلى كتابِهِ، فوجَدَهُ مهمَلًا ـ: بَقِيَ متحيِّرًا، أو جسَرَ على الضبطِ بغيرِ بصيرةٍ ويقين:

حدَّثَنا أبو الحُسَينِ سِراجُ بنُ عبدِ المَلِكِ بنِ سِرَاجٍ اللُّغَويُّ الحافظُ، قراءةً عليه، مِن شيخِنا الأستاذِ أبي الحسَنِ عليِّ بنِ أحمدَ المُقْرِئِ، وأنا أَسمَعُ، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثني أبو عمرٍو السَّفَاقُسيُّ، أخبَرَنا أبو عبدِ اللهِ الفَسَويُّ، أخبَرَنا أبو سُلَيمانَ الخطَّابيُّ، وذكَرَ قولَهُ ﷺ: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَوَعَاهَا...**»؛ الحديثَ، فقال: كيف يؤدِّيها كما سَمِعَها مَن لم يُتقِنْ حِفْظَها، ولم يُحسِنْ وَعْيَها؟! وكيف يبلِّغُها مَن هو أفقَهُ منه

وهو لم يَملِكْ حَمْلَها؟! فهو مغتصِبٌ الفِقْهَ حقَّه، قاطعٌ لطريقِ العلمِ على مَن بَعْدَه:

أخبَرَنا أبو الحسَنِ عليُّ بنُ مشرَّفِ بنِ مسلَّمٍ الأَنْماطيُّ، مِن كتابِهِ إليَّ، وسَمِعتُهُ على الحافظِ أبي عَلِيٍّ، عنه، قال: أخبَرَنا أبو زكريَّا البخاريُّ، أخبَرَنا أبو محمَّدٍ عبدُ الغَنِيِّ بنُ سعيدٍ الحافظُ، أخبَرَنا أبو عِمْرانَ مُوسى بنُ عِيسى الحَنَفيُّ، قال: سَمِعتُ أبا إسحاقَ النَّجِيرَميَّ إبراهيمَ بنَ عبدِ اللهِ يقولُ: «**أَوْلَى الأشياءِ بالضبطِ أسماءُ الناسْ؛ لأنَّه لا يدخُلُهُ القياسْ، ولا قَبْلَهُ شيءٌ يدُلُّ علَيْهْ، ولا بَعْدَهُ شيءٌ يدُلُّ علَيْهْ**».

وأخبَرَنا الشيخُ أبو عليٍّ الجَيَّانيُّ الحافظُ، وأبو عِمْرانَ مُوسى بنُ أبي تَلِيدٍ الفقيهُ، وغيرُ واحدٍ إجازةً وكتابةً، قالوا: أخبَرَنا أبو عُمَرَ الحافظُ، أخبَرَنا خلَفُ بنُ قاسمٍ الحافظُ، أخبَرَنا أبو الميمونِ بنُ راشدٍ الدِّمَشْقيُّ، أخبَرَنا أبو زُرْعةَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ عمرٍو الدِّمَشْقيُّ، قال: سَمِعتُ عفَّانَ بنَ مسلِمٍ يقولُ: سَمِعتُ حمَّادَ بنَ سلَمةَ يقولُ لأصحابِ الحديثِ: «**وَيْحَكم! غَيِّرُوا**»؛ يعني: قَيِّدوا واضبِطوا.

قال أبو زُرْعةَ: ورأَيْتُ عفَّانَ بنَ مسلِمٍ يحُضُّ أصحابَ الحديثِ على الضبطِ والتقييدِ إذا أخَذوا عنه.

قال أبو عليٍّ الحافظُ: رُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ إدريسَ الكُوفيِّ، قال: لمَّا حدَّثني شُعْبةُ بحديثِ أبي الحَوْراءِ السَّعْديِّ، عن الحسَنِ بنِ عليٍّ، كتَبْتُ أسفَلَهُ: «**حور عين**»؛ لئلَّا أغلَطَ؛ يَعني: فيَقرَأَهُ أبا الجَوْزاءِ؛ لشَبَهِهِ به في الخطِّ.

وأبو الحَوْراءِ ـ بالحاءِ والراءِ ـ: هو رَبِيعةُ بنُ شَيْبانَ.

وأمَّا أبو الجَوْزاءِ ـ بالجيمِ والزاي ـ: فهو أوسُ بنُ عبدِ اللهِ الرَّبَعيُّ، عن ابنِ عبَّاسٍ.

وأبو الجَوْزاءِ مثلُهُ أيضًا: أحمدُ بنُ عثمانَ النَّوْفَليُّ، مِن شيوخِ مسلِمٍ، والنَّسَائيِّ.

وهكذا جرى رَسْمُ المشايخِ وأهلِ الضبطِ في هذه الحروفِ المُشكِلة.

والكلِماتُ المشتبِهةُ إذا ضُبِطتْ وصُحِّحتْ في الكتابِ: أن يُرسَمَ ذلك الحرفُ المشكِلُ مفرَدًا في حاشيةِ الكتابِ قُبَالةَ الحرفِ بإهمالِهِ، أو نَقْطِهِ، أو ضَبْطِهِ؛ ليستبينَ أمرُه، ويرتفِعَ الإشكالُ عنه؛ ممَّا لعلَّه يُوهِمُهُ ما يقابِلُهُ مِن الأسطارِ فوقه أو تحته مِن نَقْطِ غيرِهِ، أو شَكْلِهِ، لا سيَّما مع دقَّةِ الكتابِ، وضِيقِ الأسطارِ، فيرتفِعُ بإفرادِهِ الإشكالُ.

وكما نأمُرُهُ بنَقْطِ ما يُنقَطُ للبيانِ، كذلك نأمُرُهُ بتبيينِ المهمَلِ؛ بجَعْلِ علامةِ الإهمالِ تحته، فيَجعَلُ تحت الحاءِ حاءً صغيرةً، وكذلك تحت العينِ عَيْنًا صغيرةً، وكذلك الصادُ والطاءُ، والدالُ والراءُ؛ وهو عمَلُ بعضِ أهلِ المشرِقِ والأندلُس.

ومنهم: مَن يقتصِرُ على مثالِ النَّبْرةِ تحت الحروفِ المهمَلة.

ومنهم: مَن يَقلِبُ النَّقْطَ في المهمَلاتِ؛ فيَجعَلُهُ أسفَلُ؛ علامةً لإهمالِه.

ومِن أهلِ المَشرِقِ: مَن يُعلِمُ على الحروفِ المهمَلةِ بخطٍّ صغيرٍ فوقه، شِبْهِ نصفِ النَّبْرة.

وقال محمَّدُ بنُ عبدِ الملِكِ الزيَّاتُ في صفةِ دَفْتَرٍ ـ فيما ذكَرَهُ لنا بعضُ شيوخِنا:

وَأَرَى وُشُومًا فِي كِتَابِكَ لَمْ تَدَعْ شَكًّا لِمُرْتَابٍ وَلَا لِمُفَكِّرِ
نُقَطٌ وَأَشْكَالٌ تَلُوحُ كَأَنَّهَا تَلُوحُ بَيْنَ الأَسْطُرِ[1]

وأمَّا مقابَلةُ النُّسْخةِ بأصلِ السماعِ، ومعارَضتُها به: فمتعيِّنةٌ لا بدَّ منها.

ولا يَحِلُّ للمسلِمِ التقيِّ الروايةُ ممَّا لم يُقابَلْ بأصلِ شيخِهِ، أو نسخةٍ تحقَّق ووَثِقَ بمقابَلتِها بالأصلِ، وتكونُ مقابَلتُهُ لذلك مع الثقةِ المأمونِ على ما ينظُرُ فيه، فإذا جاء حَرْفٌ مُشكِلٌ، نظَرَ معه حتى يحقِّقَ ذلك.

وهذا كلُّهُ على طريقِ مَن سامَحَ في السماعِ، وعلى مَن يُجِيزُ إمساكَ أصلِ الشيخِ عليه عند السماعِ؛ إذْ لا فَرْقَ بين إمساكِهِ عند السماعِ، أو عند النقلِ؛ لأنَّه تقليدٌ لهذا الثقةِ لِما في كتابِ الشيخ.

وأمَّا على مَذهَبِ مَن منَعَ ذلك مِن أهلِ التحقيقِ: فلا يَصِحُّ مقابَلتُهُ مع أحدٍ غيرِ نفسِهِ، ولا يقلِّدُ سِواه، ولا يكونُ بينه وبين كتابِ الشيخِ واسطةٌ؛ كما لا يَصِحُّ ذلك عنده في السماعِ، فَلْيقابِلْ نسختَهُ مِن الأصلِ بنفسِهِ حَرْفًا حَرْفًا؛ حتى يكونَ على ثقةٍ ويقينٍ مِن معارَضتِها به، ومطابَقتِها له.

ولا ينخدِعْ في الاعتمادِ على نَسْخِ الثقةِ العارفِ دون مقابَلةٍ، نَعَمْ؛ ولا على نَسْخِ نفسِهِ بيدِهِ ما لم يقابِلْ ويصحِّحْ؛ فإنَّ الفِكْرَ يَذهَبُ، والقلبَ يسهو، والنظَرَ يَزِيغُ، والقلَمَ يَطغَى:

أخبَرَنا أبو عِمْرانَ بنُ أبي تَلِيدٍ، وأبو محمَّدِ بنُ عتَّابٍ، وغيرُهُ[2]؛

(١) «المحدث الفاصل» (ص٥٣٩).
(٢) كذا في الأصل، والجادَّةُ: «وغيرُهما».

قالوا: أخبَرَنا يوسُفُ بنُ عبدِ اللهِ، قال: أخبَرَنا عبدُ الوارِثِ، أخبَرَنا قاسمٌ، أخبَرَنا أحمدُ بنُ زُهَيرٍ، أخبَرَنا الحَوْطيُّ، أخبَرَنا بَقِيَّةُ، عن الأَوْزاعيِّ، قال: «**مثَلُ الذي يكتُبُ ولا يعارِضُ مثَلُ الذي يدخُلُ الخَلَاءَ ولا يستنجِي**»، ورُوِيَ مِثْلُهُ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ»[1].



(١) «الإلماع» (ص١٤٦ ـ ١٦١).



فصلٌ

بيان ما يشهد لصحة الأحاديث وثبوتها

أوَّلًا: القرآنُ العظيمُ؛ وذلك مِن وجهَيْن:

أ ـ أنَّ السُّنَّةَ بيانٌ للقرآنِ؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، ولا يُمكِنُ أن يكونَ ما هو للقرآنِ بيانٌ إلا حقًّا وثابتًا؛ يدُلُّ على ذلك: أنَّه قلَّما تنفرِدُ السُّنَّةُ بحُكْمٍ ليس له في القرآنِ أصلٌ؛ كما قال مسروقٌ: «**ما نَسألُ أصحابَ محمَّدٍ عن شيءٍ إلا عِلْمُهُ في القرآنِ، إلا أنَّ عِلْمَنا يقصُرُ عنه**»[1].

ب ـ الأمرُ باتِّباعِ الرسولِ ﷺ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر: ٧].

والأمرُ بالردِّ إلى كتابِ اللهِ وسُنَّتِهِ عند التنازُعِ؛ كما في قولِهِ تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ وبذلك فسَّره مجاهِدٌ، وميمونُ بنُ مِهْرانَ، وقتادةُ، وغيرُهم[2].

قال ابنُ حَزْمٍ: «**لمَّا بيَّنَّا**: أنَّ القرآنَ هو الأصلُ المرجوعُ إليه في الشرائعِ، نظَرْنا فيه، فوجَدْنا فيه إيجابَ طاعةِ ما أمَرَنا به رسولُ اللهِ ﷺ، ووجَدْناهُ ﷻ يقولُ فيه واصفًا لرسولِهِ ﷺ: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٣، ٤].

(١) «العِلْم»، لأبي خَيْثَمة (٥٠).

(٢) انظر: «تفسير الطبَري» (٨/ ٥٠٥).

فصَحَّ لنا بذلك: أنَّ الوَحْيَ ينقسِمُ مِن اللهِ ﷻ إلى رسولِهِ ﷺ على قسمَيْن:

أحدُهما: وَحْيٌ مَتْلُوٌّ، مؤلَّفٌ تأليفًا، معجِزُ النظامِ؛ وهو القرآنُ.

والثاني: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ منقولٌ، غيرُ مؤلَّفٍ، ولا معجِزِ النظامِ، ولا مَتْلُوٍّ؛ لكنَّه مقروءٌ؛ وهو الخَبَرُ الواردُ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وهو المبيِّنُ عن اللهِ ﷻ مرادَهُ مِنَّا؛ قال اللهُ تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ووجَدْناهُ تعالى قد أوجَبَ طاعةَ هذا الثاني، كما أوجَبَ طاعةَ القسمِ الأوَّلِ، الذي هو القرآنُ؛ ولا فَرْقَ؛ فقال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

فكانت الأخبارُ التي ذكَرْنا أحدَ الأصولِ الثلاثةِ التي أُلزِمْنا طاعتَها في الآيةِ الجامعةِ لجميعِ الشرائعِ، أوَّلِها عن آخِرِها؛ وهي قولُهُ تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فهذا أصلٌ؛ وهو القرآنُ.

ثم قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ فهذا ثانٍ؛ وهو الخبَرُ عن رسولِ اللهِ ﷺ، ثم قال تعالى: ﴿وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾؛ فهذا ثالثٌ، وهو الإجماعُ المنقولُ إلى رسولِ اللهِ ﷺ حُكْمُهُ»[1].

وقال: «ولو أنَّ امرًا قال: «لا نأخُذُ إلا ما وجَدْنا في القرآنِ»، لكان كافرًا بإجماعِ الأمَّةِ، ولكان لا يَلزَمُهُ إلا ركعةٌ ما بين دُلُوكِ الشمسِ إلى غَسَقِ الليلِ، وأخرى عند الفَجْرِ؛ لأنَّ ذلك هو أقَلُّ ما يقَعُ عليه اسمُ صلاةٍ، ولا حَدَّ للأكثَرِ في ذلك، وقائلُ هذا كافرٌ مشرِكٌ، حلالُ الدَّمِ والمالِ»[2].

(١) «الإحكامْ، في أصول الأحكامْ»، لابن حَزْم (١/ ٩٧).
(٢) «الإحكام» (٢/ ٨٠).

الثاني: دَلَالةُ الكُتُبِ السماويَّةِ السابقةِ؛ وذلك أنَّ كثيرًا مِن القِصَصِ والأخبارِ التي جاء بها شَرْعُنا موجودةٌ في التوراةِ؛ ولذا تجِدُ كثيرًا مِن المفسِّرِينَ ينقُلونَ منها شيئًا مِن الأخبارِ الموافِقةِ لكتابِ اللهِ، وسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣].

ومِن الأمثلةِ على ذلك: ما في البخاريِّ، عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، قال: «لَقِيتُ عبدَ اللهِ بنَ عمرِو بنِ العاصِ ﵄، قلتُ: أَخبِرْني عن صِفَةِ رسولِ اللهِ ﷺ في التَّوْراةِ؟ قال: «أَجَلْ، واللهِ، إنَّه لموصوفٌ في التوراةِ ببعضِ صِفَتِهِ في القرآنِ: يا أيُّها النبيُّ، إنَّا أرسَلْناكَ شاهدًا ومبشِّرًا ونذيرًا، وحِرْزًا للأمِّيِّينَ، أنتَ عبدي ورسولي، سمَّيْتُكَ المتوكِّلَ، ليس بفَظٍّ ولا غليظٍ، ولا سَخَّابٍ في الأسواقِ، ولا يَدفَعُ بالسيِّئةِ السيِّئةَ، ولكنْ يعفو ويَغفِرُ، ولن يَقبِضَهُ اللهُ حتى يُقِيمَ به المِلَّةَ العَوْجاءَ؛ بأن يقولوا: «لا إلٰهَ إلا اللهُ»، ويَفتَحَ بها أعيُنًا عُمْيًا، وآذانًا صُمًّا، وقلوبًا غُلْفًا».

وما في التَّوْراةِ: «قال اللهُ: نَعمَلُ الإنسانَ على صُورتِنا كشَبَهِنا، فيَتسلَّطونَ على سَمَكِ البحرِ، وعلى طَيْرِ السماءِ، وعلى البهائمِ، وعلى كلِّ الأرضِ، وعلى جميعِ الدَّبَّاباتِ التي تَدِبُّ على الأرضِ؛ فخلَقَ اللهُ الإنسانَ على صُورتِهِ؛ على صُورةِ اللهِ خلَقَهُ، ذَكَرًا وأنثى خلَقَهم»(١).

قلتُ: في «الصحيحَيْنِ»: «**إِنَّ اللهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ**».

والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ؛ لذا فإنَّ ابنُ كَثِيرٍ عندما لم يقِفْ على قصَّةِ

(١) «سِفْر التكوين» (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

المائدةِ في كُتُبِهم، قال: «ذكَرَ بعضُ الأئمَّةِ: أنَّ قصَّةَ المائدةِ ليست مذكورةً في الإنجيلِ، ولا يَعرِفُها النصارى إلا مِن المسلِمينَ، فاللهُ أعلَمُ»(١).

ثالثًا: عمَلُ الصحابةِ، ومَن أتى بعدهم جيلًا بعد جيلٍ؛ فشرائعُ الإسلامِ وأصولُ الدِّينِ كما أنَّها متواتِرةٌ لفظًا، فهي متواتِرةٌ عمَلًا؛ كالنُّطْقِ بالشَّهادتَيْنِ لدخولِ الإسلامِ، وصِفَةِ الصلاة، وأركانِها، والزكاةِ وجبايتِها، والصيامِ وأحكامِهِ، وصِفَةِ الحَجِّ ومناسكِهِ؛ فلا يَخفَى أنَّ كلَّ هذا نقَلَهُ الخلَفُ عن السلَف.

وأمَّا الأشياءُ التي لم تُنقَلْ بهذه الصِّفةِ: فهي بعضُ الشرائعِ التي لا ينبني عليها تحقُّقُ إسلامٍ، أو وقوعٌ في كُفْرٍ.

قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ: «كثيرٌ مِن متونِ «الصحيحَيْنِ» متواتِرُ اللفظِ عند أهلِ العلمِ بالحديثِ، وإن لم يَعرِفْ غيرُهم أنَّه متواتِرٌ؛ ولهذا كان أكثرُ متونِ «الصحيحَيْنِ» ممَّا يَعلَمُ علماءُ الحديثِ علمًا قطعيًّا: أنَّ النبيَّ ﷺ قاله؛ تارَةً: لتواتُرِهِ عندهم، وتارَةً: لتلقِّي الأمَّةِ له بالقَبول»(٢).

وَلْيُعلَمْ: أنَّ الصحابةَ هم أكثرُ الناسِ غَيْرةً على حديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، وأعظمُهم تثبُّتًا، وأكثرُهم احتياطًا لقَبولِه:

ومِن الأمثلةِ على ذلك ما يَلِي:

١ - روَى أبو داودَ، مِن طريقِ مالكٍ، عن ابنِ شِهابٍ، عن عثمانَ بنِ إسحاقَ بنِ خَرَشةَ، عن قَبِيصةَ بنِ ذُؤَيبٍ؛ أنَّه قال: «جاءت الجَدَّةُ إلى أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ تَسأَلُهُ مِيراثَها؟ فقال: ما لكِ في كتابِ اللهِ

(١) «التفسير» (٣/ ٢٢٥)، وقد ذُكِرتْ في كُتُبِهم بنحوِها، ويُنظَرُ: كتابُ سِيرةِ إبراهامَ، لإيهاب عويص.

(٢) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤١).

تعالى شيءٌ، وما عَلِمْتُ لكِ في سُنَّةِ نبيِّ اللهِ ﷺ شيئًا؛ فارجِعي حتى أَسألَ الناسَ، فسأَلَ الناسَ، فقال المُغيرةُ بنُ شُعْبةَ: «حضَرْتُ رسولَ اللهِ ﷺ أعطاها السُّدُسَ»، فقال أبو بكرٍ: هل معك غيرُكَ؟ فقام محمَّدُ بنُ مَسلَمةَ، فقال مِثْلَ ما قال المُغيرةُ بنُ شُعْبةَ، فأنفَذَهُ لها أبو بكرٍ، ثم جاءتِ الجَدَّةُ الأخرى إلى عُمَرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه تَسألُهُ مِيراثَها، فقال: «ما لكِ في كتابِ اللهِ تعالى شيءٌ، وما كان القضاءُ الذي قُضِيَ به إلا لغيرِكِ، وما أنا بزائدٍ في الفرائضِ، ولكنْ هو ذلك السُّدُسُ، فإن اجتمَعْتُما فيه، فهو بَيْنَكما، وأيَّتُكما خلَتْ به، فهو لها»[1].

٢ ـ روَى البخاريُّ، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ خُصَيفةَ، عن بُسْرِ بنِ سعيدٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ، قال: «كنتُ في مَجلِسٍ مِن مجالِسِ الأنصارِ، إذْ جاء أبو موسى كأنَّه مذعورٌ، فقال: استأذَنْتُ على عُمَرَ ثلاثًا، فلم يُؤذَنْ لي، فرجَعْتُ، فقال: ما منَعَكَ؟ قلتُ: استأذَنْتُ ثلاثًا، فلم يُؤذَنْ لي، فرجَعْتُ، وقال رسولُ اللهِ ﷺ: **«إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، فَلْيَرْجِعْ»**، فقال: واللهِ، لَتُقِيمَنَّ عليه ببيِّنةٍ، أَمِنْكم أحدٌ سَمِعَهُ مِن النبيِّ ﷺ؟ فقال أُبَيُّ بنُ كَعْبٍ: واللهِ، لا يقُومُ معَكَ إلا أصغَرُ القوم، فكنتُ أصغَرَ القومِ، فقُمْتُ معه، فأخبَرْتُ عُمَرَ أنَّ النبيَّ ﷺ قال ذلك»[2].

٣ ـ روَى مسلِمٌ، مِن طريقِ عِكْرِمةَ بنِ عمَّارٍ، حدَّثَنا شدَّادُ بنُ عبدِ اللهِ أبو عمَّارٍ، ويحيى بنُ أبي كَثيرٍ، عن أبي أُمامةَ، قال: «قال عمرُو بنُ عَبَسةَ السُّلَميُّ: قلتُ: يا نبيَّ اللهِ، فالوُضُوءُ حدِّثْني عنه، قال: **«مَا مِنْكُمْ رَجُلٌ يُقَرِّبُ وَضُوءَهُ فَيَتَمَضْمَضُ، وَيَسْتَنْشِقُ فَيَنْتَثِرُ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ، وَفِيهِ، وَخَيَاشِيمِهِ، ثُمَّ إِذَا غَسَلَ وَجْهَهُ كَمَا أَمَرَهُ اللهُ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا وَجْهِهِ مِنْ أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَيْهِ إِلَى المَرْفِقَيْنِ، إِلَّا**

(١) (٢٨٩٤).
(٢) (٦٢٤٥).

خَرَّتْ خَطَايَا يَدَيْهِ مِنْ أَنَامِلِه مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَمْسَحُ رَأْسَهُ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رَأْسِهِ مِنْ أَطْرَافِ شَعَرِهِ مَعَ المَاءِ، ثُمَّ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ إِلَى الكَعْبَيْنِ، إِلَّا خَرَّتْ خَطَايَا رِجْلَيْهِ مِنْ أَنَامِلِهِ مَعَ المَاءِ، فَإِنْ هُوَ قَامَ فَصَلَّى، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَفَرَّغَ قَلْبَهُ للهِ، إِلَّا انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ».

فحدَّث عمرُو بنُ عَبَسةَ بهذا الحديثِ أبا أُمامةَ صاحبَ رسولِ اللهِ ﷺ، فقال له أبو أُمامةَ: «يا عمرُو بنَ عَبَسةَ، انظُرْ ما تقولُ في مَقامٍ واحدٍ يُعطَى هذا الرجُلُ»، فقال عمرٌو: «يا أبا أُمامةَ، لقد كَبِرَتْ سِنِّي، ورَقَّ عَظْمي، واقترَبَ أَجَلي، وما بي حاجةٌ أن أَكذِبَ على اللهِ، ولا على رسولِ اللهِ، لو لم أَسمَعْهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ إلا مرَّةً، أو مرَّتَيْنِ، أو ثلاثًا، حتى عَدَّ سَبْعَ مرَّاتٍ، ما حدَّثْتُ به أبدًا، ولكنِّي سَمِعتُهُ أكثَرَ مِن ذلك»[(١)].

٤ ـ وروَى أيضًا، مِن طريقِ معاويةَ بنِ صالحٍ، حدَّثني ربيعةُ بنُ يَزيدَ الدِّمَشْقيُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ عامرٍ اليَحْصَبيِّ، قال: سَمِعتُ معاويةَ يقولُ: «إيَّاكم وأحاديثَ، إلا حديثًا كان في عهدِ عُمَرَ؛ فإنَّ عُمَرَ كان يُخِيفُ الناسَ في اللهِ ﷻ»[(٢)].

٥ ـ وروَى البخاريُّ، مِن طريقِ جَريرِ بنِ حازمٍ، قال: سَمِعتُ نافعًا يقولُ: حُدِّثَ ابنُ عُمَرَ أنَّ أبا هُرَيرةَ ﷺ يقولُ: «**مَنْ تَبِعَ جِنَازَةً، فَلَهُ قِيرَاطٌ**»، فقال: أكثَرَ أبو هُرَيرةَ علينا، فصدَّقَتْ ـ يَعني: عائشةَ ـ أبا هُرَيرةَ، وقالت: سَمِعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُهُ، فقال ابنُ عُمَرَ ﷺ: «**لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ**»[(٣)].

(١) (٨٣٢).
(٢) (١٠٣٧).
(٣) (١٣٢٣).

٦ ـ وروَى مسلِمٌ في «المقدِّمةِ»، مِن طريقِ هشامِ بنِ حُجَيرٍ، عن طاوُسٍ، قال: «جاء هذا إلى ابنِ عبَّاسٍ ـ يَعني: بُشَيرَ بنَ كعبٍ ـ فجعَلَ يحدِّثُهُ، فقال له ابنُ عبَّاسٍ: عُدْ لحديثِ كذا وكذا، فعادَ له، ثم حدَّثه، فقال له: عُدْ لحديثِ كذا وكذا، فعادَ له، فقال له: ما أدري أعرَفْتَ حديثي كلَّهُ، وأنكَرْتَ هذا، أم أنكَرْتَ حديثي كلَّهُ، وعرَفْتَ هذا؟ فقال له ابنُ عبَّاسٍ: «إنَّا كنَّا نحدِّثُ عن رسولِ اللهِ ﷺ إذْ لم يكُنْ يُكذَبُ عليه، فلمَّا رَكِبَ الناسُ الصَّعْبَ والذَّلُولَ، ترَكْنا الحديثَ عنه».

٧ ـ وروَى مِن طريقِ جَعفَرِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الحكَمِ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ المِسْوَرِ، عن أبي رافعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ وَأَصْحَابٌ، يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إنَّها تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ، يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ؛ فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ، فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ**».

قال أبو رافعٍ: «فحدَّثْتُ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ، فأنكَرَهُ عليَّ، فقَدِمَ ابنُ مسعودٍ، فنزَلَ بقَنَاةَ، فاستَتْبَعَني إليه عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يعُودُهُ، فانطلَقْتُ معه، فلمَّا جلَسْنا، سألْتُ ابنَ مسعودٍ عن هذا الحديثِ، فحدَّثَنيهِ كما حدَّثْتُهُ ابنَ عُمَرَ»[1].

٨ ـ وروَى البخاريُّ، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ شُرَيحٍ وغيرِهِ، عن أبي الأسوَدِ، عن عُرْوةَ، قال: «حَجَّ علينا عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو، فسَمِعتُهُ يقولُ: سَمِعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إِنَّ اللهَ لَا يَنْزِعُ العِلْمَ بَعْدَ أَنْ أَعْطَاكُمُوهُ انْتِزَاعًا، وَلَكِنْ يَنْتَزِعُهُ مِنْهُمْ مَعَ قَبْضِ العُلَمَاءِ بِعِلْمِهِمْ؛ فَيَبْقَى نَاسٌ جُهَّالٌ،**

(١) (٥٠).

يُسْتَفْتَوْنَ فَيُفْتُونَ بِرَأْيِهِمْ؛ فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ»، فحدَّثْتُ به عائشةَ زوجَ النبيِّ ﷺ، ثم إنَّ عبدَ اللهِ بنَ عمرٍو حَجَّ بعدُ، فقالت: يا بْنَ أختي، انطلِقْ إلى عبدِ اللهِ، فاستثبِتْ لي منه الذي حدَّثْتَني عنه، فجِئْتُهُ فسأَلْتُهُ، فحدَّثني به كنحوِ ما حدَّثني، فأتَيْتُ عائشةَ فأخبَرْتُها، فعَجِبَتْ، فقالت: واللهِ، لقد حَفِظَ عبدُ اللهِ بنُ عمرٍو»[(١)].

فهذا في الصحابةِ.

وفي التابعِينَ ومَن بَعْدَهم:

١ ـ روَى مسلِمٌ في قصَّةِ الخوارجِ مع عليٍّ، قال رضي الله عنه: «التمِسُوا فيهم المُخْدَجَ، فالتمَسوهُ، فلم يَجِدوه، فقام عليٌّ رضي الله عنه بنفسِهِ حتى أتى ناسًا قد قُتِلَ بعضُهم على بعضٍ، قال: أَخِّرُوهم، فوجَدوهُ ممَّا يَلِي الأرضَ، فكبَّر، ثم قال: صدَقَ اللهُ، وبلَّغ رسولُهُ، قال: فقام إليه عَبِيدةُ السَّلْمانيُّ، فقال: يا أميرَ المؤمنينَ، اللهِ الذي لا إلٰهَ إلا هو، لَسَمِعتَ هذا الحديثَ مِن رسولِ اللهِ ﷺ؟ فقال: إي واللهِ الذي لا إلٰهَ إلا هو، حتى استحلَفَهُ ثلاثًا، وهو يَحلِفُ له»[(٢)].

٢ ـ روَى عن الشَّعْبيِّ: «أنَّه سأَلَ فاطمةَ بنتَ قَيْسٍ، فقال: حدِّثِيني حديثًا سَمِعْتِيهِ مِن رسولِ اللهِ ﷺ، لا تُسنِدِيهِ إلى أحدٍ غيرِهِ، فقالت: لَئِنْ شِئْتَ لَأَفْعَلَنَّ، فقال لها: أَجَلْ حدِّثِيني»[(٣)].

٣ ـ وروَى عن ابنِ شِهابٍ: «أنَّ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ أخَّر الصلاةَ يومًا، فدخَلَ عليه عُرْوةُ بنُ الزُّبَيرِ، فأخبَرَهُ أنَّ المُغيرةَ بنَ شُعْبةَ أخَّر الصلاةَ يومًا وهو بالكُوفةِ، فدخَلَ عليه أبو مسعودٍ الأنصاريُّ، فقال: ما هذا؟ يا مُغيرةُ، أليس قد علِمْتَ أنَّ جِبْريلَ نزَلَ فصلَّى، فصلَّى

(١) (٧٣٠٧).
(٢) (١٠٦٦).
(٣) (٢٩٤٣).

رسولُ اللهِ ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثم صلَّى، فصلَّى رسولُ اللهِ ﷺ، ثم قال: «**بِهَذَا أُمِرْتُ**»، فقال عُمَرُ لعُرْوةَ: انظُرْ ما تحدِّثُ يا عُرْوةُ، أو إنَّ جِبْريلَ ﷺ هو أقام لرسولِ اللهِ ﷺ وَقْتَ الصلاةِ، فقال عُرْوةُ: كذلك كان بَشِيرُ بنُ أبي مسعودٍ يحدِّثُ عن أبيه»[(١)].

٤ ـ وروَى النَّسَائيُّ، مِن طريقِ شُعَيبٍ، عن الزُّهْريِّ، قال: أخبَرَني عبدُ اللهِ بنُ أبي بكرِ بنِ عمرِو بنِ حزم: «أنَّه سَمِعَ عُرْوةَ بنَ الزُّبَيرِ يقولُ: ذكَرَ مَرْوانُ في إمارتِهِ على المدينةِ أنَّه يُتوضَّأُ مِن مَسِّ الذَّكَرِ؛ إذا أفضى إليه الرجُلُ بيدِهِ، فأنكَرْتُ ذلك، وقلتُ: لا وُضُوءَ على مَن مَسَّهُ، فقال مَرْوانُ: أخبَرَتْني بُسْرةُ بنتُ صَفْوانَ: أنَّها سَمِعَتْ رسولَ اللهِ ﷺ ذكَرَ ما يُتوضَّأُ منه، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَيُتَوَضَّأُ مِنْ مَسِّ الذَّكَرِ**».

قال عُرْوةُ: «فلم أَزَلْ أُماري مَرْوانَ حتى دعا رجُلًا مِن حَرَسِهِ، فأرسَلَهُ إلى بُسْرةَ، فسأَلَها عمَّا حدَّثَتْ مَرْوانَ، فأرسَلَتْ إليه بُسْرةُ بمِثْلِ الذي حدَّثني عنها مَرْوانُ»[(٢)].

وعن عاصمٍ الأحوَلِ، عن ابنِ سِيرِينَ، قال: «لا تحدِّثْني عن الحسَنِ، ولا عن أبي العاليةِ بشيءٍ؛ فإنَّهما لا يبالِيانِ عمَّن أخَذَا الحديثَ»[(٣)].

قلتُ: فمع إمامتِهما لم يَقبَلْ مَراسِيلَهما.

وروَى أبو داودَ، مِن طريقِ الدَّرَاوَرْديِّ، عن رَبِيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمٰنِ، عن سُهَيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ: «**أنَّ النبيَّ ﷺ قَضَى باليمينِ مع الشاهدِ**».

---

(١) (٦١٠).

(٢) (١٦٤).

(٣) «الكفاية»، للخطيب (ص٣٩٢).

قال أبو داودَ: «وزادني الرَّبِيعُ بنُ سُلَيمانَ المؤذِّنُ في هذا الحديثِ، قال: أخبَرَني الشافعيُّ، عن عبدِ العزيزِ، قال: فذكَرْتُ ذلك لسُهَيلٍ، فقال: أخبَرَني رَبِيعةُ ـ وهو عندي ثقةٌ ـ أنِّي حدَّثْتُه إيَّاهُ ـ ولا أَحفَظُهُ ـ قال عبدُ العزيزِ: «وقد كان أصابتْ سُهَيلًا عِلَّةٌ أذهَبَتْ بعضَ عَقْلِه، ونَسِيَ بعضَ حديثِهِ، فكان سُهَيلٌ بعدُ يحدِّثُهُ عن رَبِيعةَ، عنه، عن أبيه»[(١)].

قال أبو داودَ: «حدَّثَنا مُوسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثَنا حمَّادٌ، ح: وحدَّثَنا نَصْرُ بنُ عليٍّ، عن مُهَنَّا أبي شِبْلٍ، قال أبو داودَ: «ولم أَفهَمْهُ منه جيِّدًا»، عن حمَّادِ بنِ سلَمةَ، عن محمَّدِ بنِ واسعٍ، عن شُتَيرٍ ـ قال نَصْرٌ: ابنِ نَهَارٍ ـ عن أبي هُرَيرةَ ـ قال نَصْرٌ: عن رسولِ اللهِ ﷺ ـ قال: «**حُسْنُ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ العِبَادَةِ**»[(٢)].

قال النَّسَائيُّ: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، قال: حدَّثَنا محمَّدٌ ـ ثم ذكَرَ كلمةً معناها ـ حدَّثَنا شُعْبةُ، عن حَبِيبٍ، قال: سَمِعتُ عبَّادَ بنَ تَمِيمٍ يحدِّثُ عن جَدَّتي، وهي أُمُّ عُمَارةَ بنتُ كعبٍ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ «توضَّأَ، فأُتِيَ بماءٍ في إناءٍ قَدْرَ ثُلُثَي المُدِّ»؛ قال شُعْبةُ: فأحفَظُ: «أنَّه غسَلَ ذِرَاعَيْهِ، وجعَلَ يدلُكُهما، ويَمسَحُ أُذُنَيْهِ باطِنَهما»، ولا أَحفَظُ: «أنَّه مسَحَ ظاهِرَهما».

وقال: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ منصورٍ، قال: حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ عُمَرَ، قال: حدَّثَنا داودُ بنُ قَيْسٍ، عن محمَّدِ بنِ عَجْلانَ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن أَنَسِ بنِ مالكٍ: «أنَّه رأى رسولَ اللهِ ﷺ يصلِّي على حمارٍ، وهو راكبٌ إلى خَيْبَرَ، والقِبْلةُ خَلْفَهُ»، قال أبو عبدِ الرحمٰنِ: «لا نَعلَمُ أحدًا تابَعَ عمرَو بنَ يحيى على قولِهِ: «يصلِّي على حمارٍ»، وحديثُ يحيى بنِ سعيدٍ، عن أَنَسٍ: الصوابُ موقوفٌ، واللهُ ﷻ أعلَمُ».

(١) (٣٦١٠).

(٢) (٤٩٩٣).

وقال: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ منصورٍ، عن سُفْيانَ، قال: حدَّثَنا الزُّهْريُّ، قال: أخبَرَني عُبَيدُ اللهِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: «جِئْتُ أنا والفَضْلُ على أَتَانٍ لنا، ورسولُ اللهِ ﷺ يصلِّي بالناسِ بعَرَفةَ ـ ثم ذكَرَ كَلِمةً معناها ـ فمرَرْنا على بعضِ الصفِّ، فنزَلْنا وترَكْناها تَرتَعُ، فلم يقُلْ لنا رسولُ اللهِ ﷺ شيئًا»[1].

وقال: «أخبَرَنا حاجبُ بنُ سُلَيمانَ المَنْبِجيُّ، عن وَكِيعٍ، عن سُفْيانَ، عن خالدٍ الحذَّاءِ، عن أبي قِلابةَ، عن مالكِ بنِ الحُوَيرِثِ، قال: أتَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ أنا وابنُ عمٍّ لي ـ وقال مرَّةً: أنا وصاحبٌ لي ـ فقال: «**إِذَا سَافَرْتُمَا، فَأَذِّنَا وَأَقِيمَا، وَلْيَؤُمَّكُمَا أَكْبَرُكُمَا**»[2].

فانظُرْ إلى دِقَّتِهِ واحتياطِهِ في بيانِ هذه الاختلافاتِ في الألفاظِ التي لا يَنْبَني عليها كبيرُ شيءٍ!

وقال: «أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ مسعودٍ، قال: حدَّثَنا خالدُ بنُ الحارثِ، عن شُعْبةَ، قال: كتَبَ إليَّ منصورٌ، وقرَأْتُهُ عليه، وسَمِعتُهُ يحدِّثُ رجُلًا، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمةَ، عن عبدِ اللهِ: «أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ صلَّى صلاةَ الظُّهْرِ، ثم أقبَلَ عليهم بوجهِهِ، فقالوا: أحدَثَ في الصلاةِ حدَثٌ؟ قال: «**وَمَا ذَاكَ؟**»، فأخبَروهُ بصنيعِهِ، فثَنَى رِجْلَهُ، واستقبَلَ القِبْلةَ، فسجَدَ سجدتَيْنِ، ثم سلَّم، ثم أقبَلَ عليهم بوجهِهِ، فقال: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ، فَذَكِّرُونِي**»، وقال: «**لَوْ كَانَ حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ حَدَثٌ، أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ**»، وقال: «**إِذَا أَوْهَمَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ أَقْرَبَ ذَلِكَ مِنَ الصَّوَابِ، ثُمَّ لْيُتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ**»[3].

وقال: «أخبَرَنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثَنا عَبْثَرٌ، هو: ابنُ القاسمِ

(١) (٧٥٢).
(٢) (٧٨١).
(٣) (١٢٤٤).

أبو زُبَيدٍ الكُوفيُّ، عن الأَعمَشِ، عن المسيِّبِ بنِ رافعٍ، عن تَمِيم بنِ طَرَفةَ، عن جابرِ بنِ سَمُرةَ، قال: خرَجَ علينا رسولُ اللهِ ﷺ، ونحن ـ يَعنِي: رافِعو أيدينا في الصلاةِ ـ فقال: «**مَا لَهُمْ رَافِعِينَ أَيْدِيَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، كَأَنَّهَا أَذْنَابُ الخَيْلِ الشُّمْسِ؟! اسْكُنُوا فِي الصَّلَاةِ**»[(١)].

أراد أن يبيِّنَ أنَّ هذه الكلمةَ إنَّما يَروِيها بالمعنى، ويحتمِلُ أنَّه رفَعَ يدَهُ، فعبَّر الراوي عن ذلك باللفظ.

وقال: «أخبَرَنا محمَّدُ بنُ بشَّارٍ، قال: حدَّثنا محمَّدٌ، قال: حدَّثنا شُعْبةُ ـ ثم ذكَرَ كلمةً معناها ـ عن عبَّاسٍ الجُرَيريِّ، قال: سَمِعتُ أبا عُثْمانَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: «**أَوْصَاني خَلِيلي ﷺ بثلاثٍ: الوِتْرِ أوَّلَ الليلِ، ورَكْعَتَيِ الفَجْرِ، وصومِ ثلاثةِ أيَّامٍ مِن كلِّ شهرٍ**»[(٢)].

قال ابنُ أبي حاتم: «سأَلْتُ أبي عن حديثٍ رواهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وفضلٌ الأَعرَجُ، عن هشامِ بنِ سعيدٍ أبي أحمدَ الطالْقَانيِّ، عن محمَّدِ بنِ مهاجرٍ، عن عَقِيلِ بنِ شَبِيبٍ، عن أبي وَهْبٍ الجُشَميِّ، وكانت له صُحْبةٌ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**سَمُّوا أَوْلَادَكُمْ أَسْمَاءَ الأَنْبِيَاءِ، وَأَحْسَنُ الأَسْمَاءِ: عَبْدُ اللهِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَأَصْدَقُهَا: حَارِثٌ، وَهَمَّامٌ، وَأَقْبَحُهَا: حَرْبٌ، وَمُرَّةُ، وَارْتَبِطُوا الخَيْلَ، وَامْسَحُوا عَلَى نَوَاصِيهَا، وَقَلِّدُوهَا، وَلَا تُقَلِّدُوهَا الأَوْتَارَ**»؟

قال أبي: سَمِعتُ هذا الحديثَ مِن فَضْلٍ الأَعرَجِ، وفاتني مِن أحمدَ، وأنكَرْتُهُ في نفسي، وكان يقَعُ في قلبي: أنَّه أبو وَهْبٍ الكَلَاعيُّ صاحبُ مكحولٍ، وكان أصحابُنا يستغرِبونَ؛ فلا يُمكِنُني أن أقولَ شيءٍ[(٣)] لِما روَاهُ أحمدُ.

---

(١) في «الكبرى» (٥٥٧). (٢) (١٦٧٨).

(٣) كذا في جميعِ نسخِ كتابِ «العلل»، والجادَّةُ: «شيئًا»، وما في النسخ يخرَّج على لغةِ رَبِيعةَ. انظر ـ إن شئتَ ـ التعليقَ على المسألة رقم (٣٤)، مِن كتابِ "العلل".

ثم قَدِمْتُ حِمْصَ، فإذا قد حدَّثَنا ابنُ المصفَّى، عن أبي المُغيرةِ، قال: حدَّثني محمَّدُ بنُ مهاجِرٍ، قال: حدَّثني عَقِيلُ بنُ سَعِيدٍ، عن أبي وَهْبٍ الكَلَاعيِّ، قال: قال النبيُّ ﷺ...

وأخبَرَنا أبو محمَّدٍ، قال: وحدَّثَنا به أبي مَرَّةً أخرى، قال: حدَّثَنا هِشامُ بنُ عمَّارٍ، عن يحيى بنِ حَمْزةَ، عن أبي وَهْبٍ، عن سُلَيمانَ بنِ مُوسى، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ...

قال أبي: فعَلِمتُ أنَّ ذاكَ باطلٌ، وعَلِمتُ أنَّ إنكاري كان صحيحًا، وأبو وَهْبٍ الكَلَاعيُّ هو صاحبُ مكحولٍ، الذي يَروِي عن مكحولٍ، واسمُهُ: عُبَيدُ اللهِ بنِ عُبَيدٍ، وهو دُونَ التابعِينَ، يَروِي عن التابعِينَ، وضَرْبُهُ مِثْلُ الأَوْزاعيِّ ونحوِهِ، فبَقِيتُ متعجِّبًا مِن أحمدَ بنِ حنبلٍ؛ كيف خَفِيَ عليه؛ فإنِّي أنكَرْتُهُ حين سَمِعتُ به قبل أن أقِفَ عليه!»[1].

قلتُ: ولا يَلزَمُ أنَّ أحمدَ يرى وَصْلَهُ؛ لأنَّه ساقَ الخلافَ في اسمِهِ[2].

وأمَّا «صحيحُ الإمامِ مسلِمٍ»:

ففيه مِن الدقَّةِ وتحرِّي الألفاظِ شيءٌ كثيرٌ:

قال النوَويُّ: «ومَن حقَّق نظَرَهُ في «صحيحِ مسلِمٍ» رَحِمَهُ اللهُ، واطَّلَعَ على ما أورَدَهُ في أسانيدِهِ وترتيبِه، وحُسْنِ سياقتِهِ وبديعِ طريقتِه؛ مِن نفائسِ التحقيقْ، وجواهرِ التدقيقْ، وأنواعِ الورَعِ والاحتياطِ والتحرِّي في الروايةِ وتلخيصِ الطُّرُقِ واختصارِها، وضَبْطِ متفرِّقِها وانتشارِها، وكثرةِ اطِّلاعِه، واتِّساعِ روايتِه، وغيرِ ذلك ممَّا فيه مِن المحاسِنِ والأُعْجُوباتْ، واللطائفِ الظاهراتِ والخفيَّاتْ ـ: عَلِمَ أنَّه إمامٌ لا يَلحَقُهُ مَن بَعْدَ عَصْرِهْ،

(١) «علل ابن أبي حاتم» (٢٤٥١). (٢) «المسند» (١٩٠٣٢).

وقَلَّ مَن يُساوِيهِ ـ بل يُدانِيهِ ـ مِن أهلِ وقتِهِ ودَهْرِهْ، وذلك فضلُ اللهِ يؤتيه مَن يشاءُ، واللهُ ذو الفضلِ العظيم»[١].

فمِن أمثلةِ ذلك:

قال: «حدَّثَنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ، ومحمَّدُ بنُ المثنَّى، ومحمَّدُ بنُ بشَّارٍ، وألفاظُهم متقارِبةٌ، قال أبو بكرٍ: حدَّثَنا غُنْدَرٌ، عن شُعْبةَ، وقال الآخَرانِ: حدَّثَنا محمَّدُ بنُ جعفرٍ، حدَّثَنا شُعْبةُ، عن أبي جَمْرةَ، قال: «كنتُ أترجِمُ بين يدَيِ ابنِ عبَّاسٍ»[٢].

فذكَرَ لَفْظَ ابنِ المثنَّى وابنِ بشَّارٍ؛ لأنَّ فيه تسميةَ غُنْدَرٍ وتحديثَ شُعْبةَ إيَّاه، بخلافِ لَفْظِ أبي بكرٍ.

وقال: «حدَّثَنا أبو الطاهرِ، وحَرْمَلةُ بنُ يحيى، وأحمدُ بنُ عيسى؛ قال أحمدُ: حدَّثَنا، وقال الآخَرانِ: أخبَرَنا ابنُ وَهْبٍ»[٣].

مع أنَّ «حدَّثَنا» و«أخبَرَنا»: متقارِبتانِ؛ بل كثيرٌ مِن أهلِ العلمِ يستعمِلُ «أخبَرَنا» بمعنَى «حدَّثَنا»؛ كإسحاقَ بنِ راهَوَيْهِ، والنَّسَائيِّ، وغيرِهم.

وقال: «حدَّثَنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ، وأبو كُرَيبٍ؛ قالا: حدَّثَنا ابنُ نُمَيرٍ، ح: وحدَّثَنا قُتَيبةُ بنُ سعيدٍ، وإسحاقُ بنُ إبراهيمَ؛ جميعًا عن جَرِيرٍ، ح: وحدَّثَنا أبو كُرَيبٍ، حدَّثَنا أبو أسامةَ؛ كلُّهم عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن سُفْيانَ بنِ عبدِ اللهِ الثَّقَفيِّ، قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ، قُلْ لي في الإسلامِ قولًا لا أَسألُ عنه أحدًا بَعْدَكَ، وفي حديثِ أبي أسامةَ: غَيْرَكَ»[٤].

(١) «شرح النوَويِّ على مسلِم» (١/ ١١).
(٢) (١٧).
(٣) (٢١).
(٤) (٣٨).

والمعنى متقارِبٌ بين: «بَعْدَكَ»، و«غَيْرَكَ»، ومع ذلك لم يستجِزْ مسلِمٌ لنفسِهِ إلا أن يبيِّنَ؛ فانظُرْ إلى دقَّتِهِ؛ رَحِمَهُ اللهُ!

ومِثْلُهُ: ما روَاهُ في حديثِ أنَسٍ، قال: «حدَّثني زُهَيرُ بنُ حَرْبٍ، حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ، وحدَّثنا شَيْبانُ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثَنا عبدُ الوارِثِ؛ كلاهما عن عبدِ العزيزِ، عن أنَسٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ**»، وفي حديثِ عبدِ الوارِثِ: «الرَّجُلُ»؛ «**حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِهِ، وَمَالِهِ، وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**»[(١)].

وقال: «حدَّثني عُبَيدُ اللهِ بنُ مُعاذٍ العَنْبَرِيُّ، حدَّثَنا أبي، حدَّثَنا شُعْبَةُ، عن قتادةَ، سَمِعَ عُقْبَةَ بنَ عبدِ الغافرِ يقولُ: سَمِعتُ أبا سعيدٍ الخُدْريَّ يحدِّثُ عن النبيِّ ﷺ: «**أَنَّ رَجُلًا فِيمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، رَاشَهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا، فَقَالَ لِوَلَدِهِ: لَتَفْعَلُنَّ مَا آمُرُكُمْ بِهِ، أَوْ لَأُوَلِّيَنَّ مِيرَاثِي غَيْرَكُمْ؛ إِذَا أَنَا مِتُّ، فَأَحْرِقُونِي ـ وَأَكْثَرُ عِلْمِي أَنَّهُ قَالَ ـ ثُمَّ اسْحَقُونِي، وَاذْرُونِي فِي الرِّيحِ؛ فَإِنِّي لَمْ أَبْتَهِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا، وَإِنَّ اللهَ يَقْدِرُ عَلَيَّ أَنْ يُعَذِّبَنِي، قَالَ: فَأَخَذَ مِنْهُمْ مِيثَاقًا، فَفَعَلُوا ذَلِك بِهِ وَرَبِّي، فَقَالَ اللهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا فَعَلْتَ؟! فَقَالَ: مَخَافَتُكَ، قَالَ: فَمَا تَلَافَاهُ غَيْرُهَا**».

وحدَّثَناهُ يحيى بنُ حَبِيبٍ الحارثيُّ، حدَّثَنا معتمِرُ بنُ سُلَيمانَ، قال: قال لي أبي: حدَّثَنا قتادةُ، ح: وحدَّثَنا أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثَنا الحسَنُ بنُ موسى، حدَّثَنا شَيْبانُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ، ح: وحدَّثَنا ابنُ المثنَّى، حدَّثَنا أبو الوليدِ، حدَّثَنا أبو عَوَانةَ؛ كلاهما عن قَتَادةَ، ذكَروا جميعًا بإسنادِ شُعْبَةَ نحوَ حديثِهِ، وفي حديثِ شَيْبانَ وأبي عَوانةَ: «أَنَّ رَجُلًا مِنَ النَّاسِ رَغَسَهُ اللهُ مَالًا وَوَلَدًا»، وفي حديثِ التَّيْميِّ: «فَإِنَّهُ لَمْ يَبْتَئِرْ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا»، قال: فسَّرَها قتادةُ: «لم يدَّخِرْ عند اللهِ خيرًا»، وفي

(١) (٤٤).

حديثِ شَيْبانَ: «فَإِنَّهُ، وَاللهِ، مَا ابْتَأَرَ عِنْدَ اللهِ خَيْرًا»، وفي حديثِ أبي عَوانةَ: «مَا امْتَأَرَ» بالميم»[1].

والأمثلةُ على هذا مِن صَنِيعِ مسلِمٍ كثيرةٌ، بل الكتابُ كلُّه شاهدٌ بذلك، وهذه الأمثلةُ أيضًا شاهدةٌ بِصِدْقِ الإمامِ مسلِمٍ، وأمانتِهِ، ودقَّتِهِ، وإتقانِهِ، وفي هذا المَقامِ، أدعو كلَّ شخصٍ ـ وخاصَّةً مَن اشتغَلَ بالتصنيفِ والتأليفِ ـ أن يُكثِرَ مِن النظَرِ في هذا الكتابِ العظيمِ؛ حتى يَتعلَّمَ الأمانةَ والدقَّةِ مع حُسْنِ التصنيفِ والترتيبِ، وفي الحقيقةِ: فإنَّ هذا الكتابَ شاهِدٌ بعبقريَّتِهِ؛ بل هو توفيقٌ مِن اللهِ له!

وأمَّا التِّرْمِذيُّ:

فإنَّه يَحْتاطُ كثيرًا؛ حتى إنَّه أحيانًا يَتوقَّفُ عن تصحيحِ الحديثِ لأدنى اختلافٍ؛ كما توقَّف عن حديثِ ابنِ مسعودٍ في الاستجمارِ، فقال: «هذا حديثٌ فيه اضطرابٌ»[2]، مع أنَّه صحيحٌ خرَّجه البخاريُّ في «صحيحِه»[3].

وروَى مِن طريقِ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ، عن عمرِو بنِ يحيى، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، قال: «**رأَيْتُ النبيَّ ﷺ مضمَضَ واستنشَقَ مِن كفٍّ واحدٍ؛ فعَلَ ذلك ثلاثًا**»، وفي البابِ: عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ. وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: حسَنٌ غريبٌ، وقد روَى مالكٌ، وابنُ عُيَينةَ، وغيرُ واحدٍ، هذا الحديثَ عن عمرِو بنِ يحيى، ولم يذكُروا هذا الحَرْفَ: «أنَّ النبيَّ ﷺ مضمَضَ واستنشَقَ مِن كفٍّ واحدٍ»، وإنَّما ذكَرَهُ خالدُ بنُ عبدِ اللهِ، وخالدٌ ثقةٌ حافظٌ عند أهلِ الحديثِ»[4].

ولم يصحِّحْهُ، مع أنَّه قال عنه: «ثقةٌ حافظٌ»؛ والحديثُ متَّفَقٌ عليه.

(١) (٢٧٥٧).
(٢) (١٧).
(٣) (١٥٦).
(٤) (٢٨).

وروى مِن طريقِ مالكِ بنِ أنَسٍ، عن عمرِو بنِ يحيى، عن أبيه، عن عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ مسَحَ رأسَهُ بيدَيْهِ، فأقبَلَ بهما وأدبَرَ، بدَأَ بمقدَّمِ رأسِهِ، ثم ذهَبَ بهما إلى قَفَاهُ، ثم رَدَّهما حتى رجَعَ إلى المكانِ الذي بدَأَ منه، ثم غسَلَ رِجْلَيْهِ**»، وفي البابِ عن معاوِيةَ، والمِقْدامِ بنِ مَعْدِي كَرِبَ، وعائشةَ. حديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: أصَحُّ شيءٍ في هذا البابِ وأحسَنُ».

ومِن طريقِ بِشْرِ بنِ المفضَّلِ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ عَقِيلٍ، عن الرُّبَيِّعِ بنتِ معوِّذِ بنِ عَفْراءَ: «**أنَّ النبيَّ ﷺ مسَحَ برأسِهِ مرَّتَيْنِ، بدَأَ بمؤخَّرِ رأسِهِ، ثم بمقدَّمِهِ، وبأُذُنَيْهِ كلتَيْهما، ظهورِهما وبطونِهما**»؛ هذا حديثٌ حسَنٌ. وحديثُ عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ: أصَحُّ مِن هذا، وأجوَدُ إسنادًا».

فلم يصحِّحْهُ؛ بل ضعَّفه بترجيحِ حديثِ ابنِ زيدٍ عليه؛ وذلك أنَّ الراويَ عكَسَ الرِّوايةَ؛ فبدَلَ أن يقولَ: «بمقدَّمِ رأسِهِ»، قال: «بمؤخَّرِ رأسِهِ»، ولقولِهِ أيضًا: «مسَحَ برأسِهِ مرَّتَيْنِ»، مع أنَّ هذه روايةٌ بالمعنى؛ فجعَلَ الإقبالَ والإدبارَ مرَّتَيْنِ؛ ولذا عندما روَى هذا الحديثَ بعد ذلك، حكَمَ بصحَّتِهِ، وهو مِن طريقِ بَكْرِ بنِ مُضَرَ، عن ابنِ عَجْلانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمَّدِ بنِ عَقِيلٍ، عن الرُّبَيِّعِ بنتِ معوِّذِ بنِ عَفْراءَ: أنَّها رأتِ النبيَّ ﷺ يَتوضَّأُ، قالت: «**مسَحَ رأسَهُ، ومسَحَ ما أقبَلَ منه، وما أدبَرَ، وصُدْغَيْهِ، وأُذُنَيْهِ مرَّةً واحدةً**»، وفي البابِ: عن عليٍّ، وجَدِّ طَلْحةَ بنِ مصرِّفٍ. حديثُ الرُّبَيِّعِ: حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ»[١].

وروَى مِن طريقِ حاتمِ بنِ إسماعيلَ، عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن حَجَّاجِ بنِ حَجَّاجٍ الأَسلَميِّ، عن أبيه؛ أنَّه سأَلَ النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسولَ اللهِ، ما يُذهِبُ عنِّي مَذَمَّةَ الرَّضَاعِ؟ فقال: «**غُرَّةٌ: عَبْدٌ، أَوْ أَمَةٌ**»؛

(١) (٣٢ ـ ٣٤).

هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، ومعنى قولِهِ: «ما يُذهِبُ عنِّي مَذَمَّةَ الرَّضاعِ؟»، يقولُ: إنَّما يَعني به ذِمامَ الرَّضاعةِ وحَقَّها، يقولُ: إذا أعطَيْتَ المُرضِعةَ عَبْدًا أو أَمَةً، فقد قضَيْتَ ذِمامَها. ويُروَى عن أبي الطُّفَيلِ، قال: «كنتُ جالسًا مع النبيِّ ﷺ إذْ أقبَلَتِ امرأةٌ، فبسَطَ النبيُّ ﷺ رداءَهُ حتى قعَدَتْ عليه، فلمَّا ذهَبَتْ، قيل: هي كانت أرضَعَتِ النبيَّ ﷺ»؛ هكذا روَاهُ يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ، وحاتمُ بنُ إسماعيلَ، وغيرُ واحدٍ، عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن حَجَّاجِ بنِ حَجَّاجٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، وروَى سُفْيانُ بنُ عُيَينةَ، عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه، عن حَجَّاجِ بنِ أبي حَجَّاجٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ. وحديثُ ابنِ عُيَينةَ: غيرُ محفوظٍ، والصحيحُ: ما روَى هؤلاءِ عن هِشامِ بنِ عُرْوةَ، عن أبيه. وهشامُ بنُ عُرْوةَ يُكنَى أبا المُنذِرِ، وقد أدرَكَ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ، وابنَ عُمَرَ»[1].

مع أنَّ روايةَ ابنِ عُيَينةَ ليس فيها إلا قولُهُ: «ابنِ أبي حَجَّاجٍ»، بدَلَ: «ابنِ حَجَّاجٍ»، ومع ذلك قال عن روايتِهِ: «غيرُ محفوظةٍ، والصحيحُ ما روَى هؤلاءِ».

ولمَّا روَى حديثَ ابنِ عبَّاسٍ: «أنَّ النبيَّ ﷺ جمَعَ بالمدينةِ مِن غيرِ خَوْفٍ، ولا مَطَرٍ» ـ: لم يحكُمْ عليه، مع أنَّه حديثٌ صحيحٌ بالاتِّفاقِ؛ وذلك مِن أجلِ أنَّ العمَلَ بخلافِهِ؛ كما قد ذكَرَ في «عِلَلِهِ الصغيرِ»[2].

وأمَّا البخاريُّ:

فقال: «حدَّثَنا أبو الرَّبيعُ سُلَيمانُ بنُ داودَ، وأفهَمَني بعضَهُ أحمدُ، حدَّثَنا فُلَيحُ بنُ سُلَيمانَ، عن ابنِ شِهابٍ الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيرِ،

(١) (١١٥٣).
(٢) (١٨٧).

وسعيدِ بنِ المسيِّبِ، وعَلْقَمةَ بنِ وقَّاصٍ اللَّيْثيِّ، وعُبَيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبةَ، عن عائشةَ ﵂ زوجِ النبيِّ ﷺ، حين قال لها أهلُ الإفكِ ما قالوا، فبرَّأها اللهُ منه، قال الزُّهْريُّ: وكلُّهم حدَّثني طائفةً مِن حديثِها، وبعضُهم أوعى مِن بعضٍ، وأثبَتُ له اقتصاصًا، وقد وعَيْتُ عن كلِّ واحدٍ منهم الحديثَ الذي حدَّثني عن عائشةَ، وبعضُ حديثِهم يصدِّقُ بعضًا؛ زعَموا أنَّ عائشةَ قالت: كان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أراد أن يخرُجَ سفَرًا، أقرَعَ بين أزواجِهِ، فأيَّتُهُنَّ خرَجَ سَهْمُها، خرَجَ بها معه، فأقرَعَ بيننا في غَزاةٍ غزَاها»[(١)].

وقال: «حدَّثَنا عبدُ العزيزِ بنُ عبدِ اللهِ، قال: حدَّثني يوسُفُ بنُ الماجِشونِ، عن صالحِ بنِ إبراهيمَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ ﵁، قال: «كاتَبْتُ أُمَيَّةَ بنَ خلَفٍ كتابًا؛ بأن يَحفَظَني في صاغِيَتي بمَكَّةَ، وأحفَظَهُ في صاغِيَتِهِ بالمدينةِ، فلمَّا ذكَرْتُ الرحمٰنَ»، قال: لا أعرِفُ الرحمٰنَ؛ كاتِبْني باسمِكَ الذي كان في الجاهليَّةِ، فكاتَبْتُهُ: عبدَ عمرٍو، فلمَّا كان في يومِ بَدْرٍ، خرَجْتُ إلى جَبَلٍ لِأُحرِزَهُ حين نامَ الناسُ، فأبصَرَهُ بلالٌ، فخرَجَ حتى وقَفَ على مجلِسٍ مِن الأنصارِ، فقال: أُمَيَّةُ بنُ خلَفٍ! لا نجَوْتُ إن نجَا أُمَيَّةُ، فخرَجَ معه فريقٌ مِن الأنصارِ في آثارِنا، فلمَّا خَشِيتُ أن يَلحَقُونا، خلَّفْتُ لهم ابنَهُ؛ لِأَشْغَلَهم، فقتَلُوهُ، ثم أبَوْا حتى يَتبَعُونا، وكان رجُلًا ثقيلًا، فلمَّا أدرَكونا، قلتُ له: «ابرُكْ»، فبرَكَ، فألقَيْتُ عليه نَفْسِي لِأَمْنَعَهُ، فتخلَّلُوهُ بالسيوفِ مِن تحتي حتى قتَلوهُ، وأصاب أحدُهم رِجْلي بسيفِهِ، وكان عبدُ الرحمٰنِ بنُ عَوْفٍ يُرينا ذلك الأثَرَ في ظَهْرِ قَدَمِهِ، قال أبو عبدِ اللهِ: «سَمِعَ يُوسُفُ صالحًا، وإبراهيمُ أباهُ»[(٢)].

(١) (٢٦٦١).
(٢) (٢٣٠١).

والبخاريُّ ربَّما ترَكَ بعضَ شرطِهِ، فيَنزِلُ في الإسنادِ؛ ليُثبِتَ بذلك السماعَ ونحوَهُ؛ ممَّا يؤكِّدُ صحَّةَ الخبَرِ:

وعن سُفْيانَ الثَّوْريِّ في الجماعةِ يَسمَعونَ، والكتابُ عند بعضِهم، وهو عندهم ثقةٌ؛ هل يصدِّقونَهُ؟ قال: لا، إنَّما هي بمنزلةِ الشهادة»[(١)].

فتبيَّن ممَّا تقدَّم: أنَّ الأُمَّةَ لم تزَلْ منذ عهدِ الصحابةِ ومَن أتى مِن بعدِهم ينظُرونَ في الأحاديثِ، ويفتِّشونَها خبَرًا خبَرًا، وحديثًا حديثًا، فيَقبَلونَ ما صَحَّ وثبَتَ، ويرُدُّونَ ما كان خلافَ ذلك؛ وهذا وحدَهُ كافٍ في كونِ السُّنَّةِ محفوظةً.

رابعًا: **الفِطْرةُ**؛ وذلك أنَّه لم يأتِ الشرعُ بحُكْمٍ يخالِفُ الفِطْرةَ البتَّةَ، ونَقطَعُ أنَّ كلَّ ما يخالِفُ الفِطْرةَ، فليس مِن الشرعِ؛ قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠].

وفي «صحيح مسلم»، مِن حديثِ عِياضِ بنِ حِمارٍ: «**إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُمْ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّيَاطِينُ، فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ مَا أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وَأَمَرَتْهُمْ أَنْ يُشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا**»[(٢)].

خامسًا: **الواقعُ**؛ فهناك أحاديثُ وقَعَتْ كما أخبَرَ بها النبيُّ ﷺ، سواءٌ مِن جهةِ الإخبارِ عن أشياءَ سوف تقَعُ، أو حقائقَ ماديَّةٍ؛ فكانت كما جاءت في الأحاديث:

روَى مسلِمٌ، مِن طريقِ ابنِ شِهابٍ: «أنَّ أبا إدريسَ الخَوْلانيَّ كان يقولُ: قال حُذَيفةُ بنُ اليَمانِ: واللهِ، إنِّي لَأَعْلَمُ الناسِ بكلِّ فِتْنةٍ هي كائنةٌ فيما بيني وبين الساعةِ، وما بي إلا أن يكونَ رسولُ اللهِ ﷺ أَسَرَّ إليَّ في

(١) «الإلماع» (ص١٣٧).

(٢) (٢٨٦٥).

ذلك شيئًا لم يحدِّثْهُ غيري، ولكنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال وهو يحدِّثُ مجلِسًا أنا فيه عن الفِتَنِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ وهو يعُدُّ الفِتَنَ: «**مِنْهُنَّ ثَلَاثٌ لَا يَكَدْنَ يَذَرْنَ شَيْئًا، وَمِنْهُنَّ فِتَنٌ كَرِيَاحِ الصَّيْف، مِنْهَا صِغَارٌ، وَمِنْهَا كِبَارٌ**»، قال حُذَيفةُ: «فذهَبَ أولئكَ الرَّهْطُ كلُّهم غيري»[(١)].

وروَى مِن طريقِ الأعمَشِ، عن شَقِيقٍ، عن حُذَيفةَ، قال: «قام فينا رسولُ اللهِ ﷺ مَقَامًا، ما ترَكَ شيئًا يكونُ في مَقَامِهِ ذلك إلى قيامِ الساعةِ إلا حدَّث به؛ حَفِظَهُ مَن حَفِظَهُ، ونَسِيَهُ مَن نَسِيَهُ، قد عَلِمَهُ أصحابي هؤلاءِ، وإنَّه لَيكُونُ منه الشيءُ قد نَسِيتُهُ، فأراهُ، فأذكُرُهُ، كما يذكُرُ الرجُلُ وَجْهَ الرجُلِ إذا غاب عنه، ثم إذا رآه، عرَفَهُ»[(٢)].

وروَى مِن طريقِ ابنِ عَوْنٍ، عن محمَّدٍ، قال: «قال جُندُبٌ: جِئْتُ يومَ الجَرَعةِ، فإذا رجُلٌ جالسٌ، فقلتُ: لَيُهَرَاقَنَّ اليومَ هاهنا دِماءٌ، فقال ذاك الرجُلُ: «كلَّا واللهِ»، قلتُ: بلى واللهِ، قال: «كلَّا واللهِ»، قلتُ: بلى واللهِ، قال: «كلَّا واللهِ؛ إنَّه لحديثُ رسولِ اللهِ ﷺ حدَّثنيهِ»، قلتُ: بِئْسَ الجليسُ لي أنتَ منذُ اليومِ، تَسمَعُني أخالِفُكَ وقد سَمِعتَهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ؛ فلا تَنهاني، ثم قلتُ: ما هذا الغضَبُ؟ فأقبَلْتُ عليه وأَسأَلُهُ، فإذا الرجُلُ حُذَيفةُ»[(٣)].

يُلاحَظُ أنَّ حُذَيفةَ هُنا جزَمَ وأقسَمَ بعدمِ إراقةِ الدماءِ؛ وذلك أنَّ النبيَّ ﷺ لم يُخبِرْ أنَّه ستقَعُ فِتْنةٌ في هذا المكان.

وهذا بابٌ واسعٌ، والأمثلةُ فيه كثيرةٌ، وهي أكثرُ مِن أن تُحصى، وقد أُلِّفَتْ فيه مؤلَّفاتٌ مستقِلَّةٌ؛ ولكنْ نكتفي بذكرِ بعضِ الأمثلة:

قال النوَويُّ ـ عند شرحِ حديثِ: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا**

---

(١) (٢٨٩١).
(٢) (٢٨٩١).
(٣) (٢٨٩٣).

كَأَنَّ وُجُوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقَةُ، وَلَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى تُقَاتِلُوا قَوْمًا نِعَالُهُمُ الشَّعْرُ» ـ:

«هذه كلُّها معجزاتٌ لرسولِ اللهِ ﷺ؛ فقد وُجِدَ قِتالُ هؤلاءِ التُّرْكِ؛ بجميعِ صفاتِهِمُ التي ذكَرَها ﷺ: صِغارُ الأعيُنِ، حُمْرُ الوجوهِ، ذُلْفُ الآنُفِ، عِراضُ الوجوهِ، كأنَّ وجوهَهُمُ المَجَانُّ المُطْرَقةُ، ينتعِلُونَ الشَّعْرَ؛ فوُجِدوا بهذه الصفاتِ كلِّها في زمانِنا، وقاتَلَهُمُ المسلِمونَ مرَّاتٍ، وقتالُهم الآنَ قائمٌ، ونسألُ اللهَ الكريمَ؛ إحسانَ العاقِبةِ للمسلِمين!»[(١)].

وقال ابنُ بَطَّالٍ ـ عند شرح حديثِ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ الْعَمَلُ، وَيُلْقَى الشُّحُّ، وَتَظْهَرُ الْفِتَنُ، وَيَكْثُرُ الهَرْجُ**»، قالوا: يا رسولَ اللهِ وما هُوَ؟ قال: «**الْقَتْلُ، الْقَتْلُ**» ـ:

«هذا كلُّه إخبارٌ مِن النبيِّ ﷺ بأشراطِ الساعةِ، وقد رأَيْنا هذه الأشراطَ عِيَانًا وأدرَكْناها؛ فقد نقَصَ العِلْمُ، وظهَرَ الجهلُ، وأُلقِيَ بالشُّحِّ في القلوبِ، وعَمَّتِ الفِتَنُ، وكَثُرَ القتلُ»[(٢)]!

ومنها كذلك: حديثُ عمرَ، وأبي هُرَيرةَ، في أماراتِ الساعةِ: «**أَنْ تَرَى الحُفَاةَ العُرَاةَ العَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي البُنْيَانِ**».

وهذه العَلَامةُ: لا يَخْفى أنَّها وقَعَتْ في عصرِنا هذا؛ فقد أخَذَ الناسُ يتطاوَلونَ في إقامةِ البِنَاياتِ الشاهِقة، والأبراجِ العالِية.

وفي معناهُ: ما روَاهُ يَعْلى بنُ عَطَاءٍ، عن أبيهِ، قال: «كنتُ آخِذًا بلِجَامِ دابَّةِ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو، فقال: «كيف أنتم إذا هدَمْتُمُ البيتَ، فلم تدَعُوا حَجَرًا على حَجَرٍ!»، قالوا: ونحنُ على الإسلامِ؟! قال: «وأنتم على الإسلامِ»، قلتُ: ثُمَّ ماذا؟ قال: «ثُمَّ يُبْنى أحسَنَ ما كانَ؛ فإذا رأيتَ

---

(١) «شرح النَوَويِّ على مسلِم» (١٨/ ٣٧). (٢) (١٠/ ١٢).

مَكَّةَ قد بُعِجَتْ كَظائِمَ؛ ورأيتَ البناءَ يَعْلُو رُؤُوسَ الجِبالِ، فاعلَمْ أنَّ الأمرَ قد أَظَلَّكَ»(١).

والبَعْجُ: الشَّقُّ والفَتْحُ، والكظائِمُ: خُرُوقٌ تُحْفَرُ يجري فيها الماءُ مِن بئرٍ إلى بئر.

ولعلَّ المقصودَ بها: الأنفاقُ الموجودةُ الآنَ بمَكَّةَ، وكذلكَ البناءُ؛ فإنَّه عَلَا رؤوسَ الجبالِ، ومِن أظهرِها الآنَ: بُرْجُ الساعةِ الذي يُرى مِن مَسَافاتٍ بعيدةٍ.

وروَى الإمامُ أحمدُ، مِن طريقِ حمَّادِ بنِ سَلَمةَ، عن سعيدٍ الجُرَيْرِيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ شَقِيقٍ، عن مِحْجَنِ بنِ الأَدْرَعِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ خطَبَ الناسَ، فقال: «**يَوْمُ الخَلَاصِ، وَمَا يَوْمُ الخَلَاصِ؟! يَوْمُ الخَلَاصِ وَمَا يَوْمُ الخَلَاصِ؟!**» **ثَلَاثًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا يَوْمُ الخَلَاصِ؟ قَالَ**: «**يَجِيءُ الدَّجَّالُ، فَيَصْعَدُ أُحُدًا، فَيَنْظُرُ إِلَى المَدِينَةِ، فَيَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: أَتَرَوْنَ هَذَا الْقَصْرَ الأَبْيَضَ؟! هَذَا مَسْجِدُ أَحْمَدَ، ثُمَّ يَأْتِي المَدِينَةَ، فَيَجِدُ بِكُلِّ نَقْبٍ مِنْهَا مَلَكًا مُصْلَتًا، فَيَأْتِي سَبْخَةَ الجُرُفِ، فَيَضْرِبُ رُوَاقَهُ، ثُمَّ تَرْجُفُ المَدِينَةُ ثَلَاثَ رَجَفَاتٍ؛ فَلَا يَبْقَى مُنَافِقٌ وَلَا مُنَافِقَةٌ، وَلَا فَاسِقٌ وَلَا فَاسِقَةٌ، إِلَّا خَرَجَ إِلَيْهِ؛ فَذَلِكَ يَوْمُ الخَلَاصِ**»(٢).

رجالُهُ ثقاتٌ، ولكنَّه منقطِعٌ، والذي يَظهَرُ: أنَّ بينَ ابنِ شَقِيقٍ ومِحْجَنٍ: رَجَاءَ بنَ أبي رَجَاءٍ، وليس بالمشهورِ، وقد وثَّقه العِجْليُّ، وذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات»، وليس في حديثِ رَجَاءٍ مَوضِعُ الشاهِدِ: «**القَصْرُ الأَبْيَضُ**»(٣).

ولا شكَّ: أنَّ هذه عَلَامةٌ مِن عَلَامات نُبُوَّتِهِ ﷺ إنْ ثبَتَ الخبَرُ،

(١) «مصنَّف ابن أبي شَيْبة» (٣٧٢٣٢). (٢) (١٨٩٧٥).
(٣) «مسند أحمد» (١٨٩٧٦).

والواقعُ يؤيِّدُهُ؛ وذلك أنَّ مَسجِدَهُ في زمانِهِ كان عَرِيشًا، ولم يكُنْ قَصْرًا، والآنَ هو قصرٌ مُنِيفٌ، واسعُ الأرجاء، عظيمُ البناء!

ومِن العَلَاماتِ التي وقَعَتْ في عصرِنا هذا: ما رَوَاهُ سُهَيلٌ، عن أبيهِ، عن أبي هُرَيرةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُقَاتِلَ المُسْلِمُونَ اليَهُودَ، فَيَقْتُلُهُمُ المُسْلِمُونَ، حَتَّى يَخْتَبِئَ اليَهُودِيُّ مِنْ وَرَاءِ الحَجَرِ وَالشَّجَرِ، فَيَقُولُ الحَجَرُ أَوِ الشَّجَرُ: يَا مُسْلِمُ، يَا عَبْدَ اللهِ، هَذَا يَهُودِيٌّ خَلْفِي، فَتَعَالَ فَاقْتُلْهُ، إِلَّا الْغَرْقَدَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ شَجَرِ اليَهُودِ**»[1].

ورَوَى ابنُ شِهابٍ، حدَثَني سالمُ بنُ عبدِ اللهِ؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ أخبَرَهُ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**تُقَاتِلُكُمُ الْيَهُودُ، فَتُسَلَّطُونَ عَلَيْهِمْ، حَتَّى يَقُولَ الحَجَرُ: يَا مُسْلِمُ، هَذَا يَهُودِيٌّ وَرَائِي، فَاقْتُلْهُ**»[2].

ففي هذا أمورٌ:

الأوَّلُ: أنَّ اليهودَ هُمُ الذينَ يَبْدَؤونَ القتالَ؛ وهذا ما وقَعَ.

الثاني: أنَّ في هذا إخبارًا عن قيامِ سُلْطانٍ وشَوْكةٍ وقُوَّةٍ لهم؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أن يَبْدَؤوا وهم لا سُلْطانَ لهم ولا قُوَّةَ؛ وهذا ما وقَعَ الآنَ.

الثالثُ: قولُهُ ﷺ: «**إِلَّا الْغَرْقَدَ**» عَلامةٌ ظاهِرةٌ مِن عَلَاماتِ نُبُوَّتِهِ؛ فهم الآنَ يَزْرَعُونَ شجَرَ الغَرْقَدِ بكثرةٍ حولَ مُستَوْطَناتِهم!

وهذا يدُلُّ دَلَالةً قاطِعةً على صحَّةِ هذا الحديثِ، فضلًا عن صحَّةِ إسنادِهِ عند أهلِ الحديثِ، واتِّفاقِهِم على ذلك.

وفي هذا الحديثِ: إخبارُ الشجَرِ والحجَرِ للمسلِمِ عن اليهوديِّ المختبِئِ خلفه، وهي لم تقَعْ بعدُ؛ ولا شكَّ في وقوعِها مستقبَلًا.

وممَّا يحسُنُ التنبيهُ عليه: أنَّه عليه الصلاةُ والسلامُ سمَّاهم: اليهودَ،

(١) «صحيح مسلم» (٢٩٢٢).

(٢) «صحيح مسلم» (٢٩٢١).

ولم يسمِّهم: بني إسرائيلَ، ومِن المعلومِ في هذا الوقتِ: أنَّ كثيرًا ممَّن ينتسِبُ إلى الدِّيانةِ اليهوديةِ، ليسوا مِن سُلَالةِ إسرائيلَ ـ الذي هو يَعقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ وإنَّما هم مِن غيرِ سُلَالتِهِ، وخاصَّةً الأُورُبِّيِّينَ منهم والرُّوسَ، الذين يقالُ لهم: «يَهُودُ الخَزَرِ»، واللهُ أعلم.

وعن أبي وائلٍ، قال: «كنتُ جالسًا مع عبدِ اللهِ، وأبي مُوسى، فقالا: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ أَيَّامًا يُرْفَعُ فِيهَا الْعِلْمُ، وَيَنْزِلُ فِيهَا الجَهْلُ، وَيَكْثُرُ فِيهَا الهَرْجُ**»، والهَرْجُ: القَتْلُ[(١)].

وزاد في روايةٍ عند أحمدَ: «... **إِنَّهُ لَيْسَ بِقَتْلِكُمُ الكُفَّارَ، وَلَكِنَّهُ قَتْلُ بَعْضِكُمْ بَعْضًا؛ حَتَّى يَقْتُلَ الرَّجُلُ جَارَهُ، وَيَقْتُلَ أَخَاهُ، وَيَقْتُلَ عَمَّهُ، وَيَقْتُلَ ابْنَ عَمِّهِ!**»، قالوا: سُبْحانَ اللهِ! ومَعَنا عُقُولُنا ـ؟! قال: «**لَا، إِلَّا أَنَّهُ يَنْزِعُ عُقُولَ أَهْلِ ذَاكُمُ الزَّمَانِ، حَتَّى يَحْسَبَ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ عَلَى شَيْءٍ، وَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ تُدْرِكَنِي وَإِيَّاكُمْ تِلْكَ الأُمُورُ، وَمَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مِنْهَا مَخْرَجًا**»؛ فيما عَهِدَ إلينا نبيُّنَا ﷺ إلا أن نخرُجَ منها كما دَخلْناها، لم نُحدِثْ فيها شيئًا»[(٢)].

وعن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تَذْهَبُ الدُّنْيَا، حَتَّى يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ يَوْمٌ لَا يَدْرِي القَاتِلُ فِيمَ قَتَلَ؟ وَلَا المَقْتُولُ فِيمَ قُتِلَ؟**»، فقيل: كيف يكونُ ذلك؟ قال: «**الهَرْجُ؛ القَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ**»[(٣)].

وكذلك: ما في «صحيحِ مسلمٍ»: «**لَا تَقُومُ السَّاعَةُ، حَتَّى تَعُودَ جَزِيرَةُ العَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا**»[(٤)]:

---

(١) «صحيح مسلم» (٢٦٧٢).
(٢) (١٩٦٣٦).
(٣) «صحيح مسلم» (٢٩٠٨).
(٤) (١٠١٢).

ففيه وجهان:

١ ـ فقد تبيَّن بالمسحِ الجُيُولُوجيِّ: أنَّها كانت مُرُوجًا وأنهارًا؛ فمَنِ الذي أخبَرَ النبيَّ ﷺ بذلك؟!

٢ ـ قد وقَعَ في وَقْتِنا هذا: أنَّها مروجٌ، وبَقِيَتِ الأنهارُ، وقد كانت قبل سبعينَ سنةً هذه الجزيرةُ صحراءَ قاحِلةً؛ فلا شكَّ أنَّ هذا الحديثَ عَلَامةٌ مِن عَلَاماتِ نُبُوَّتِهِ ﷺ.

وأَخْبارُهُ الغَيْبِيَّةُ عليه الصلاةُ والسلامُ كثيرةٌ؛ كما تقدَّم؛ بل حتى الأحاديثُ الضعيفةُ وقعَ بعضُها، وقد كُتِبَ في ذلك أكثرُ مِن رسالةٍ عِلْمِيَّةٍ.

وأَختِمُ بحديثٍ لا يَصِحُ قد وقعَ في وقتِنا هذا؛ وهو: «**يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يُسْتَحَلُّ فِيهِ خَمْسَةُ أَشْيَاءَ بِخَمْسَةِ أَشْيَاءَ: يَسْتَحِلُّونَ الخَمْرَ بِأَسْمَاءٍ يُسَمُّونَهَا بِهَا، وَالسُّحْتَ بِالهَدِيَّةِ، وَالقَتْلَ بِالرَّهْبَةِ، وَالزِّنَى بِالنِّكَاحِ، وَالرِّبَا بِالْبَيْعِ**»[(١)]:

قال أبو العبَّاسِ بنُ تيميَّةَ: «وهذا الخبَرُ صِدْقٌ؛ فإنَّ الثلاثةَ المقدَّمَ ذِكرُها قد بُيِّنَتْ، وأمَّا استحلالُ السُّحْتِ الذي هو: العطيَّةُ للوالِي، والحاكِمِ، والشافِعِ، ونحوِهِم؛ باسمِ الهديَّةِ، فهو أظهَرُ مِن أن يُذكَرَ، **وأمَّا استحلالُ القتلِ باسمِ الإرهابِ الذي يسمِّيهِ وُلَاةُ الظُّلْمِ: سِياسةً، وهَيْبةً، وأُبَّهَةَ المُلْكِ، ونحوَ ذلك، فظاهرٌ أيضًا**»[(٢)].

قلتُ: هذا في عصرِهِ رحمهُ اللهُ؛ فكيف لو رأى ما وقَعَ في عصرِنا هذا؟!

---

(١) انظر: بيان الدليل على بطلان التحليل (ص٦٦)، إعلام الموقعين (٤/ ٥٢٩). وأخرجه بنحوه الخطابي في غريب الحديث (١/ ٢١٨).

(٢) «الفتاوى الكبرى» لابن تيميَّة (٦/ ٤٢).

وأمَّا ما يتعلَّقُ بما وقَعَ في بعضِ الأحاديثِ مِن الإعجازِ المادِّيِّ، فهذا أيضًا كثيرٌ، وقد أُلِّفَتْ في ذلك كُتُبٌ كثيرةٌ، وإنَّما نذكُرُ هنا ما هو واضحٌ وبيِّنٌ، وندَعُ الباقيَ لأهلِ التخصُّص:

فمِن ذلك: ما يتعلَّقُ بالنظافةِ:

أوَّلًا: غَسْلُ الأعضاءِ الظاهِرةِ عند الصلاةِ، ولا يَخْفى ما في هذا مِن النظافةِ، وليس ذلك الغَسْلُ مأمورًا به الآنَ بعدما عُرِفَتْ فائدتُه؛ وإنَّما قد جاء به الإسلامُ منذُ أكثرَ مِن ١٤٠٠ سنةٍ، عندَما كان الناسُ يَجهَلُونَ ذلك، وكانوا في بيئةٍ صَحْراويَّةٍ قليلةِ المِيَاه.

ثانيًا: أنَّ الرسولَ عليه الصلاةُ والسلامُ جعَلَ الاغتسالَ في الأُسْبُوعِ مرَّةً واحِدةً فرضًا؛ كما في «الصحيحَيْنِ»، مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ: «**حَقٌّ للهِ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي كُلِّ سَبْعَةِ أَيَّامٍ؛ يَغْسِلَ رَأْسَهُ وَجَسَدَهُ**»[1].

وفيهما؛ مِن حديثِ أبي سَعيدٍ مرفوعًا: «**غُسْلُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ**»[2].

فجعَلَ الاغتسالَ فرضًا وواجِبًا على كلِّ مسلِمٍ في الأُسْبُوعِ، فضلًا عن الأسبابِ الأُخْرى للاغتسالِ: مِن جَنابةٍ، وانقطاعِ حَيْضٍ ونِفاسٍ.

ثالثًا: الأمرُ بغَسْلِ اليدَيْنِ ثلاثًا، والاستنشاقِ ثلاثًا؛ عند القيامِ مِن نَوْمِ الليلِ، وقد بيَّن عليه الصلاةُ والسلامُ الحِكْمةَ مِن ذلك؛ فقال عن غَسْلِ اليدَيْنِ: «**فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يدُهُ؟!**»[3]، وقال عن الاستنشاقِ: «**فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ عَلَى خَيَاشِيمِهِ**»[4].

(١) «صحيح البخاري» (٨٩٧)، «صحيح مسلم» (٨٤٩).
(٢) «صحيح البخاري» (٨٥٨)، «صحيح مسلم» (٨٤٦).
(٣) «صحيح البخاري» (١٦٢)، «صحيح مسلم» (٢٣٧).
(٤) «صحيح مسلم» (٢٣٨).

رابعًا: التأكيدُ على تنظيفِ الأسنانِ، وتطييبِ الفمِ مِن الرائحةِ الكريهةِ؛ حتى كاد أن يكونَ واجبًا؛ وذلك في قولِه عليه الصلاةُ والسلامُ في «الصحيحَيْن»: «**لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لَأَمَرْتُهُمْ بِالسِّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**»، وفي روايةٍ صحيحةٍ: «**مَعَ كُلِّ وُضُوءٍ**»، وفي البخاريِّ: «**أَكْثَرْتُ عَلَيْكُمْ مِنَ السِّوَاكِ**».

وانظُرْ الآنَ إلى اهتمامِ الطِّبِّ الحديثِ بتنظيفِ الأسنانِ، والتأكيدِ على ذلك، وقد سبَقَهُمُ الإسلامُ إلى ذلك منذُ قرونٍ كثيرةٍ!

وفُرْشاةُ الأسنانِ داخِلةٌ في السواكِ، ولكنَّ استعمالَ عُودِ الأَرَاكِ أَوْلى مِن ناحِيَةٍ مادِّيَّةٍ؛ فضلًا عن الشرعيَّةِ؛ لأمورٍ:

١ ـ أنَّه أيسَرُ؛ فعُودُ الأَرَاكِ يَحمِلُهُ الإنسانُ في جَيْبِهِ، فهو معَهُ في كلِّ وقتٍ وحِينٍ، بخلافِ فُرْشاةِ الأسنانِ والمَعجُونِ الذي يُستعمَلُ معها.

٢ ـ أنَّ السِّواكَ مأمُورٌ بِهِ أكثرَ مِن خمسِ مرَّاتٍ في اليومِ؛ وهذا ممكِنٌ في الأَرَاكِ؛ بخلافِ الفُرْشاة.

٣ ـ أنَّ المَعجُونَ والفُرْشاةَ لهما جانبٌ سَلْبيٌّ، وإن كانت فائدتُها أكثرُ؛ بخلافِ عُودِ الأَرَاكِ؛ فإنَّه ليس فيه سلبيَّةٌ البتَّةَ.

٤ ـ أنَّ في الأراكِ ثَمَانِيَ مَوَادَّ طَيَّارةٍ ـ كما قيل ـ لا يُمكِنُ جمعُها في مكانٍ واحدٍ، وقد جمَعَها اللهُ لنا في السواك!

وكلُّ هذا دالٌّ على صدقِ نُبُوَّتِهِ، وصحَّةِ الأحاديثِ التي جاءتْ عنه.

خامِسًا: تقليمُ الأظفارِ، وأخذُ الشعورِ الزائدةِ؛ كشَعْرِ العانةِ، والإِبْطِ، والشارِبِ، والتأكيدُ على ذلك؛ حتى إنَّه لا يجُوزُ تركُها أكثرَ مِن أربعِينَ يومًا؛ كما في «صحيح مسلِم»، مِن حديثِ أنَسٍ: «**وُقِّتَ لَنَا فِي قَصِّ الشَّارِبِ، وَتَقْلِيمِ الأَظْفَارِ، وَنَتْفِ الإِبْطِ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ؛ أَلَّا نَتْرُكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً**».

سادِسًا: الاستنجاءُ بعد البَوْلِ والتغوُّطِ، وجَعْلُ هذا فرضًا، لا تَصِحُّ الصلاةُ إلا به، **ومع الأَسَفِ**: تَجِدُ أنَّ مَن لم يكُنْ مُسلِمًا قد لا يُبالِي بالنجاسةِ التي تُصيبُهُ، ولا يَرفَعُ بذلك رأسًا؛ ولذا تَجِدُ منهم الروائحَ الكريهةَ، وقد يُصابُونَ بالأمراضِ بسببِ ذلك.

سابِعًا: مشروعيَّةُ الخِتَانِ؛ ولا يَخْفى ما في هذا مِن النظافةِ والطهارة.

ثامِنًا: نظافةُ الثيابِ، وطهارتُها؛ وهذا فَرْضٌ في الإسلامِ، لا تَصِحُّ الصلاةُ إلا به.

ولأبي داوُدَ: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ ـ أَوْ مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدتُّمْ ـ أَنْ يَتَّخِذَ ثَوْبَيْنِ لِيَوْمِ الجُمُعَةِ، سِوَى ثَوْبَيْ مِهْنَتِهِ**».

وله، عن أبي الأَحْوَصِ، عن أبيهِ، قال: أَتَيْتُ النبيَّ ﷺ في ثوبٍ دُونٍ، فقال: «**أَلَكَ مَالٌ؟**»، قال: نَعَمْ، قال: «**مِنْ أَيِّ المَالِ؟**»، قال: قد آتانِيَ اللهُ مِن الإبِلِ، والغَنَمِ، والخَيْلِ، والرَّقِيقِ، قال: «**فَإِذَا آتَاكَ اللهُ مَالًا، فَلْيُرَ أَثَرُ نِعْمَةِ اللهِ عَلَيْكَ، وَكَرَامَتِهِ**»، وفي روايةٍ لأحمدَ: «عَلَيَّ أَطْمَارٌ».

تاسِعًا: تأكيدُ الإسلامِ أن يَحرِصَ العبدُ على الرائحةِ الزَّكِيَّةِ؛ ففي «الصحيحَيْنِ»، مِن حديثِ أبي سعيدٍ: الحَثُّ على مَسِّ الطِّيبِ يومَ الجُمُعةِ؛ إنْ قدَرَ عليه.

عاشِرًا: تنظيفُ الأَفْنِيَةِ والمَنازِلِ؛ وذلك أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن التخلِّي في طريقِ الناسِ وظِلِّهِم؛ فكيف بالبيوت؟!

حاديَ عشَرَ: المحافَظةُ على نظافةِ المِيَاهِ، والنهيُ عن تلويثِها؛ في قولِهِ ﷺ: «**لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ**»، وقال: «**لَا يَغْتَسِلْ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ وَهُوَ جُنُبٌ**»؛ رواهُ مسلِمٌ.

ثانيَ عشرَ: النهيُ عن التنفُّسِ في الإناءِ، والشُّرْبِ مِن فَمِ السِّقاءِ؛ كما في «الصحيحَيْن»: «**لَا يُمْسِكَنَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَهُوَ يَبُولُ، وَلَا يَتَمَسَّحْ مِنَ الخَلَاءِ بِيَمِينِهِ، وَلَا يَتَنفَّسْ فِي الإِنَاءِ**».

ولأبي داوُدَ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: «**نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ الشُّرْبِ مِنْ فِي السِّقَاءِ**».

ولمالكٍ في «الموطَّأِ»، والتِّرمِذيِّ، عن أبي المثنَّى الجُهَنيِّ؛ أنَّه قال: «كنتُ عند مَرْوانَ بنِ الحَكَمِ، فدخَلَ عليه أبو سَعِيدٍ الخُدْريِّ، فقال له مَرْوانُ بنُ الحَكَمِ: أَسَمِعتَ مِن رسولِ اللهِ ﷺ: «أنَّه نَهَى عن النَّفْخِ في الشَّرَابِ»؟ فقال له أبو سَعِيدٍ: نَعَمْ، فقال لهُ رجُلٌ: يا رَسُولَ اللهِ، إنِّي لا أَرْوَى مِن نَفَسٍ واحدٍ؟ فقال له رسولُ اللهِ ﷺ: «**فَأَبِنِ القَدَحَ عَنْ فِيكَ، ثُمَّ تَنَفَّسْ**»، قال: فإنِّي أَرَى القَذَاةَ فيه؟ قال: «**فأَهْرِقْهَا**».

ثالِثَ عشَرَ: الأمرُ بتغطِيةِ الأواني، والتأكيدُ على ذلك؛ حتى إنَّه إذا لم يَجِدْ ما يغطِّي به الإناءَ، يعرُضُ عليه عُودًا؛ كما في البخاريِّ، ومسلِمٍ، واللفظُ له، عن جابرٍ، عن النبيِّ ﷺ: «**غَطُّوا الإِنَاءَ، وَأَوْكُوا السِّقَاءَ، وَأَغْلِقُوا البَابَ، وَأَطْفِئُوا السِّرَاجَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ سِقَاءً، وَلَا يَفْتَحُ بَابًا، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَحَدُكُمْ إِلَّا أَنْ يَعْرُضَ عَلَى إِنَائِهِ عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللهِ، فَلْيَفْعَلْ**».

رابعَ عشَرَ: الغَسْلُ مِن وُلُوغِ الكَلْبِ سَبْعَ مرَّاتٍ، أُولَاهُنَّ بالترابِ؛ كما في «صحيحِ مسلمٍ»، مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ.

وقد وُجِدَ الآنَ: أنَّ في لُعَابِهِ شيئًا لا يُزالُ إلا بالتراب.

خامِسَ عشَرَ: ومِن تأكيدِ الشريعةِ في أمورِ النظافةِ: أنَّ الميِّتَ المسلِمَ يَجِبُ غَسْلُهُ، وتكفينُهُ في ثيابٍ نظيفةٍ، وكذا تطييبُهُ قبلَ دفنِه.

فانظُرْ إلى هذه التشريعاتِ التي جاءت بها الشريعةُ، ودَلَّتْ عليها الفِطْرةُ، وشَهِدَ لها العقلُ بالجمالِ والكمال.

فإذا ضُمَّ إلى هذا: ما جاء به الشرعُ؛ مِن التقلُّلِ مِن الأكلِ؛ حتى قال عليه الصلاةُ والسلامُ ـ فيما خرَّجه التِّرمِذيُّ، وقال: «حسَنٌ صحيحٌ» ـ مِن حديثِ المِقْدام: «**مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ؛ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ، فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ، وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ، وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ**».

«وقد رُوِيَ أنَّ ابنَ ماسَوَيْهِ الطبيبَ لمَّا قرَأَ هذا الحديثَ في كتابِ أبي خَيْثمةَ، قال: «لو استعمَلَ الناسُ هذه الكلماتِ، لَسَلِمُوا مِن الأمراضِ والأسقامِ، ولَتَعَطَّلَتِ المارِسْتاناتُ، ودَكَاكِينُ الصَّيَادِلة!»»[١].

وقال ابنُ حَجَرٍ: «قال القُرْطُبيُّ في «شرحِ الأسماءِ»[٢]: «لو سَمِعَ بُقْراطُ بهذه القِسْمةِ، لَعَجِبَ مِن هذه الحِكْمةِ»، وقال الغَزَاليُّ قبله في «بابِ كَسْرِ الشَّهْوَتَيْنِ»، مِن «الإحياءِ»[٣]: «ذُكِرَ هذا الحديثُ لبعضِ الفلاسِفةِ، فقال: «ما سَمِعتُ كلامًا في قِلَّةِ الأكلِ أحكَمَ مِن هذا».

ولا شكَّ في أنَّ أثَرَ الحِكْمةِ في الحديثِ المذكورِ واضحٌ، وإنَّما خَصَّ الثلاثةَ بالذِّكْرِ؛ لأنَّها أسبابُ حياةِ الحَيَوانِ، ولأنَّه لا يدخُلُ البَطْنَ سِواها»[٤].

وقد ذكَرَ اللهُ ﷻ قاعِدةً شامِلةً عظيمةً في الأكلِ والشربِ، فقال: ﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾.

كذلك: ما جاء به الشرعُ:

- مِنَ الاقتِصارِ على الطيِّباتِ دون الخبائثِ والمُسكِراتِ؛ فإنَّها محرَّمةٌ في شريعةِ الإسلام.

---

(١) «جامع العلوم والحِكَم» (٢/٤٦٨). (٢) «فتح الباري» (٩/٥٢٨).
(٣) «فتح الباري» (٩/٥٢٨). وانظر: «قوت القلوب» (٢/٢٨٥).
(٤) «فتح الباري» (٩/٥٢٨).

- ومِن الحِمْيةِ مِن الأخلاطِ الرديئةِ؛ وذلك بالصيام.

- ومِن التأكيدِ على حَرَكةِ الأجسام؛ كما قال عليه الصلاةُ والسلامُ؛ مِن حديثِ أَوْسِ بنِ أَوْسٍ الثَّقَفيِّ، فيما خرَّجه أبو داوُدَ: «**مَنْ غَسَّلَ وَاغْتَسَلَ، وَمَشَى وَلَمْ يَرْكَبْ...**»، فهذا في الجُمُعة.

وفي معنى ذلك: الحثُّ على تكثيرِ الخُطا للمساجِدِ، في الصلواتِ الخمسِ، والعِيدَيْنِ، وحَثُّهُ بني سَلِمةَ على لزومِ ديارِهِم، وتركِ الاقترابِ مِن المسجِدِ؛ لِتُكتَبَ بذلك آثارُهُم.

والأحاديثُ في هذا كثيرةٌ.

- وكذا: النهيُ عن كثرةِ الترفُّهِ؛ كما عند أبي داوُدَ، والنَّسائيِّ؛ مِن حديثِ فَضَالةَ بنِ عُبَيدٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَنْهَى عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الإِرْفَاهِ**».

- ومِن الحَجْرِ الصِّحِّيِّ على الأمراضِ المُعدِيَةِ؛ كما في «الصحيحَيْنِ»؛ مِن حديثِ أبي هُرَيرةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ**».

وفيهما أيضًا؛ مِن حديثِ أُسامَةَ بنَ زيدٍ: «**الطَّاعُونُ رِجْسٌ أُرْسِلَ عَلَى طَائِفَةٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ، فَلَا تَقْدَمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ، وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا، فِرَارًا مِنْهُ**».

فمَن ضَمَّ هذا إلى ما تقدَّم، فقد حاز الصحَّةَ مِن جميعِ أطرافِها؛ إن شاء اللهُ.

ولا شكَّ أنَّ هذه التشريعاتِ يَعجِزُ عنها كبارُ الأطبَّاءِ، وهي مِن الدِّينِ بلا شكٍّ، وقد رتَّب اللهُ عليها الأجورَ العظيمةَ.

ومِن حديثِ ثَوْبانَ: أنَّ حَبْرًا جاء يَسأَلُ النبيَّ ﷺ، فقال: جئتُ أَسأَلُكَ عن الوَلَدِ؟ قال: «**مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضُ، وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ؛ فَإِذَا**

اجْتَمَعَا، فَعَلَا مَنِيُّ الرَّجُلِ مَنِيَّ المَرْأَةِ، أَذْكَرَا بِإِذْنِ اللهِ، وَإِذَا عَلَا مَنِيُّ المَرْأَةِ مَنِيَّ الرَّجُلِ، آنَثَا بِإِذْنِ اللهِ»، قال اليهوديُّ: لقد صدَقْتَ، وإنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ انصرَفَ، فذهَبَ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**لَقَدْ سَأَلَنِي هَذَا عَنِ الَّذِي سَأَلَنِي عَنْهُ، وَمَا لِي عِلْمٌ بِشَيْءٍ مِنْهُ، حَتَّى أَتَانِي اللهُ بِهِ**»(١).

وفي البخاريِّ؛ مِن حديثِ أَنَسٍ، لمَّا سأَلَ عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ رسولَ اللهِ ﷺ؛ قال: «إنِّي سائِلُكَ عن ثَلَاثٍ، لَا يَعْلَمُهُنَّ إلا نَبِيٌّ...»، منها الولَدُ؛ قال: «وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ الوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْءٍ يَنْزِعُ إِلَى أَخْوَالِهِ؟»، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: «**وَأَمَّا الشَّبَهُ فِي الوَلَدِ: فَإِنَّ الرَّجُلَ إِذَا غَشِيَ المَرْأَةَ، فَسَبَقَهَا مَاؤُهُ، كَانَ الشَّبَهُ لَهُ، وَإِذَا سَبَقَ مَاؤُهَا، كَانَ الشَّبَهُ لَهَا، قَالَ: «أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ»**(٢).

فهذا في الشَّبَهِ، والذي قبلَهُ في الذُّكُورةِ والأُنُوثة.

وما جاء في هذَيْنِ الحديثَيْنِ شيءٌ دقيقٌ جِدًّا، يَحْتاجُ إلى اختصاصٍ في هذه الأمورِ، واستفراغٍ للوقتِ والجهدِ؛ للبحثِ عن ذلك؛ ولذا كان في سؤالِ السائِلِ: «أنَّه لا يَعلَمُهُ إلا نبيٌّ»، وقد بدأ في العقودِ الأخيرةِ الاهتمامُ بمسألةِ الجِينَاتِ، والمورِّثاتِ، وتتبُّعِ السُّلَالاتِ الجيِّدةِ، والمُزاوَجةِ بينها للحصولِ على صفاتٍ أفضَلَ بزعمِهِم(٣)؛ وهذه مَحَلُّ خلافٍ بين أهلِ الاختصاص:

فمنهم: مَن لا يَرَى ذلك؛ وقد جاء عنه عليه الصلاةُ والسلامُ: ما يدُلُّ أنَّ الأَوْلَى عدَمُ فعلِ ذلك؛ فقد روى أبو داوُدَ؛ مِن حديثِ اللَّيْثِ، عن يَزِيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن أبي الخَيْرِ، عن ابنِ زُرَيرٍ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه، قال: أُهدِيَتْ لرسولِ اللهِ ﷺ بَغْلَةٌ، فرَكِبَها، فقال عليٌّ: لو

(١) «صحيح مسلم» (٣١٥). (٢) (٣٣٢٩).

(٣) يراجع في ذلك بحث د. خالد المصلح: «المعدلات الوراثية».

حمَلْنا الحَمِيرَ على الخيلِ، فكانت لنا مثلُ هذه، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**»[(١)].

ومِن حديثِ مُوسى بنِ سالم، حدَّثَنا عبدُ اللهِ بنِ عُبَيدِ اللهِ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: ما اختَصَّنا رسولُ اللهِ ﷺ دُونَ الناسِ بشيءٍ إلا بثلاثِ خِصالٍ: «**أَمَرَنَا أَنْ نُسْبِغَ الوُضُوءَ، وَأَلَّا نَأْكُلَ الصَّدَقَةَ، وَأَلَّا نُنْزِيَ الحِمَارَ عَلَى الْفَرَسِ**»[(٢)].

وأكتفي بهذا؛ لأنَّ البحثَ في هذه القضايا يَحْتاجُ إلى مختصِّينَ بهذه الأمور.

سادِسًا: العِلْمُ المادِّيُّ؛ كما تقدَّم في ذِكرِ الأمثلةِ لذلك.

سابِعًا: أنَّ الناظرَ في أحاديثِ السُّنَّةِ يرى أنَّها كلَّها يُشبِهُ بعضُها بعضًا؛ فكلُّها خارجٌ مِن مِشْكاةٍ واحدةٍ، وتَقدَّمَتِ الإشارةُ لهذا المعنى في كلامِ ابنِ أبي حاتِمٍ، وابنِ القيِّم.

ثامِنًا: قال ابنُ حَزْمٍ: «اعلَمُوا: أنَّه لو رام اليومَ أحدٌ أن يَزيدَ في شِعْرِ النابِغةِ، أو شِعْرِ زُهَيرٍ، كلِمةً، أو ينقُصَ أُخرى ـ: ما قدَرَ؛ لأنَّه كان يَفضَحُهُ الوقتُ، وتخالِفُهُ النُّسَخُ المثبُوتةُ»[(٣)].

قلتُ: فكيف بسُنَّةِ رسولِ اللهِ ﷺ؟! التي هي أصَحُّ إسنادًا، وأقوَمُ قِيلًا مِن شِعْرِهِما بكثيرٍ، ومِن المعلوم: أنَّ الأسانيدَ التي رُوِيَتْ بها المعلَّقاتُ لا تَرْقى مِن قريبٍ ولا مِن بعيدٍ، إلى أسانيدِ السُّنَّةِ النبويَّة.

تاسِعًا: يَلزَمُ مِن التشكيكِ في السُّنَّةِ النبويَّةِ رَدُّ كثيرٍ مِن الأخبارِ التاريخيَّةِ، وسِيَرِ الأقدمِينَ، وقِصَصِ الماضِين؛ بل وحتى أخبارِ

---

(١) (٢٥٦٥). (٢) (٨٠٨).

(٣) «الفِصَلْ، في المِلَلِ والأهواءِ والنِّحَلْ» (٢/ ٦٧).

المعاصِرين، التي تُذِيعُها المَحَطَّاتُ، والقَنَواتُ، والصُّحُفُ والمَجَلَّاتُ، ورَدُّ شهادةِ الشهودِ في القضايا والأحكام؛ لأنَّ أسانيدَ السُّنَّةِ النبويَّة أصحُّ منها بمراحِلَ، وعدَدُها أكثرُ، والعنايةُ بها أعظمُ.

بل ولَتَعَطَّلَتِ المَحاكِمُ؛ وذلك أنَّه يَلزَمُ مِن ردِّ شهادةِ السُّنَّةِ النبويَّةِ: أن تُرَدَّ شهادةُ الشهودِ في القضايا بين الناس.

قال الشافعيُّ: «أَنَجِدُكَ إذَنْ أَبَحْتَ الدمَ والمالَ المحرَّمَيْنِ بإحاطةٍ؛ بشهادةٍ، وهي غيرُ إحاطة؟

قال: كذلكَ أُمِرتُ.

قلتُ: فإن كنتَ أُمِرتَ بذلك على صدقِ الشاهِدَيْنِ في الظاهرِ، فقَبِلْتَهما على الظاهرِ، ولا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ، [فذلكَ الحُجَّةُ عليك في قَبولِ حديثِ أهلِ الصدقِ والثقةِ في الظاهرِ، وإنْ أمكَنَ فيهم الغلَطُ، كما يُمكِنُ في الشاهدَيْن، ولا يَعلَمُ الغيبَ إلا اللهُ][(١)].

وإنَّا لَنَطلُبُ في المحدِّثِ أكثرَ ممَّا نطلُبُ في الشاهدِ؛ فنُجيزُ شهادةَ البشَرِ، لا نَقبَلُ حديثَ واحدٍ منهم، ونجدُ الدَّلَالةَ على صدقِ المحدِّثِ وغَلَطِهِ ممَّن شَرِكَهُ مِن الحُفَّاظِ وبالكتابِ والسُّنَّةِ؛ ففي هذا دَلَالاتٌ، ولا يُمكِنُ هذا في الشهادات»[(٢)].

ووجهُ الشاهدِ: أنَّ الشافعيَّ نصَّ أنَّه: يُطلَبُ في قَبُولِ شهادةِ المحدِّثِ أكثَرُ ممَّا يُطلَبُ في شهادةِ الشهودِ بعضِهِم على بعضٍ.

بل حتى الأخبارُ التي يتداوَلُها الناسُ فيما بينهم أَمْرُها كالشهادة؛ لأنَّنا لو طبَّقْنا عليهم أدنى شروطِ المحدِّثينَ، لَحُكِمَ بردِّها؛ وهذا لا يقولُ به عاقلٌ.

(١) ما بين المعقوفَيْنِ زيادةٌ مِن «جِمَاع العِلْم»، المطبوعِ مع «الأم» (٩/ ١٣ ـ ١٤ ط. رفعت فوزي)، وقد سقَطَ؛ لانتقالِ النظر.

(٢) «جِمَاع العِلْم»، المطبوع مع «الأم» (٧/ ٢٩٠).

فتبيَّن ممَّا تقدَّم: كونُ السُّنَّةِ محفوظةً، وأنَّه يُجزَمُ بذلك بلا تردُّدٍ؛ وهذا مِن فضلِ اللهِ ﷻ على عبادِهِ: بأنْ حَفِظَ لهم دِينَهُم؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر: ٩].

قال محمَّدٌ عبدُ القادرِ المُبارَكُ، عن أستاذِهِ المستشرِقِ ماسِّنْيُونَ: «إنَّه قال لمجموعةٍ مِن الطُّلَّابِ، وكان المُبارَكُ فيهم: «نحنُ ـ المستشرِقِينَ ـ بذَلْنا جهودًا كبيرةً خلالَ ثلاثةِ أجيالٍ، في تتبُّعِ مخطوطاتِ القرآنِ الكريمِ؛ مِن أقدَمِ ما هو محفوظٌ في دُورِ الآثارِ والمكتباتِ العالَمِيَّةِ؛ حتى الأوراقِ المُفرَدةِ المقطوعةِ مِن مصاحِفَ قديمةٍ؛ وقارَنَّا كُلَّ ذلك بالمصاحِفِ المطبوعةِ؛ لكي نعثُرَ على أيِّ اختلافٍ بين المصاحِفِ مِن مُصحَفِ عثمانَ إلى مختلِفِ العصورِ؛ حتى المصاحفِ في عصرِنا ـ ولو كان اختلافًا في آيةٍ أو جملةٍ أو كلِمةٍ ـ فلم نجِدْ أيَّ اختلافٍ؛ مِمَّا جعلنا نعتقِدُ ـ مستيقِنِينَ ـ أنَّ القرآنَ الذي نطَقَ به محمَّدٌ ﷺ[(١)] باقٍ إلى اليومِ؛ كما نطَقَ به؛ لم يتبدَّلْ فيه شيءٌ»[(٢)].

ولا يُحفَظُ القرآنُ إلا بحفظِ السُّنَّةِ؛ كما تقدَّم بيانُ ذلك.

وينتُجُ مِن ذلك كلِّهِ: حفظُ اللغةِ العربيةِ؛ والدليلُ على ذلك: أنَّنا نَفهَمُ الشِّعْرَ الجاهليَّ؛ فاللغةُ العربيَّةُ هيَ هيَ قديمًا وحديثًا.

ومِن الطرائفِ في ذلك: أنَّ جُون فِيلِبِي الذي أسلَمَ، وتسمَّى بعبدِ اللهِ فِيلِبِي، وهو إنجليزيُّ الأصلِ، سأل بعضَ أهلِ العِلْمِ عن كلمةِ: «مُوسِيقَا»، هل هي عربيَّةٌ؟ فقال لهُ: ليستْ عربيَّةً، ولكنَّها مستعمَلةٌ عندنا مِن أَلْفِ سَنَةٍ، فقال له فِيلِبِي: إنَّك لَبَخِيلٌ»[(٣)]. اهـ.

---

(١) القرآنُ كلامُ الله، وإنَّما بلَّغه رسولُ الله ﷺ إلينا.
(٢) «أعلام الدعوة» لعبد الله العَقِيل (٩٩٧).
(٣) مِن مَجَلَّةِ دارةِ المَلِكِ عبدِ العزيز.

وهو يعني: أنَّ كلمةً مستعمَلةً عند العرَبِ منذُ ألفِ سَنَةٍ، كيف لا تكونُ عربيَّةً؛ متعجِّبًا مِن ذلك.

وهذا يدُلُّ على حفظِ اللغةِ العربيَّةِ؛ كما تقدَّم؛ ولذا كان أهلُ الاختصاصِ ينبِّهونَ على الكلماتِ الدخيلةِ المولَّدةِ مِن الألفاظِ الأصيلةِ؛ حتى ولو كانت أقدَمَ مِن ذلك؛ بل ينبِّهونَ على الأساليبِ والتراكيبِ الجديدةِ التي لم تكن مستعمَلةً مِن قبلُ.

ولا عجَبَ في ذلك، فهناكَ كلماتٌ أقدَمُ منها تُعَدُّ دَخِيلةً على العربيَّة؛ ولذا لا يُحتَجُّ مِن الشِّعْرِ إلا بما كان جاهِليًّا، أو ما كان مِن القَرْنِ الأوَّلِ في الإسلامِ إلى نصفِ الثاني.

وهذا كلُّه يدُلُّ على حفظِ القرآنِ والسُّنَّةِ واللُّغَةِ؛ كما تقدَّم، ومَن شكَّك في ذلك، فهو إمَّا أن يكون جاهلًا؛ فعليه أن يتعلَّمَ، وإمَّا أن يكونَ مُغرِضًا لا إنصافَ عندَهُ؛ وهذا لا كلامَ معه؛ لأنَّه قد أسقَطَ نَفْسَهُ مِن حيِّزِ أهلِ الفضلِ والعِلْم.

قال دافيد صَمْوِيل مَرْجِلْيوث: «**لِيفتخِرِ المسلِمونَ ما شاؤُوا بعِلْمِ حديثِهم**»[(١)].

قال ذلك مع عداوتِهِ للإسلام؛ قال الزِّرِكْليُّ: «وله في لُغَتِهِ كتبٌ عن الإسلامِ والمسلِمِينَ، لم يكُنْ فيها مُخلِصًا للعِلْمِ، على الرغمِ مِن توسُّعِهِ في مَعرِفةِ المسلِمينَ وأَدَبِهم!»[(٢)].

وقال أشبره نكر: «إنَّ الدنيا لم تَرَ ـ ولن تَرَى ـ أُمَّةً مثلَ المسلِمينَ؛

---

(١) «المقالات العلميَّة» (ص٢٣٤ ـ ٢٥٣)؛ نقلاً عن مقدِّمةِ المعلِّميِّ لكتاب «الجَرْحِ والتعديل» (١/ب).
(٢) «الأعلام» (٢/ ٣٣٠).

فقد دُرِسَ بفضلِ عِلْمِ الرِّجالِ الذي أوجَدوهُ: حياةُ نصفِ مليونِ رجُلٍ»[١]!

وقالت كارين أرمسترونج: «فقد عَلَّمَتِ السُّنَّةُ المسلِمينَ محاكاةَ أُسْلُوبِ محمَّد؛ في الكلامِ، والأكلِ، والحُبِّ، والاغتسالِ، والعبادةِ؛ لدرَجةٍ يُعِيدُونَ معها إنتاجَ حياةِ محمَّدٍ في الأرضِ، في أدقِّ تفاصيلِ حياتِهِمُ اليومِيَّةِ، بأُسْلُوبٍ واقِعيٍّ»[٢].

وقال أَسَد رُسْتُم، وهو مِن نصارى لُبْنانَ ـ وكان أستاذًا في الجامعةِ ـ في كتابِهِ «مصطلَح التاريخ»: «وأوَّلُ مَن نظَّم نَقْدَ الرواياتِ التاريخيَّةِ، ووضَعَ القواعدَ لذلك: علماءُ الدِّينِ الإسلاميِّ؛ فإنَّهم اضطُرُّوا اضطرارًا إلى الاعتناءِ بأقوالِ النبيِّ ﷺ وأفعالِه؛ لفهمِ القرآنِ، وتوزيعِ العَدْلِ... فانبَرَوْا لجمعِ الأحاديثِ ودَرْسِها وتدقيقِها؛ فأتحَفُوا عِلْمَ التاريخِ بقواعدَ لا تزالُ في أُسُسِها وجَوْهَرِها محترَمةً في الأوساطِ العلميَّةِ حتى يومِنا هذا، وهو ما سيُتاحُ لنا الاطِّلاعُ عليه في تضاعِيفِ هذا الكتابِ في حِينِهِ...

فأكبَبْتُ على مطالَعةِ كتبِ المصطلَحِ، وجمَعْتُ أكثَرَها، وكنتُ كلَّما ازدَدتُّ اطِّلاعًا عليها، ازدادَ وَلَعِي بها، وإعجابي بواضِعِيها.

ولا أَزَالُ أذكُرُ حادِثًا وقَعَ لي عامَ ١٩٣٦م في دِمَشْقَ يومَ احتفَلَتِ الحكومةُ السُّورِيَّةُ بمرورِ أَلْفِ سَنَةٍ على وفاةِ المتنبِّي؛ فإنَّني كنتُ مِن جُمْلةِ الوافِدِينَ إلى عاصمةِ الأُمَوِيِّينَ، والمحتفِلِينَ بذِكْرَى شاعرِ العَرَبِ، وأقَمْتُ بها مُدَّةً مِن الزمنِ، أقلِّبُ في أثنائِها مخطوطاتِ المكتبةِ الظاهِرِيَّةِ، وما إنْ

---

(١) «موافقة العقل والعلم» (٤/ ٥٩). ونقل عن الألماني شبرينجر، انظر: الإسناد من الدين (ص٣٢).

(٢) سيرة النبي محمد ﷺ (ص٣٨٨).

بدَأْتُ بالعملِ، حتى أيقَنْتُ أنِّي أمامَ أعظمِ مجموعةٍ لكتبِ الحديثِ النبويِّ في العالَم؛ ففي خزائِنِ هذه المكتبةِ عددٌ لا يُستهانُ به مِن أُمَّهاتِ المخطوطاتِ في هذا العِلْم، وقِسْمٌ منها يَحمِلُ أعاظِمَ رجالِ الحديث.

ومِن أهمِّ ما وجَدتُّ فيها: نسخةٌ قديمةٌ مِن رسالةِ القاضي عِيَاضٍ في عِلْمِ المصطلَحِ؛ كتَبَها ابنُ أخيهِ سَنَةَ ٥٩٥هـ، وكنتُ قد قرأتُ شيئًا عنها في بعضِ رسائلِ المصطلَحِ، فاستنسَخْتُها بالفُوتُوسْتات، وبدأتُ في دَرْسِها، وتفهُّمِ مَعانِيها؛ فإذا هي مِن أنفسِ ما صُنِّفَ في موضوعِها، وقد سَمَا بها القاضي عِياضٌ إلى أعلى درَجاتِ العِلْمِ والتدقِيقِ في عصرِه.

والواقعُ: أنَّه ليس بإمكانِ أكابرِ رجالِ التاريخِ اليومَ: أن يكتُبُوا أحسَنَ منها في بعضِ نَواحِيها؛ وذلك على الرغمِ مِن مُرُورِ سبعةِ قرونٍ عليها؛ فإنَّ ما جاء فيها مِن مَظاهِرِ الدِّقَّةِ في التفكيرِ والاستنتاجِ، تحت عُنْوانِ: «**تحرِّي الرِّوايةِ، والمَجِيءِ باللفظِ**»: يضاهِي ما ورَدَ في الموضوعِ نفسِهِ في كتبِ الفِرِنْجةِ في أُورُوبَّةَ وأَمِيرْكَةَ، وقد اقتطَفْنا مِن كلامِ القاضي عِياضٍ في هذا الموضوعِ شيئًا كثيرًا؛ أورَدْناهُ في بابِ «**تحرِّي النصِّ، والمَجِيءِ باللفظِ**»، في كتابِنا هذا.

والواقعُ: أنَّ المُثُودُولُوجيا الغربيَّةَ التي تَظهَرُ اليومَ لأوَّلِ مرَّةٍ بثوبٍ عرَبيٍّ ليست غريبةً عن علمِ «مصطلَحِ الحديثِ»؛ بل تمُتُّ إليه بصِلَةٍ قويَّةٍ، فالتاريخُ دِرايةً أوَّلًا، ثمَّ رِوايةً؛ كما أنَّ الحديثَ درايةً وروايةً، وبعضَ القواعدِ التي وضَعَها الأئمَّةُ منذ قرونٍ عديدةٍ للتوصُّلِ إلى الحقيقةِ في الحديثِ، تَتَّفِقُ في جوهرِها وبعضَ الأَنظِمةِ التي أقرَّها علماءُ أُورُوبَّةَ فيما بعدُ في بناءِ علمِ المُثُودُولُوجيا، ولو أنَّ مؤرِّخي أُورُوبَّةَ في العصورِ الحديثةِ، اطَّلَعوا على مصنَّفاتِ الأئمَّةِ المحدِّثينَ، لَمَا تأخَّروا في تأسيسِ علمِ المُثُودُولُوجيا حتى أواخرِ القرنِ الماضي.

وبإمكانِنا أن نصارِحَ زملاءَنا في الغربِ، فنؤكِّدَ لهم: بأنَّ ما يفاخِرونَ به مِن هذا القَبِيلِ نشَأَ وتَرَعْرَعَ في بلادِنا، ونحنُ أحقُّ الناسِ بتعليمِه، والعمَلِ بأُسُسِهِ وقواعِدِه»[١]. اهـ.

فانظُرْ إلى كلامِ هؤلاءِ، وقارِنْهُ بكلامِ بعضِ الجُهَّالِ؛ الذين يَطعَنُونَ في السُّنَّةِ النبويَّةِ، ويشكِّكونَ فيها! فقد جعَلُوا ما هو مَفخَرةٌ ـ بل مُعجِزةٌ ـ مَثْلَبةً، وقلَبُوا ما هو يقينٌ وحقٌّ وصدقٌ؛ مَحَلًّا للشكِّ والتكذيب.



(١) مصطلح التاريخ (ص ز).



فصلٌ

بيَانِ وَهَاءِ شُبَهِ المُشَكِّكِينَ في السُّنَّةِ النَّبوِيَّةِ، وسقوطِها

وباستقراءِ التاريخِ والواقعِ يُمكِنُ تصنيفُ الذين طعَنُوا في السُّنَّةِ إلى أربعِ فِرَقٍ؛ وهم:

- الخَوَارِجُ.
- والرافِضةُ.
- ومتعصِّبةُ أهلِ الكتابِ؛ وخاصَّةً أهلَ الاستشراقِ منهم.
- وبعضُ المنافِقِينَ المنتسِبينَ للإسلام:

قلتُ:

أمَّا الخَوَارِجُ: فهم جُهَّالٌ، ولا عِلمَ لهم بعقلِ معاني القرآنِ، ولم يُعرَفْ عنهم تتبُّعُ السُّنَّةِ النبويَّةِ، والاعتناءُ بها، ورِوايتُها، وقد أخبَرَ عنهم رسولُ اللهِ ﷺ وعن بِدْعَتِهِم قبل أن تقَعَ؛ كما في الصِّحاحِ، والسُّنَنِ، والمسانيدِ، قال أحمدُ في روايةِ حَرْبٍ: «**الخوارجُ قومُ سُوءٍ، لا أَعلَمُ في الأرضِ قومًا شرًّا منهم**»، وقال: «**صَحَّ الحديثُ فيهم عن النبيِّ ﷺ مِن عَشَرةِ وجوهٍ**»[1].

وعن أبي سعيدٍ الخُدْريِّ رضي الله عنه، قال: بينما نحنُ عند رسولِ اللهِ ﷺ وهو يَقسِمُ قَسْمًا، أَتَاهُ ذو الخُوَيصِرةِ، وهو رجُلٌ مِن بني تَمِيمٍ، فقال: يا

(١) «السُّنَّة»، للخلَّال (١/ ١٤٥).

رسُولَ اللهِ، اعْدِلْ، فقال: «**وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟! قَدْ خِبْتَ وَخَسِرْتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ**»، فقال عُمَرُ: يا رَسُولَ اللهِ، ائْذَنْ لي فيه، فأَضْرِبَ عُنُقَهُ؟ فقال: «**دَعْهُ؛ فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَؤُونَ القُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ؛ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ**»[١].

ومَن كان بهذه المَثابةِ مِن الجهلِ، فلا يُلتفَتُ إلى قولِه، فضلًا عن طعنِه.

ومِن المُتَّفَقِ عليه بين العقلاءِ: أنَّ الحُكْمَ على الشيءِ فرعٌ عن تصوُّرِهِ، ولهم كتابٌ يُسمُّونَهُ: «الجامعَ الصحيح»، وينسُبُونَهُ إلى الرَّبيعِ بنِ حَبِيبٍ، وهو غيرُ معروفٍ، لم يُوقَفْ له على ترجمةٍ؛ فهو مجهولٌ، وشيخُهُ مسلِمُ بنُ أبي كَرِيمةَ مجهولٌ أيضًا، يَروِي عن جابرِ بنِ زيدٍ؛ بل إنَّ الكتابَ لم يُعرَفْ إلا في القرونِ المتأخِّرةِ حتى عند الخوارجِ؛ فمَن تحدَّث عنه منهم، لم يأتِ للربيعِ بترجمةٍ يُوثَقُ بها.

قال الشيخُ الألبانيُّ: «الرَّبيعُ هذا نَكِرةٌ؛ لا يُعرَفُ في شيءٍ مِن كُتُبِ تراجِمِ علمائِنا؛ حتى الإباضِيُّونَ لم يستطِيعُوا أن يذكُرُوا لنا شيئًا مِن تاريخِ حياتِه؛ سوى أنَّهم تكلَّفوا جِدًّا في ذكرِ شيوخِهِ ومَن روَى عنه؛ اعتمادًا منهم على مصادِرِهِمُ الخاصَّةِ بهم، والمتأخِّرةِ جِدًّا عن عصرِ الرَّبيعِ هذا، ولم يَعْزُوا ترجمتَهُ إلى كتابٍ من كتبِ التراجِمِ والتاريخِ المعروفة!»[٢].

ومما يدُلُّ على بطلانِ هذا الكتابِ غيرَ ما تقدَّم: أنَّ كلَّ الأخبارِ في هذا الكتابِ بهذا السَّنَدِ؛ فعلى هذا: فإنَّ السُّنَّةَ لا تُعرَفُ عندهم إلا بهذا

(١) «صحيح البخاري» (٣٦١٠).
(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأثرها السيِّئ في الأمة» (١٢/ ٩٢١).

الطريقِ الواحد، وهذا لا شكَّ في بطلانِهِ؛ فصحابةُ رسولِ اللهِ ﷺ بلَغُوا الآلافَ، والتابِعونَ الذينَ جالَسُوا الصحابةَ، ونقَلُوا عنهم أكثرُ وأكثرُ، فهذا كافٍ في بطلانِ هذا الكتاب.

والمقصودُ: بيانُ تناقُضِ هؤلاءِ الخوارجِ الذين يطعُنُونَ في السُّنَّةِ، ويحتجُّونَ بمثلِ ما جاء في هذا الكتابِ الباطل.

وقد قال داوُدُ بنُ أبي هِنْدٍ، عن عَزْرةَ: «دخَلْتُ على جابرِ بنِ زيدٍ، فقلتُ: إنَّ هؤلاءِ القومَ ينتحِلونَكَ؟»؛ يعني: الإباضيَّةَ، قال: «أَبْرَأُ إلى اللهِ مِن ذلك»(١).

وأمَّا الرافضةُ: فهم أكذبُ الطوائفِ، وأعظمُها تناقضًا؛ باعترافِ كبارِ علماءِ مَذهَبِهم:

قال الطُّوسيُّ الملقَّبُ برئيسِ الطائفةِ: «ذاكَرَني بعضُ الأصدقاءِ؛ أيَّدهُ اللهُ ـ ممَّن أُوجِبُ حقَّه علينا ـ بأحاديثِ أصحابِنا ـ أيَّدهُمُ اللهُ، ورَحِمَ السلفَ منهُم ـ وما وقعَ فيها مِن الاختِلافِ والتبايُنِ، والمُنافاةِ والتضادِّ؛ حتى لا يَكادَ يَتَّفِقُ خبرٌ إلا وبإزائِهِ ما يُضادُّه، ولا يَسلَمُ حديثٌ إلا وفي مقابَلتِهِ ما يُنافِيه، حتى جعَلَ مُخالِفونا ذلك مِن أعظمِ الطعونِ على مذهبِنا، وتطرَّقوا بذلك إلى إبطالِ معتقَدِنا، وذكَرُوا أنَّه لم يَزَلْ شيوخُكم: السلَفُ والخلَفُ؛ يطعُنُونَ على مخالِفِيهم بالاختلافِ الذى يَدينُونَ اللهَ تعالى به، ويشنِّعونَ عليهم بافتراقِ كَلِمتِهم في الفروع، ويذكُرُونَ أنَّ هذا ممَّا لا يجُوزُ أن يَتعبَّدَ به الحكيمْ، ولا أن يُبِيحَ العملَ به العليمْ، وقد وجَدْناكُم أشدَّ اختلافًا مِن مُخالِفِيكُم، وأكثرَ تبايُنًا مِن مُبايِنِيكُم.

(١) «الجرح والتعديل» (٢/ ٤٩٥).

ووجودُ هذا الاختلافِ منكم ـ مع اعتقادِكُم بطلانَ ذلكَ ـ دليلٌ على فسادِ الأصلِ، حتى دخَلَ على جماعةٍ ـ ممَّن ليس لهم قوَّةٌ في العلمِ، ولا بصيرةٌ بوجوهِ النظَرِ ومعاني الألفاظِ ـ شُبْهةٌ، وكثيرٌ منهم رجَعَ عن اعتقادِ الحقِّ لمَّا اشتبَهَ عليه الوجهُ في ذلك، وعجَزَ عن حلِّ الشبهةِ فيه.

سَمِعتُ شيخَنا أبا عبدِ اللهِ ـ أيَّدَهُ اللهُ ـ يذكُرُ أنَّ أبا الحُسَينِ الهارُونيَّ العَلَويَّ كان يعتقِدُ الحقَّ، ويَدِينُ بالإمامةِ، فرجَعَ عنها؛ لمَّا التبَسَ عليه الأمرُ في اختلافِ الأحاديثِ، وترَكَ المَذهَبَ، ودان بغيرِهِ؛ لمَّا لم يتبيَّنْ له وجوهُ المعاني فيها»[(١)].

وقال الكاشانيُّ ـ وهو مِن كبارِهم ـ في «الوافي»[(٢)]: «في الجرحِ والتعديلِ وشرائِطها اختلافاتٌ، وتناقُضاتٌ، واشتِباهاتٌ؛ لا تكادُ ترتفِعُ بما تطمئِنُّ إليه النفوسُ؛ كما لا يَخفَى على الخبيرِ بها».

ومِن تناقُضاتِهم: ما روَاهُ الكَشِّيُّ، عن أبي عبدِ اللهِ؛ قولَهُ في زُرَارةَ بنِ أَعْيَنَ، الراوي عن الباقرِ والصادِقِ والكاظِمِ؛ قال: «زُرَارةُ شرٌّ مِن اليهودِ والنصارى، ومَن قال: «إنَّ اللهَ ثالِثُ ثلاثةٍ»، وروَى عن أبي عبدِ اللهِ؛ أنَّه قال: «إنَّ اسمَكَ في أسامي أهلِ الجنَّة»[(٣)].

ومِن غُلُوِّهم وافترائِهم: قولُهم في أئمَّتِهِم: «لا فَرْقَ بينَكَ وبينَهم ـ أي: اللهَ وأئِمَّتَهم ـ إلا أنَّهم عبادُك المخلَصونَ»[(٤)].

ونسبتُهم إلى عليٍّ قولَهُ: «أنا فَرْعٌ مِن فروعِ الرُّبُوبيَّة»[(٥)].

وقولُ أبي عبدِ اللهِ: «أَمَا عَلِمتَ أنَّ الدنيا والآخِرةَ للإمامِ يضُعُها

(١) «تهذيب الأحكام»، للطُّوسي (١/ ٢).
(٢) (٢/ ١١).
(٣) «رجال الكَشِّيِّ» (١٣٣، ١٤٩).
(٤) «مصابيح الأنوار» (٢٢٢).
(٥) «شرح الزيارة الجامعة الكبيرة»، للخوئي (١/ ٧٠).

حيثُ يشاءُ، ويَدفَعُها إلى مَن يشاءُ؟!»[١].

ونسَبُوا إلى أبي الحَسَنِ؛ أنَّه قال: «يَدُ اللهِ في أبي جَعفَرٍ ما لم يكُنْ يَعرِفُ»[٢].

وهذا القولُ يستلزِمُ نِسْبةَ الجهلِ إلى اللهِ؛ تعالى عمَّا يقولُونَ عُلُوًّا كبيرًا!

وقولُ أبي عبدِ اللهِ: «مَن زارَ قَبْرَ الحُسَيْنِ يومَ عاشُوراءَ عارِفًا بحقِّه، كان كمَن زار اللهَ في عرشِه»[٣]!

إلى غيرِ ذلِك مِن الأباطيلِ والكذب.

وهم لا يَطعُنُونَ في السُّنَّةِ فقطْ؛ بل في الدِّينِ كُلِّه؛ فهم يقولُونَ بتحريفِ القرآنِ وتبديلِه، وأنَّه ناقِصٌ، والصحابةُ قد ارتَدُّوا إلا نَفَرًا يسيرًا: خمسةً، أو نحوَ ذلك!

وانتشَرَ مؤخَّرًا في شَبَكاتِ التواصُلِ: زَعْمُهم أنَّهم يتَّصِلُونَ بالحُسَيْنِ ويخاطِبونَهُ بحاجاتِهم.

والعَجَبُ: أنَّه لا يَرُدُّ عليهم، ولا يَسمَعُونَ صوتَهُ، وما بالُهُ إن كان يَسمَعُ كلامَهم، ومعه هاتِفٌ ورَقْمٌ، لا يَظهَرُ لهم، ويُرِيحُهم؟!

ثمَّ إنَّ المُختفِيَ عندهم، هو الحَسَنُ العَسْكَرِيُّ، والحُسَينُ قد تواتَرَ في الأخبارِ والتاريخِ عند جميعِ الطوائفِ مَقْتَلُهُ ﵁ زمَنَ يَزِيدَ؛ فهل بُعِثَ قبل يومِ القيامة؟! أم جعَلُوهُ للهِ ندًّا يَعلَمُ الغَيْبَ، ويَكشِفُ الضُّرَّ، ويَقضِي الحوائجَ؟! تعالى اللهُ عمَّا يقولُونَ عُلُوًّا كبيرًا.

(١) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٩).

(٢) «أوائل المقالات»، للمُفِيد.

(٣) «بحار الأنوار» (١٠١/ ٣٥).

وأمَّا المُستشرِقونَ مِن اليهودِ والنصارى وغيرِهم؛ مِن متعصِّبتِهم ـ:

فلا عجَبَ مِن طَعْنِهم في السُّنَّةِ؛ لأنَّهم كفَّارٌ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَـٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠].

ثمَّ إنَّ عداوَتَهم الظاهِرةَ والباطِنةَ للمسلِمينَ؛ وما وقَعَ في العصرِ الحاضرِ منهم: شاهدُ صِدْقٍ على تلك العداوةِ، ثمَّ إنَّهم لم يُنصِفُوا المسلِمينَ فيما وصَلُوا إليه مِن الحضارةِ والرُّقِيِّ؛ في المَدَنيَّةِ، وجميلِ التاريخِ والسِّيرةِ؛ بل طعَنُوا في ذلك كُلِّه.

ولعلِّي أكتفي ببعضِ الأمثلةِ على ما تقدَّم:

فإنَّ جُولْدْ زِيهَرْ ـ وهو مِن أهلِ الاستشراقِ المشهورِينَ ـ طعَنَ في الإمامِ الزُّهْريِّ، واتَّهَمَهُ بالكذبِ، وأنَّه وضَعَ حديثَ: «**لَا تُشَدُّ الرِّحَالُ**...»، وحديثَ: «صَلَاةٌ فِي المَسْجِدِ الأَقْصَى تَعْدِلُ أَلْفَ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ».

قلتُ: والجوابُ عن ذلك: أنَّ الزُّهْريَّ قد وثَّقه مَن هو أعلَمُ به مِن هذا المستشرِقِ، وهم الذين جالَسُوهُ وصاحَبُوهُ، ودرَسُوا حديثَهُ، وتبيَّن لهم صِدْقُهُ، وحِفظُهُ، وضبطُهُ؛ فكيف يُقبَلُ قولُ مَن أتى بعد الزُّهْريِّ بأكثرَ مِن ألفٍ ومِئَتَيْ سنةٍ؟!

ثمَّ إنَّ حديثَ شدِّ الرِّحالِ قد روَاهُ جمعٌ غيرُ الزُّهْريِّ؛ مثلُ: عِمْرانَ بنِ أبي أنَسٍ، عن سَلْمانَ الأَغَرِّ، عن أبي هُرَيرةَ، ومحمَّدِ بنِ عمرٍو، عن أبي سَلَمةَ، عن أبي هُرَيرةَ[1]، وعبدِ المَلِكِ بنِ عُمَيرٍ، عن قَزَعةَ، عن أبي سعيدٍ[2]، وغيرِهم.

(١) «مسند أحمد» (١٠٥٠٧).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٢٧، ١٣٩٧).

وأمَّا الحديثُ الثاني: فلم يَرْوِهِ الزُّهْريُّ أصلًا، وإنَّما الحديثُ الصحيحُ روَاهُ الزُّهْريُّ، عن سعيدِ بن المسيِّبِ، عن أبي هُرَيرةَ، يبلُغُ به النبيَّ ﷺ، قال: «**صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا أَفْضَلُ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيمَا سِوَاهُ، إِلَّا المَسْجِدَ الحَرَامَ**»، وقد روَاهُ جمعٌ غيرُ الزُّهْريِّ[١].

فتبيَّن بهذا: **كَذِبُ جُولْدْ زِيهَرْ**، ونحمدُ اللهَ على فضحِهِ إيَّاه؛ لمَّا طعَنَ في هذا الحديثِ الصحيحِ، وفي الإمامِ الحافظِ الزُّهْريِّ، ولو قصَدَ غيرَهُ مِن الرواةِ المتكلَّمِ فيهم، أو الأحاديثِ الضعيفةِ، لكان أقرَبَ إلى مكرِه!

ويُراجَعُ في ذلك كتابُ: «**السُّنَّةُ ومكانَتُها في التشريعِ الإسلاميِّ**» لمصطفى السِّباعيِّ؛ فإنَّه أطال في بيانِ هذه المسألةِ، والردِّ على المستشرقينَ، وذكَرَ الدليلَ على أنَّ جُولْدْ زِيهَرْ قد حرَّف بعضَ الرِّواياتِ حتى يتوصَّلَ إلى طعنِهِ، ويُراجَعُ كذلك كتابُ محمَّد مصطفى الأعظَميِّ: «**مَنْهَجُ النقدِ عند علماءِ الحديثِ**»؛ فقد أجاد وأفاد في ذلك.

قال المعلِّميّ: «وحقٌّ على مَن يُبتلَى بسماعِ شبهاتِ دُعاةِ النَّصْرانيَّةِ والإلحادِ: أن يَقرَأَ ذاك الكتابَ: «إظهارُ الحقِّ»؛ ليتضِحَ له غايةَ الوضوحِ: أنَّ الفسادَ لم يَزَلْ يعتري كتبَ أهلِ الكتابِ جملةً وتفصيلًا، ومحقِّقُوهم حَيَارَى، ليس بيدِهم إلا التظنِّي والتمنِّي، والتحسُّرُ والتأسُّفُ؛ ومِن ثَمَّ يتبيَّنُ السرُّ الحقيقيِّ لمحاوَلتِهم الطعنَ في الأحايثِ النبويَّةِ؛ لأنَّ دُعاتَهم حاوَلُوا الطعنَ في القرآنِ، فتبيَّن لهم أنَّه ما إلى ذلِكُم مِن سبيلٍ؛ فأقبَلُوا على النظَرِ في الأحاديثِ، فوجَدُوا أنَّه قد رُوِيَ في جملةِ ما رُوِيَ كثيرٌ مِن الموضوعات، وحيَّرهم المجهودُ العظيمُ الذي قام به علماءُ الأمَّةِ لاستخلاصِ الصحيحِ، ونَفْيِ الواهِي والساقِطِ والموضوعِ؛ حتى قال

---

(١) انظر: «صحيح مسلم» (١٣٩٤ وما بعده).

بعضُهم: «**لِيفتخِرِ المُسلِمونَ بعِلمِ حديثِهم ما شاؤُوا**»، ولكنَّهم اغتنَمُوا انصرافَ المسلِمينَ عن عِلْمِ الحديثِ، وجهلَ السوادِ الأعظَمِ منهم بحقيقتِه، فراحُوا يشكِّكونَ، ويتهجَّمُونَ، ولا غَرَابةَ أن يُوقِعَهم الحَسَدُ في هذا وأكثرَ منه، وإنَّما الغَرَابةُ في تقليدِ بعضِ المسلِمينَ لهم»[1].

وقال أبو الحسَنِ النَّدْويُّ: «وصُحُفُ أنبياءِ بني إسرائيلَ، فهي لا تدَّعي أنَّها مِن كلامِ اللهِ لفظًا ومعنًى، ولا يتحرَّجُ علماءُ هذه الطوائفِ مِن إضافةِ تأليفِها إلى الأنبياءِ؛ فقد جاء في «دائرةِ المعارفِ اليهوديَّةِ» ما يلي:

«**إنَّ الكُتُبَ الخمسةَ الأُولى مِن الكتابِ المقدَّسِ: «العهدِ القديم»** ـ كما تقولُ الأخبارُ اليهوديَّةُ القديمةُ ـ: مِن تأليفِ النبيِّ مُوسى، باستثناءِ ثماني آياتٍ أخيرةٍ جاء فيها الحديثُ عن مَوْتِ مُوسى، وما زال الرِّبِّيُّونَ يُعنَوْنَ بتناقضاتٍ واختلافاتٍ ورَدَتْ في هذه الصُّحُفِ، وما زالوا يُصلِحُونها بحِكْمتِهم ولَبَاقَتِهم!

وأمّا الأناجيلُ الأربعةُ التي تُسمَّى: «العهدَ الجديدَ»، فهي أبعدُ مِن أن تكونَ كلامًا إلهيًّا؛ لفظًا ومعنًى، يقتنِعُ بذلك كُلُّ مَن أجالَ النظَرَ فيها، وتصفَّحها، وفي الحقيقةِ: هي بكتبِ السِّيرةِ والأخبارِ أشبَهُ منها بالكتبِ المنزَّلةِ مِن اللهِ، المبنيَّةِ على الوحيِ والإلهام»[2].

ويقولُ سيرايدون هوسكنز، ونويل ديوي: «إنَّ مؤلِّفي «العهدِ الجديدِ» كانوا غيرَ مهتمِّينَ بالمسائلِ؛ مثلُ اسمِ المؤلِّفِ، وتاريخِ الكتابةِ، وما شاكَلَ ذلك، وليس هناك كتابٌ واحدٌ مؤرَّخٌ، والكتُبُ التاريخيَّةُ ـ خلافًا للرسائلِ ـ للمؤلِّفين المجهولِينَ.

على كلِّ حالٍ: لم يَكَدِ القرنُ الثاني الميلاديُّ يشارِفُ على

(١) «الأنوار الكاشفة» (ص١٠٣).
(٢) «السيرة النبويَّة»، لأبي الحسَن النَّدْوي (ص٩٩).

الانتهاءِ؛ حتى وجَدْنا أنَّ هذه الكتبَ الأربعةَ نُسِبتْ مباشَرةً ـ أو بطريقِ غيرِ مباشِرٍ ـ إلى المؤلِّفينَ القِدِّيسينَ.

ويُذكَرُ أنَّ أوَّلَ مَن ألَّف: هو القِدِّيسُ مَتَّى، وبعده القِدِّيسُ مُرْقُسُ، ولم يكُن مُرْقُسُ مؤلِّفًا لهذا الكتابِ بالمعنى الصحيح؛ بل الكتابُ في أصلِهِ راجِعٌ إلى القِدِّيسِ بطرس، والقِدِّيسُ لُوقَا كان مؤلِّفًا للإنجيلِ الثالثِ وأعمالِ الرُّسُلِ، وبما أنَّه كان مصاحِبًا للقِدِّيسِ بولس، لذلك كتابُهُ في الأصلِ راجِعٌ إلى القِدِّيسِ بولس، والقِدِّيسُ يُوحَنَّا حَوَاريُّ المَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، نشَرَ إنجيلَهُ في إيفِيسْ؛ وهو آخِرِ مَن ألَّف إنجيلًا صحيحًا معتمَدًا عليه.

وإذا كُنَّا لا نستطيعُ ـ مع وجودِ بعضِ الدلائلِ ـ أن نسمِّيَ مؤلِّفي الأناجيلِ، فعمَليَّةُ تاريخِ التدوينِ أكثَرُ تعقيدًا، ويبدو أنَّه ليس هناك سبَبٌ وجيهٌ لنأمُلَ أنَّ الموضوعَ لا يَبقَى هكذا.

وفي الواقع: إنَّ هذه الكُتُبَ بأقلامِ مجهولِينَ، وبدونِ تواريخَ، وقد انبثَقَتْ مِن الكنائسِ البدائيَّةِ، وكان يُظَنُّ أنها تمثِّلُ الرواياتِ الشَّفَهيَّةَ الكَنَسيَّةَ؛ لذلك إذا أرَدْنا الانتفاعَ بها، فعلينا أن نعامِلَها باعتبارِ ما وُضِعتْ لأجلِه؛ وليس لنا حقٌّ في اعتقادِ أنَّها مضمونةٌ مِن قِبَلِ القِدِّيسينَ المعروفين»(١).

وأمَّا المنافِقونَ المنتسِبونَ لهذه الأمَّة:

فأكثُرُ مَن تولَّى كِبْرَ ذلك منهم: محمود أبو رَيَّة، وجمَعَ ذلك في كتابٍ سمَّاه: «**أضواءٌ على السُّنَّةِ**»، وقد ردَّ عليه غيرُ واحدٍ مِن أهلِ العلمِ، وعلى رأسِهِمُ العلَّامةُ المعلِّميُّ في كتابِهِ: «**الأنوارُ الكاشِفَهْ، لِمَا في كتابِ «أضواءٌ على السُّنَّةِ» مِن الزَّلَلِ والتضليلِ والمجازَفَهْ**»، وقد بيَّن في كتابِهِ هذا: أنَّ أبا رَيَّةَ:

(١) «منهج النقد» للأعظمي (ص١٤٤).

أوَّلًا: أنَّه غيرُ أَمِينٍ؛ وذلك بتحريفِهِ بعضَ الرِّواياتِ والأخبار.

ثانيًا: أنَّه مدلِّسٌ؛ وذلك أنَّه ينقُلُ بعضَ الكلامِ أحيانًا مبتورًا.

ثالثًا: أنَّه متناقِضٌ؛ فهو غالبًا لا يحقِّقُ ما يستدِلُّ به، ولا يتكلَّمُ على إسنادِه؛ بل ينقُلُ كثيرًا مِن مصادِرَ غيرِ موثوقةٍ؛ وذلك لأنَّها توافِقُ هَوَاهُ.

قال المعلِّميُّ: «أجلَبَ أبو رَيَّةَ بخَيْلِهِ ورَجْلِهِ؛ محاوِلًا الإطاحةَ بأبي هُرَيرةَ، وأسرَفَ في جَلْبِ الأقوالِ والرواياتِ الموضوعةِ والمكذوبةِ، والساقِطةِ والمَرْمِيِّ بها عن بُعْدٍ، والتي تكذيبُها مَعَها، ولكنَّه لم ينقُلْهُ، ولم يَستَحْيِ مِن الأخذِ بأباطيلِ عبدِ الحُسَينِ الرافضيِّ، وزاد، فخصَّه بقولِهِ: «العالِم»[(١)].

فهذا مِن أبينِ التناقُضِ، وتتبُّعِ الهوى: بأن يطعُنَ في أخبارٍ وأحاديثَ نُقِلَتْ بأصحِّ الأسانيدِ، مِن رواةٍ معروفِينَ، مشهورِينَ بالعلمِ والعَدَالةِ والحفظ، ثمَّ يعارِضَها ويحتجَّ بأخبارٍ لا خِطامَ لها ولا زِمامَ، وإن كان، فمجاهيلُ غيرُ معروفين!

ومن أكثر الشبه التي يشغب بها المشككون ما ذكره مسلم قال: حدثنا عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي ثنا مروان الدمشقي عن الليث بن سعد حدثني بكير بن الاشج قال قال لنا بسر بن سعيد اتقوا الله وتحفظوا من الحديث فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله ﷺ عن كعب وحديث كعب عن رسول الله ﷺ[(٢)].

فهذه الشبهة لا شك في ضعفها وجوابها ميسور إن شاء الله.

---

(١) الملحق الثاني لـ«الأنوار الكاشفة» المطبوع معه، دار عالم الفوائد (ص٤٦٥)، وراجعْ في ذلك مثلاً مِن الطبعة السلَفيَّة (ص١٤٩، ١٧٦).

(٢) التمييز لمسلم (ص١٧٥)

فأقول وبالله التوفيق: إن الذي يفعل هذا هم الضعفاء من الرواة وقد بين أهل العلم ومن هو الثقة الضابط ومن هو الضعيف ومقدار ضعفه مع بيان ما عنده من أخطاء ونوعها هل هي في الإسناد أو في المتن فتقبل رواية الثقة دون الضعيف.

ثانيًا: هناك ما هو أشد من ذلك وهو من يتعمد الكذب فيأتي بأخبار موضوعة وأحاديث مكذوبة وهذا كثير، ومع ذلك فقد بين أهل العلم هذا بيانًا واضحًا، كما أن هذا موجود في الأخبار التي يتناقلها الناس فيما بينهم؛ بل الأخبار المكذوبة الآن أكثر، فهل معنى هذا أنّا لا نقبل خبرًا البتة؟ هذا ما لا يقوله عاقل.

بل الواجب عند جميع الناس قبول خبر الصادق وترك خبر الكاذب.

وأَختِمُ بذكرِ أوجُهٍ أُخْرى في كونِ السُّنَّةِ محفوظةً غيرَ ما تقدَّم:

الوجهُ الأوَّلُ: أنَّ الأسانيدَ التي نُقِلَتْ بواسطَتِها الأحاديثُ هي أكثرُ بكثيرٍ مِن متونِ الأحاديثِ؛ بمعنى: أنَّ العَشَراتِ بل أحيانًا المِئاتِ يَشهَدُونَ أنَّ الرسولَ ﷺ قال هذه الكلمات.

وهذا الوجهُ وحدَهُ كافٍ في كونِ السُّنَّةِ محفوظةً.

قال مصطفى صبري: «وشهادةُ الدكتورِ أشبره نكر الألمانيِّ بامتيازِ الأمَّةِ الإسلاميَّةِ بين أُمَمِ الدنيا بالاهتمامِ بتمحيصِ الرواياتِ، وإحاطةِ الموضوعِ مِن أوسعِ نطاقِهِ:

ففي «صحيحِ البخاريِّ» مثَلًا: ألفانِ وسِتُّ مِئَةٍ مِن الأحاديثِ المُسنَدةِ، سوى المكرَّرةِ، انتقاها مِن مِئَةِ ألفِ حديثٍ صحيحٍ يَحفَظُها، وقريبٌ مِن ألفَيْ راوٍ اختارَهُم مِن نَيِّفٍ وثلاثينَ ألفًا مِن الرُّواةِ الثقاتِ الذين يَعرِفُهم، وكتابُ البخاريِّ البالغُ أربعَ مجلَّداتٍ كبيرةٍ، يَبقَى بعد حذفِ أسانيدِهِ على حجمِ مجلَّدٍ واحدٍ متوسِّطِ الحجم.

فهل سَمِعتُم ـ وسَمِعَتِ الدنيا ـ أنَّ كتابَ تاريخٍ في هذا الحجمِ يُروَى ما فيه سماعًا مِن ألفَيْ رجلٍ ثقةٍ يَعرِفُهم المؤلِّفُ ـ وغيرُهُ مِن أهلِ هذا العِلْمِ ـ بأسمائِهم وأوصافِهم؛ على أن تكونَ كلُّ جملةٍ معيَّنةٍ مِن الكتابِ مؤلَّفةً مِن سطرٍ أو أكثرَ أو أقلَّ تقريبًا، سَمِعها فُلَانٌ، وهو مِن فُلَانٍ، إلى أن اتَّصَلَ بالنبيِّ ﷺ، فيُقامُ لكلِّ سطرٍ من سطورِ الكتابِ تقريبًا شهودٌ مِن الرواةِ يتحمَّلُونَ مسؤوليَّةَ روايتِهِ؟!»(١).

ويؤكِّدُ هذا: الوجهُ الثاني؛ وهو: أنَّ الأحاديثَ الصحيحةَ لو جُمِعتْ بحذفِ الإسنادِ، وما تكرَّر منها، لَبَلَغَتْ نحوَ الخمسِ أو السِّتِّ مجلَّداتٍ، كلُّ مجلَّدٍ ٥٠٠ صفحةٍ، مع أنَّ الرسولَ ﷺ قد بَقِيَ ثلاثًا وعشرينَ سَنَةً، وشريعتُهُ شاملةٌ للإنسِ والجنِّ، إلى قيامِ الساعةِ، فبَقِيَ في هذهِ المدَّةِ، ولم يُنقَلْ عنه إلا هذا القَدْرُ القليلُ، مع كونِهِ وافيًا لكلِّ ما يحتاجُهُ المسلِمُ في كلِّ شؤونِ حياتِهِ، ومِصْداقُ ذلك: قولُهُ في «الصحيحَيْنِ»: «**أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ**».

وأقرِّبُ الأمرَ، فأقولُ: لو أنَّ شخصًا يُلقِي درسًا أُسبُوعيًّا، ولمدَّةِ ساعةٍ، واستمَرَّ على ذلك ثلاثًا وعشرينَ سَنَةً، ومتوسِّطُ ما يُلقِيهِ: يقارِبُ عَشْرَ صفَحاتٍ ـ وقد يكونُ أكثرَ مِن ذلك ـ فلو جُمِعتْ تلك الصفَحاتُ، فأقلُّ ما يكونُ نحوُ ثلاثٍ وعشرينَ مجلَّدًا، بمتوسِّطِ مجلَّدٍ واحدٍ في السَّنَةِ، كلُّ مجلَّدٍ يقارِبُ خمسَ مِئَةِ صفحةٍ أو أقلَّ؛ **مع كونِ هذا الشخصِ واحدًا مِن الناسِ، وليس بنبيٍّ مُرسَلٍ.**

وهذا الوجهُ كافٍ في كونِ السُّنَّةِ محفوظةً.

الوجهُ الثالثُ: أنَّ الكُتُبَ المؤلَّفةَ في بيانِ تراجِمِ الرواةِ، وبيانِ الموثَّقِ منهم والمضعَّفِ، فمنها: كُتُبٌ أُفرِدَتْ للثِّقاتِ، وثانيةٌ للضُّعَفاءِ،

(١) «موقفُ العَقْلِ والعِلْمِ والعالمِ مِن ربِّ العالمين» (٤/ ٨٤).

وأُخرى جَمَعتْ بين الأمرَيْنِ، وكلُّ راوٍ يُذكَرُ في ترجمتِهِ: اسمُهُ، واسمُ أبيهِ، وجدُّهُ، وقبيلتُهُ، وبلادُهُ، وطبَقتُهُ الزمانيَّةُ، وشيوخُهُ ممَّن سَمِعَ منهم ومَن لم يَسمَعْ، وعدَدُ تلاميذِهِ والرُّواةُ عنهُ، ممَّن سَمِعَ منه، ولم يَسمَعْ، وأحيانًا: يُذكَرُ عددُ ما روَى، فلا شكَّ أنَّ هذا لا يكونُ إلا بتوفيقٍ مِن اللهِ؛ حِفظًا لِتُرَاثِ نبيِّهِ ﷺ.

ويؤيِّدُ هذا الوجهُ الرابعُ؛ وهو: أنَّ الكُتُبَ المؤلَّفةَ في بيانِ ما صحَّ من الأحاديثِ وما ضَعُفَ، وما أُعِلَّ وما أُنكِرَ، وما صحَّ بعضُه دون بعضٍ: كثيرةٌ جِدًّا.

وهذا كافٍ أيضًا في كونِ السُّنَّةِ محفوظةً؛ لأنَّه ليس هناك أُمَّةٌ مِن الأُمَمِ عندها هذا، ولا شيءٌ منه.

الوجهُ الخامسُ: أنَّ المسلِمينَ الأوَّلينَ عندما عَمِلُوا بالسُّنَّةِ والكتابِ، مكَّن اللهُ لهم في الأرضِ، وجعَلَ لهم الرِّيادةَ والسِّيادةَ على جميعِ أُمَمِ الأرضِ، ولا يَصِحُّ إلا أن يكونَ ذلك حقًّا، وعندما قَلَّ تمسُّكُهم بهما، حصَلَ لهم الضعفُ والوَهَنُ والذِّلَّةُ، وتسلَّطَتْ عليهم أُمَمُ الأرضِ؛ ولا حولَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ.





الفهرس